

المنتقى



العدد (٢٢٦) المجلد الحادي والعشرون (١)
كانون الثاني /يناير ٢٠٠٦

مجلة فكرية ثقافية تصدرها مرة كل شهرين
مُنْتَدَى الفكر العربي

٢٢٦

عدد ممتاز

في هذا العدد

رسالة العام الجديد

نحو مدونة حضارية كبرى

الحسن بن ملال

الذكرى الخامسة والعشرون لتأسيس المنتدى



Al Muntada

A Bimonthly Cultural Magazine

Published by the Arab Thought Forum (ATF)

Amman - Jordan



المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يصددها مرة كل شهرين

منتدى الفكر العربي

صان - الأردن

إرشادات عامة لكتاب المجلة

- يشترط أن لا يزيد طول المادة المقدمة للنشر على عشر صفحات من القطع الكبير.
- وأن تكون مطبوعة على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يرجى مواظبتنا بالقرص (الديسك) أو إرسال المادة بالبريد الإلكتروني.
- يشترط أن تكون المادة غير منشورة أو مقدمة للنشر إلى أية جهة أخرى.
- يرجى من الكتاب ذكر عناوينهم، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكتروني والفاكس).
- يقلل عدد الهوامش والمصادر والمراجع بقدر الإمكان.
- يرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللغة عناية خاصة.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقتها في إجراء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدم إن رأت ذلك ضرورياً.
- تعتبر الهيئة عن عدم إعادة الموضوعات التي لا تقبل للنشر إلى أصحابها.

♦ الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي

Arab Thought Forum

P.O.Box : 925418

Amman - 11190 Jordan

Tel : (+962-6) 5333261/5333617

Fax : (+962-6) 5331197

E-mail: atf@nic.net.jo

URL: www.atf.org.jo

منتدى الفكر العربي

ص ب : ٩٢٥٤١٨

عمان - ١١١٩٠ الأردن

تلفون : ٥٣٣٣٢٦١ / ٥٣٣٣٦١٧ (+٩٦٢-٦)

فاكس : ٥٣٣١١٩٧ (+٩٦٢-٦)

النسخة : ديناران أردنيان (ثلاثة دولارات أمريكية)

إهداء 2006

منتدى الفكر العربي
المملكة الأردنية الهاشمية



مُنشَدُ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ

الرئيس والرعي

سمو الأمير الحسن بن طلال

President & Patron

HRH Prince

El Hassan bin Talal

الأمين العام
Secretary General

وسام شوكت الزهاوي

Wissam Shawkat Al-Zahawi

منظمة عربية فكرية غير حكومية تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمة العربي الحادي عشر بعبادة من المفكرين وصانعي القرار العرب، وبمقدمتهم سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى، تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربي وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العملية والخيارات المبتكرة، عن طريق توفير ملبر حُرّ للحوار المفتوح إلى بلورة فكر عربي معاصر يحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم، وقد اتخذ المنتدى عملاً موقراً لأمانته العامة.

يهدف هذا منتدى الفكر العربي إلى:

- ١- الإسهام في تكوين الفكر العربي المعاصر، وتطويره، ونشره، وإرساخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربي الأساسية، والمهام القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأخلاق والمفاهيم.
- ٢- دراسة العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربي، وتدرسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.
- ٣- الإسهام في تكوين نظرة عربية علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنظمات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ووضع العلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التماثل الاقتصادي.
- ٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربي، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.
- ٥- العناية بالدراسات المستقبلية الشاملة بشؤون أقطار الوطن العربي وعلاقتها الدولية.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

- ١- عقد الحوارات العربية العربية، وتتوالى هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربي، ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.
- ٢- عقد الحوارات العربية الدولية، ويشارك فيها الطرف العربي من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويعمل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو الدوائر من مختلف الدول والتجمعات العالمية.
- ٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية، وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضراً ومستقبلاً.
- ٤- المبادرات: إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربية، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار مجلة تصدر مرة كل شهرين بعنوان المنتدى باللغة العربية، ومجلة فصلية إلكترونية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر. بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات والهيئات والبلديات والمؤسسات التي بعدد المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وتوجهات أهم المثقف والمواطنين العربي.

ويتمتع المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقضته المتواضعة.

عضوية المنتدى:

- ١- عضوية عامة: تضم نخبة من الشخصيات العربية المهيبة، التي تؤمن بالمنتدى والأهداف التي أنشأه من أجلها.
- ٢- عضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربية المنتهضة التي تؤمن إدارتها بالعمل والفكر العربي المشترك.
- ٣- عضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدموا جاًز ومساهمات جلى، في مختلف الجوانب على المستوى العربي والدولي.





المحتويات

العدد (٢٣٦) المجلد الحادي والعشرون (١) - كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦

- ٣ كلمة أولى
أ. د. همام غصيب
- ٥ افتتاحية
الحسن بن طلال
- ٨ ملامح من تجربة منتدى الفكر العربي
إدارة الدراسات والبرامج/المنتدى

- ١٧ مقالات
١٨ ■ القصاد سرطان في جسم الدولة الحديثة
٢٧ ■ دور التعليم وأثره في التنمية المستدامة
٣١ ■ عودة إلى تصادم الحضارات
٣٨ ■ إعادة الهيكلة المالية الدولية والدور الجديد لصندوق النقد الدولي
٤٧ ■ الفكر العربي المعاصر ومسألة الإصلاح الديمقراطي
أ. عبد الله علي الطيان

- ٥٣ سلسلة اللقاءات الشهرية
٥٤ ١ - مستقبل المياه
أ. د. مارغريت كاتلي - كارلسون
- ٥٥ ٢ - الإرهاب
أ. د. خالد عبيدات
- ٦٥ ٣ - لقاء مقترح مع وفد ياكيمتاني زائر من معهد إسلام آباد لبحوث السياسات

- مراجعات نقدية
٦٦ قراءة في كتاب نماذج من العلمانية في الفكر العربي الحديث والمعاصر
أ. محمد المشايخ
- ١٠٢ كلمة أخيرة
د. سعد أبو دية

المنتج

مجلة فكرية ثقافية يُصدرها مرة كل شهرين

منتدى الفكر العربي

المجلد الحادي والعشرون (١)
كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦

هيئة التحرير

رئيس التحرير
أ. د. همام غصيب

مدير التحرير
أ. سمير أبو عجوة

الإخراج الفني
ناصر جمال عبد القادر

أمانة السر والتأليف
ممي الحلتية

رقم الإيداع لدى دائرة الكتب الوطنية
(٥ / ٢٠٠٣ / ١٣)



جولة العدد

العدد (٢٢٦) المجلد الحادي والعشرون (١) - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

• محور خاص

- ٧٢ - الحوار العربي-الباكستاني الأول
- ٧٤ - الحوار العربي-الكوري الأول
- ٧٦ - وفد من طلبة العلوم السياسية يزور المنتدى
- ٧٧ - سلسلة اللقاءات الشهرية

• تقارير ومراسلات:

- ٧٨ ١- القمة العالمية لمجتمع المعلومات ... بداية لعصر جديد
- ٢- مشاركة من المنتدى الذي عرض تجربته عبر ٢٥ عاماً:
- ٨٢ الملتقى العربي الثاني للتنمية الإنسانية
- ٣- مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات /سفارة هولندا
- ٨٥ المؤتمر الثامن عشر لمنتدى الفكر المعاصر ...

• زاوية جديدة / قطوف داتية

• من مكتبة المنتدى:

- ٨٩ - التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥
- ٩١ - أثر الثقافة الشرقية على المرأة والرجل
- ٩٢ - الموجة الثالثة وقضايا البقاء
- ٩٣ - تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين
- ٩٤ - حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي
- ٩٥ - توفيق أبو بكر : أراء تبقى
- ٩٦ - تأميم شركة قناة السويس: دراسة في عملية اتخاذ القرار
- ٩٧ - مجلة شؤون الأوسط

• كتاب هذا العدد

• «نشرة» المنتدى قبل عشرين عاماً

كلمة أولى

أ.د. همام غصيب
رئيس التحرير

سنة جديدة ومجلد جديد وعَدَد جديد. هي سنَّتُنَا البُغْصِيَّة: الذِّكْرَى الخامسة والعشرون لتأسيس مُنتَدَانَا. وحَلَّتْنَا البُغْصِيَّةَ تَعَكُّسَ ذَلِكَ، وَتَبَنُّصُ بَأْمَالِنَا العَرِيضَةِ؛ مِثْلَهَا مِثْلُ الضَّمُونِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

سَبَقُوا نُجُودَ وَنُطُورَ: لَيْسَ المِجْلَدُ وَحْدَهُ؛ وَإِنَّمَا سَافِرُ إِصْدَارَاتِنَا أَيْضاً. فَسَتُشْهَدُ هَذِهِ السَّنَةُ سُلْسُلَةً جَدِيدَةً: كِتَابُ المُنْتَدَى، بَعْدَ دِرَاسَاتِ المُنْتَدَى وَكُرَاسَاتِ المُنْتَدَى. وَسَيَكُونُ فِيهَا حِلَاوَةٌ وَطَلَاوَةٌ. سَتُوجِّهُهَا إِلَى القَارِئِ العَامِ، وَلَيْسَ فَقَطِ المَخْتَصِّ.

نَدَوَاتُنَا هِيَ الأُخْرَى سَتَمَسُّهَا عَصَا المَجْدِيدِ. فَجَنِبْنَا إِلَى جَنْبِ مَعَ الشَّبَابِ العَرَبِيِّ فِي المِهْجَرِ وَالتَّحْدِثِ الفِكْرِيَّةِ السُّوِّيَّةِ، سَبَدْنَا سُلْسُلَةَ أَيَّامِ المُنْتَدَى. وَهِيَ سُلْسُلَةٌ مِنَ النَّدَوَاتِ الَّتِي تَتَنَاوَلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مَوْضِعاً بَعِيْنَهُ عَلَى مَدَى يَوْمٍ وَاحِدٍ. وَمَا أَكْثَرَ المَوْضُوعَاتِ الَّتِي تَشْغَلُ بَالِنَا!

اللَّهِمَّ زِدْ وَيَارِكْ!

رسالة العام الجديد

نحو مدونة حضارية كبرى*

الحسن بن طلال

قبل أيام ودّعنا عاماً ميلادياً، وبعد أيام نستقبل عاماً هجرياً جديداً. فاسمحوا لي برسالة نابعة من الوجدان إلى الوجدان.

نعم! الحرية هي إحدى القيم التنويرية في كل زمان ومكان، إلى جانب العقلانية والتقدم والمساواة الاجتماعية. وهذه في جوهرها مبادئ إنسانية عالمية. والديمقراطية لن تتحقق دون فهم عميق للحرية: متطلباتها وشروطها وحدودها ومحدداتها. والتعامل مع التحديات - مثل الفقر والبطالة والامية بأنواعها: الحرفي والرقمي والقانوني، ومثل التطرف والإرهاب؛ تلك التحديات التي تهدد الأمن والسلام والاستقرار في جميع أرجاء المعمورة - لا يتم إلا بتعميق

أبدأ رسالتي هذه بكلمات لإدوارد غيبون، صاحب الكتاب الفذ سقوط الإمبراطورية الرومانية:

«في نهاية المطاف، فإنهم كانوا يريدون الأمن أكثر من إرادتهم للحرية. كانوا يريدون حياة مريحة رغيدة. لكنهم فقدوا كل شيء: الأمن، والراحة، والحرية. ... حين أراد الأثينيون ... أن يأخذوا من المجتمع لا أن يعطوه، حين أصبحت الحرية التي طالما طمحوا إليها حرية بلا مسؤولية، لم تعد أثمنا حرة.»

* نُشرت في جريدة الحياة اللندنية يوم الخميس الموافق ٢٠٠٦/١/٥، العدد ١١٥٦٦٦ ص ٩.

رؤى لقراءة العالم المعاصر ومتغيراته الثقافية والسياسية، وليست التكنولوجية وحدها.

لا بد من الإقدام من دون خوف؛ ذلك أن الذات المتجددة هي الذات المفتوحة التي تتشكل باستمرار في تواصل حوارى - في تلاقٍ، إن شئتم - مع الآخر.

هنالك صراع دائر منذ عقود حول صورتنا، وحول حاضرنا ومستقبلنا؛ عرباً ومسلمين. إن لكل حضارة رؤيا لعالمنا. فاين رؤيانا بتفصيلاتها؟ بإشكالياتها وحلولها؟ بنظراتها إلى الكون المترامي؛ إلى طيف الحياة من أقصاه إلى أقصاه؛ إلى الآخر؟ إن المشكلة القائمة ليست صراع حضارات؛ بل صراع «جهالات». فعلينا العمل على تحقيق ضرب من توازن المصالح الذي يحد من هيمنة طرف على طرف آخر، ويمهد الطريق أمام حوار نديّ بين الثقافات يتعرّف من خلاله كل طرف حقيقة الطرف الآخر.

يقول فولتير: «إن اللاإنسانية تمثل أسوأ رذيلة». فعلى خطابنا الثقافي أن ينهض بدور فاعل في الدفاع عن الإنسانية وتمييق مفهوماها، وتحقيق التوازن بين القيم والتقاليد. نحن في أمس الحاجة إلى دبلوماسية بوجه إنساني، وسياسة من أجل البشر. فقد تحولت حقوق الإنسان في الثقافة المعاصرة إلى مدونات وديتات جامدة لا روح لها ولا طعم ولا رائحة.

الديمقراطية وبناء المؤسسات الديمقراطية كي يتم توطيد ثقافة السلام والتنمية.

والديمقراطيات المستدامة والمستقلة لا تعتمد على إجراء انتخابات فقط، وإنما أيضاً على تبني ثقافة تشاركية تؤهل المجتمع للاشتراك في وضع السياسات، بدلاً من إشراكه الصوري في صوغ السياسة.

إن تفعيل المجتمع الأهلي يؤدي إلى زيادة التفاعل بين الجهات الحكومية والمواطنين؛ ما يساعد على تحقيق ممارسة فعلية للديمقراطية، وتأكيد مفاهيم المواطنة والانتماء والمشاركة، والقضاء على أشكال التهميش ودواعي الفرقة والانفصال.

نحن بحاجة إلى بناء المواطن الفاعل المتسلح بالعقل والعلم. هو المواطن المعترّ بهويته وثقافته، والمدرّك في الوقت نفسه للقيم الاجتماعية الثقافية ذات الطبيعة العالمية. إنه المواطن الحر المسؤول الذي يعي تماماً واجباته وحقوقه.

إن قضية «من نحن؟» - وهي سؤال الهوية الأساسي - تبقى على رأس الأولويات. ويتلخص مدخل التوافق مع الأوضاع العالمية المتجددة دوماً في ثلاثة أمور: أولها محرفي إنساني يتمثل في ضرورة الاعتراف بالقيم الإنسانية التي لا تتناقض والروح السائدة في ثقافتنا. وثانيها رؤوي تغيير يرمثل في الإصغاء للمتغيرات والإرهاصات حولنا. وثالثها تطوير

مثلاً، وفقاً للدراسات الأخيرة التي أجرتها الإسكوا، سيحتاج إقليم غرب آسيا إلى خمسة وثلاثين (٣٥) مليون فرصة عمل خلال العشر سنوات المقبلة؛ وإلا ستغرق المنطقة في لجة من التطرف والعنف وعدم الاستقرار. فكيف يمكن أن نواجه مشكلة كبرى كهذه من دون إطار فوق قطري؟

لا بد من إصلاح شامل: في المجال التربوي والتعليمي، لمواكبة العصر؛ وفي المجال السياسي، لصون الوجود والمصالح؛ وفي المجال الثقافي، لتصويب علاقتنا بديننا وثقافتنا. وحتى لا نقع في مصيدة «الينبغيات» و«اللابديات»، أفلم يحن الأوان لسلسلة لا تنقطع من برامج العمل و«خطط الطريق» القابلة للتنفيذ؟

هذه دعوة لصوغ ميثاق شرف، أو مدونة حضارية كبرى، تنظم علاقتنا فيما بيننا، وبيننا وبين الآخر. كما تحثنا على العمل المشترك فوق القطري، حتى لو اختلفنا سياسياً وعقائدياً.

فهل من مجيب؟

التحديات أمامنا تضم: النزاعات فيما بيننا ومع الآخر؛ الخروقات للنظم القيمية؛ فقدان التضامن العالمي؛ حصر التفكير بالدى القصير؛ الأمن مقابل الحقوق المدنية؛ التوزيع غير المناسب للقوى السياسية والاقتصادية؛ ضعف المجتمع المدني أو حتى غيابه أحياناً؛ انحسار القيم التقليدية؛ التحول الديمغرافي؛ عدم كفاية التربية والتعليم؛ سوء إدارة الصالح العام؛ عدم التساوي في فرص استعمال السلع والمعلومات والتكنولوجيا.

و«نحن» هنا تشير إلى إقليمنا الذي يمتد من مراكش إلى بنغلادش، أو من كازبلانكا إلى كلكتا؛ أكثر مناطق العالم كثافة سكانية، وأكثرها خطورة وفقراً، مع أنها تحوي سبعين بالمئة (٧٠٪) من احتياطي النفط في العالم، وأربعين بالمئة (٤٠٪) من الغاز الطبيعي. هو الإقليم الذي يتكون من غرب آسيا، والشرق الأوسط/شمال إفريقيا، ووسط آسيا، وجنوب آسيا. أفلم يحن الأوان لأن نتعامل مع التحديات والإشكاليات في إطار فوق قطري، وفوق إقليمي، بل فوق قاري؟

ملاح من تجربة منتدى الفكر العربي

نظرة بين الماضي والمستقبل

تمهيد

تتعدد المداخل وتتراحم في
الذهن عند الإقدام على عرض
تجربة مؤسسة فكرية لها قدر
من الرسوخ مثل منتدى الفكر
العربي، الذي ناهز عمره أو
كاد حتى يومنا هذا الربع قرن.
فبحلول شهر آذار/ مارس من
عام ٢٠٠٦، يكون المنتدى قد
أتم خمسة وعشرين عاماً من
رحلته على صعد الفكر
والزمن، والتفاعل مع كل ما

مرّ بالوطن العربي والعالم
بأسره في هذه الحقبة، من
تطوّرات وتحولات
وصراعات أفكار وروى
وقرى. وقد يكون أقرب مدخل
إلى لقاء الضوء على معالم هذه
التجربة بمجملها هو النقاط
طرف خيط من سرد تقليدي،
يبدأ بذكر التأسيس والنشأة
والأهداف، ويتطرق إلى
التكوين الهيكلي وأهم
الإنجازات، وينتهي إلى ذكر
بعض التطلّعات أو المشروعات

المستقبلية، سواء المخطّط لها
على الورق، أو تلك الهائمة في
تصورات الخيال.
لكن وضع هذا العرض في
سياق محور «التجارب
الناجحة في مجال نشر
المعرفة»، وإحاطة هذا المحور
بإطار واسع من مناقشة
موضوع «الحرية في الوطن
العربي»، عبر الحقائق الواردة
في تقرير التنمية الإنسانية
العربية ٢٠٠٤»، لا سيما

(*) أعد هذا العرض الموجز لتجربة منتدى الفكر العربي خلال خمسة وعشرين عاماً بإشراف أ. د. همام غصيب، مدير إدارة الدراسات والبرامج في المنتدى، وقدمه أ. كايدهاشم، مساعد مدير الدراسات والبرامج، ضمن محور تجارب ناجحة في مجال نشر المعرفة في المنتدى العربي الثاني للتنمية الإنسانية الذي نظّمته جمعية البحرين النسائية في الثامنة/ مملكة البحرين يومي ٧ و٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

الجانب المتعلق «بالحرية الذاتية»، أمر يدعو إلى التريث والتمهل، كما يغري أو يفوي بالتساؤل عن المساحة المعرفية التي استطاعت هذه التجربة أن تمتد على أديمها، والعمق الذي أوجدته لنفسها في أداء دورها الفكري، وفي الوقت نفسه مدى فضاء الحرية الذي أتيح لها أن تُثمر فيه ثمراتها، وماهية الظروف الموضوعية والضغوط التي قلّصت من هذا الفضاء، أو حدثت من اتساعه؛ ومن ثمّ الخُلوص إلى القول إنها كانت تجربة ناجحة إلى هذا الحدّ أو ذاك، أو إنها كانت غير ذلك.

إنّ الإجابة عن مثل تلك الأسئلة تحتاج إلى بحثٍ وفحصٍ وتقييمٍ بمعاييرٍ محدّدة، قد تنقلّ على طبيعة ورقة موجزة كهذه، كلّ ما هو مطلوب منها أن تقدّم عرضاً لتجربة تقدّم مع تجارب أخرى، متّسابة أو مختلفة، في السياق المشار إليه. إذًا، لا سبيل إلى المواءمة بين فضول الأسئلة المستقصية والملحة، ويُسّر العرض وأداء الغرض منه، إلّا بالبدء من حيث ما بلغته الروى المؤسسة للمنتدى في تمحيص الواقع المعاصر، وما توميء به من ملامح مستقبلية.

الرؤى المؤسسة

ولعلنا لا نقفز قفزاً عشوائياً عن المراحل حين نستخرج من براكير أدبيّات المنتدى صياغة للروية المبرّرة لوجوده. وهذه تنعكس اليوم - فكرياً وتخطيطياً وعملاً - في صميم أعماله ومسابعيه؛ فنفرض انعكاساتها بأشكال شتى من الأداء الفكري.

كما تشكّل رصيده الثرّ في مجابهة التحديات التي ما زالت تتوالى على منطقتنا العربية، سواء القادمة من خارج المنطقة، أو النّابعة من داخلها نتيجة لتأثيرات الفكر العولمي، والانفتاح الاقتصاديّ بين أجزاء العالم، وما يمكن أن يحمله صدام الثقافات والقطب الأُحد والاستقطاب الثقافيّ من مؤشرات على تغيّرات مفصلية في البنية العربية عموماً. ففي الاجتماع التأسيسيّ للمنتدى (١٣-١٥/٣/١٩٨١)، الذي دعا إليه رئيسه وراعيه سمو الأمير الحسن بن طلال في مدينة العقبة الأردنية، إثر انتهاء مؤتمر القمة الاقتصاديّ العربيّ في عمّان (٢٥/١٠/١٩٨٠) حدّد سموه غايتين أساسيتين يجب أن يحقّقهما المنتدى المقترح تأسيسه آنذاك:

«الأولى تتضمّن إيجاد الأفكار والتصورات التي تُبنى عليها المواقف العملية، التي ترتبط بأولويات المنطقة العربية». «والثّانية هي نوعية المواطن العربيّ ومُتخذ القرار بهذه الأفكار، حتّى يصبح المواطن دعامة لها، وحتّى يتحوّل من متلقٍ للأفكار إلى متفاعلٍ معها؛ وكذلك حتّى يعتمد صاحب القرار الأسلوب العمليّ في النظر إلى المشكلات التي تواجه الوطن». «فالهدف من هذا المنتدى هو دعم المسيرة العربية تداعياً لدعم الإنماء وترسيخ الانتماء». وعبارة «الانتماء والإنماء» أصبحت شعاراً للمنتدى، ليس لموسيقيتها اللغوية، ولا لواقعها العاطفيّ في النفس، بل لخطورة معناها؛ «فمشكلة الإنماء والانتماء [والكلام هنا لسمو الأمير الحسن] في غياب الوعي للمجتمع الأهليّ، ومؤسساته،

الحوار والمبادرة و«الجرأة الأدبية» لا اختراق جدران الجفوة، وتجاوز الحساسيات والشعور بالألم والحسرة، ليصل جزءاً مهماً مما انقطع بين العربي وأخيه العربي من ناحية، وبين العربي وجيرانه في هذه المنطقة والعالم من ناحية أخرى، ألا وهو الحوار العقلاني؛ ففي الجانب الأول «كان لمؤتمرات آفاق التعاون مع مصر دور مهم في تمهيد الطريق لبناء الثقة والشرع في الحوار من جديد مع المفكرين في مصر». وتكرر ذلك الاختبار الصعب نفسه، وهذا الدور المومن بإعادة التغيير أمام الأحداث الجسام في مساعي المنتدى لفتح الحوار واستئنافه مع إيران والعراق كليهما، بعد حرب الخليج الأولى (الحرب الإيرانية العراقية)، ثم زادت الصعوبة، ولكن دون أن تنتقص من الإيمان بهذا الدور المتجذر في المشروع القومي الذي أخذ التناسي والإقصاء يأتیان عليه مع نشوب حرب الخليج الثانية واحتلال الكويت في مطلع عقد التسعينيات، وما نجم عن ذلك من تداعيات دراماتيكية مؤلمة.

تقييم التجربة للقدرة على الاستمرار

إذا قلنا أن نجاحاً ما تحقق للمنتدى وأهدافه في الحوارات العربية العربية، والعربية الدولية خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات، التي شهدت أيضاً تركيزه على الدراسات المستقبلية؛ فإن ذلك بالمقابل كلفه الحيلولة دون إستكمال بعض من طموحاته، بسبب السحب القائمة التي تليدت في الأجواء العربية

وأفراده، هي أشبه بمشكلة الأمية الثقافية. وأمة تعيش درجات من الأمية الثقافية لا تستطيع أن تتحدث عن التطوير الذاتي لقدراتها الإبداعية، ولا تستطيع أن تقدم على التغيير الإرادي. فمن المستحسن أن يكون ذلك التعبير الإرادي عن طريق تهيئة الأجواء الملائمة للتغيير، ابتداءً بالتغيير الإرادي الذاتي، الذي يستند إلى تعميق أسباب التفهم، وتوضيح مضامين التفاهم فيما بين مجتمعاتنا العربية، في الوطن والمهجر.

لقد أوضحت القمة الاقتصادية العربية تلك وما ظهر فيها من تداعيات الجفوة على العلاقات البيئية العربية، أهمية بلورة خطاب اقتصادي عربي. وهو ما تلاقى على البحث عنه نخبة من الخبراء الاقتصادية والجامعية والأكاديمية من أربع عشرة دولة عربية، إلى جانب سمو الأمير الحسن، اجتمعوا على الاقتناع بالحاجة إلى بلورة هذا الفكر العربي التنموي، مستقلاً عن المواقف الرسمية والخلافات القطرية. وفي اجتماعهم التأسيسي المشار إليه أكدوا - مرة أخرى - ضرورة أن يقدم المنتدى شيئاً جديداً، وأن يكون حراً في نشاطه، مستقلاً في تمويله وإدارته عن الأنظمة الرسمية.

ولقد أتاحت جفوة الثمانينيات التي حلت بالعلاقات العربية العربية إثر «كامب ديفيد»، الفرصة لهاجس حرية نشاط المنتدى المرتبط بالاستقلال الإداري والمالي، أن يخبر نفسه اختباراً صعباً، ويجترح مشروعيته - إذا جاز التعبير - بامتلاك حرية

وعلى خط موازٍ نظّم المنتدى خلال الفترة نفسها نحو (٢٢) حواراً عربياً دولياً بالمشاركة مع هيئات ومنظمات مشابهة في إفريقيا، وأمريكا الشمالية، وأوروبا، وجنوب شرقي آسيا، والصين، والاتحاد السوفييتي - السابق -، والدول الاسكندنافية، واليابان، وألمانيا؛ إضافة إلى حوارٍ لأتباع الأديان. وإلى جانب هذه الحوارات أنجز المنتدى ضمن برنامج البحوث والدراسات الاستراتيجية المستقبلية، دراسات مهمة تناولت: الأمن القومي العربي، والأمن الغذائي في الوطن العربي، وتقويم تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والتعليم العربي في القرن الحادي والعشرين، وأفاق التكامل الإقليمي بين الدول العربية، والنظام العربي الجديد، وغير ذلك من موضوعات. وفي مجال البحوث والدراسات الاستراتيجية تم تناول موضوعات مثل: الاعتماد الذاتي الجماعي العربي والإسلامي، وحوار الجنوب الجنوب، وهجرة العقول، وانتقال الأيدي العاملة العربية، وسياسات التعليم في الوطن العربي؛ إضافة إلى ترجمة عدد من الأعمال العالمية والتقارير الدولية إلى اللغة العربية، لا سيما تقارير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، عن التصحر (١٩٨٦)، والمجاعة (١٩٨٦)، وأطفال الشوارع (١٩٨٧)، وكتاب «ثورة حقبة الأقدام» لبرتراند شنيدر، أمين عام نادي روما السابق (١٩٨٧).

ولولا الظروف التي فرضتها أحداث بداية التسعينيات، لكان المنتدى قد استمر في تقليده الذي

والهزات الداخلية في الوطن العربي، وأشدّها وقعا غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية، وما تبعهما من انعقاد مؤتمر مدريد ودوران عجلة العملية السلمية، والاتفاقات العربية الإسرائيلية. ولعل حرب الخليج الثانية تلك تركت أثراً مباشراً على المنتدى أكثر من غيره من المؤسسات غير الحكومية العربية؛ إذ تبدّى هذا الأثر في ضعف إيراداته، وانقطاع عدد من أعضائه عن التواصل معه لفترة من الزمن، وعرقلة بعض مشروعاته البحثية والفكرية؛ ما أثر على زخم نشاطه. مع ذلك كان عليه أن يماسك داخلياً ويستمر في أداء رسالته، وأن يأخذ دوره - ما استطاع إلى ذلك سبيلاً - في دفع اليأس عن أبناء الأمة وتجديد روحهم المعنوية؛ فيزيد من فاعليته من خلال النهوض بالمسؤوليات التي ألقتها على عاتقه المرحلة الجديدة، على الرغم من حلكتها وغموضها.

كان المنتدى في خلال العشر سنوات الأولى من عمره (١٩٨١-١٩٩٠) قد نظّم (٢١) حواراً عربياً عبر المؤتمرات والندوات وورش العمل، جمعت الكثير من مفكري الأمة وصانعي القرارات فيها، وشملت محاورها العامة: التعاون العربي، والتعليم؛ والاقتصاد؛ والسياسة؛ والتنمية؛ والإعلام؛ والعلوم والتكنولوجيا؛ والأمن العربي؛ والصحة الإسلامية؛ وهموم الشباب والمجتمع العربي؛ والنظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي.

مصادر تمويله، ورفع مستوى مطبوعاته، ومراجعة وضعه القانوني وشروط العضوية فيه.

وواقع الأمر أن الجهود التقييمية بدأت منذ عام ١٩٨٧ بـ لجنة خاصة شكلها المنتدى، وأعدت تصوراً متكاملًا لعمله في السنوات التالية، خاصة فيما يتعلق بأسلوب تنظيم برامج العمل، والعلاقة مع مراكز البحوث والمنتديات العربية الأخرى، والانتقائية في توسيع العضوية العاملة. وإلى إحدى أهم التوصيات التي خرجت بها هذه اللجنة يُنسب الفضل في استحداث تقليد عقد المنتدى لمؤتمر فكري سنوي لمناقشة إحدى القضايا المهمة على الساحة العربية، بمشاركة أهل الرأي والفكر وأصحاب القرار، والمؤسسات الشقيقة. وآخر هذه المؤتمرات عُقد في مملكة البحرين (٢٧-٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥) برعاية كريمة من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة. وكان موضوع المؤتمر "الوسطية بين التطوير والتطبيق"، وشارك في تقديم أبحاثه ومداولاته نخبة من المفكرين والباحثين العرب، الذين تناولوا فلسفة الوسطية، وكيفية مخاطبة الإنسان المعاصر خطابًا وسطيًا، والفهم القرآني للوسطية، والوسطية في الإسلام وفي عالم اليوم.

توسيع قاعدة التنسيق والاتصال

ولا بدّ من وقفة صغيرة هنا للقول إن هذه التقييمات التي ما زالت مستمرة بين حين وآخر، كانت رافداً لبقاء المنتدى وتلمس سبل مواصلة مهامه، حتى في ظلّ أشدّ دواعي الإحباط والانتكاس والتراجع

استحدثته عام ١٩٨٨ بإعداد وإصدار التقرير السنوي عن «حالة الأمة العربية» بالاشتراك مع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة. ولولا تلك الظروف أيضًا لكان تسنى لانطلاقة جديدة أن تحدث بإقامة فروع للمنتدى في مناطق الخليج العربي، والمغرب العربي، ووادي النيل، وغيرها.

ولكن المنعطف الحادّ المتمثل في حرب الخليج الثانية، دعا أعضاء المنتدى إلى إجراء تقييم لهذه الأزمة من مختلف جوانبها ولكل أبعادها المنظورة وغير المنظورة، ولدوره فيها أيضًا، ما وفر إطاراً للحوار حول أسباب الحرب وتداعياتها، وتقديم آليات تجاوزها، وفي الوقت نفسه تقييم جهود المنتدى في مجالات النشر، ونوعية الحوارات والموضوعات التي يحسن التركيز عليها، من أجل متابعة إنجازاته، وربط برامجه بأولويات محدّدة، وتجنب التكرار في البرامج والأنشطة عبر التنسيق مع المؤسسات الأخرى. وتلا ذلك تقييمان آخران: الأول عام ١٩٩١ وانصبّ على «إمكانات التعاون بين المنتدى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، وأثمر ندوتين، هما: «التنمية البشرية في الوطن العربي» (١٩٩٣)، و«التعليم العالي في البلدان العربية» (١٩٩٥).

وفي عام ١٩٩٧، قام المنتدى بعمل تقييم آخر لأنشطته ومدى مطابقتها لأهدافه الموضوعية؛ فضلاً عن تقييم أنظمته وتعليماته الداخلية، وتوسيع

لضامين النشاط الفكري المنتدى، فقد جاءت مرحلة التسعينيات لتؤكد موجبات رؤية سمو الأمير الحسن بن طلال في أن التكامل بين المجتمع المدني والقطاع الخاص يستوجب «ثقافة مشاركة»؛ بمعنى دعوة المجتمع إلى المشاركة المؤسسية، دون إغفال نقطة الضعف البادية في غياب المؤسسات العربية الفاعلة على الصعد الرسمية والأهلية والأكاديمية والاستثمارية، وبحيث يكون العنقود المتداخل الذي يضم الأمن والاقتصاد والثقافة هو «العنقود التعاقدية بين القطاع الرسمي للدولة والفكر الأكاديمي، والمالي، والاستثماري، والإنتاج الصناعي والتجاري»، وذلك تأكيداً للدعوة إلى المشاركة الأهلية، وتطوير المنظمات غير الحكومية، والنقابات، وغيرها من صور القاعدة العريضة المشاركة في صنع القرار.

ومن معين هذه الرؤية، ركز المنتدى اهتمامه ونشاطه في مطلع الألفية الثالثة والقرن الميلادي الجديد على أدوار يرى نفسه أهلاً لها لتطوير مسار أممي واقتصادي وثقافي مطلوب في وطننا العربي. وأبرز هذه الأدوار/ المتطلبات: الإسهام بجسر الفجوة بين الفكر وصنع القرار، الذي يشتمل على إسهامات المجتمع العربي داخل الوطن وخارجه، وتطوير أطر حضارية للاختلاف لمعالجة النزاعات العربية، وتطوير النظام التربوي العربي من زاوية التركيز على مواءمة التعليم لاحتياجات المواطن والوطن على السواء، وتطوير القاعدة المعرفية من

العربي، كما مرّ ذكره قبل قليل. فقد أعطت جهود التقييم وتوصيات اللجان المكلفة بذلك روحاً جديدة لنشاط المنتدى، الذي كان قد أسس لنفسه قاعدة من التعاون مع هيئات عربية ودولية متعددة، وساعدت التوصيات وسرعة تنفيذها على توسيع هذه القاعدة الحيوية، التي شملت - على سبيل المثال لا الحصر - منظمات الأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية، واليونسكو، واليونسيف، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا»، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوحدة الاقتصادية، والسوق الأوروبية المشتركة، ونادي روما، ومؤسسة آل البيت، واتحاد المحامين العرب، والجمعية العربية لعلم الاجتماع، وجمعية اقتصادي العالم الثالث، ومجلس التعاون الخليجي، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، ووزارة التربية في البحرين، وجامعة محمد الخامس في المغرب. كما ساهم المنتدى في تأسيس المجلس العربي للطفولة والتنمية عام ١٩٨٧، ونسق أنشطته بشكل دوري مع عدد من مراكز البحوث العربية، منها: مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، ومركز البحوث والدراسات في جامعة القاهرة، والجمعية العلمية الملكية ومؤسسة آل البيت في الأردن.

مضامين لخطاب المستقبل وضرورة التطوير

وعدا تلك الصلّات التي شكّلت قاعدة وإطاراً

المطبوعات والكتب (التي يزيد عددها اليوم على المئة)، وتطوير موقع المنتدى - باللغتين العربية والإنجليزية - على الإنترنت؛ إضافة إلى مهامها الأساسية في وضع برامج عمل المنتدى وخططه ومتابعتها، والتشبيك مع مراكز البحوث والدراسات في داخل الوطن العربي لتفعيل الخطاب العلمي والثقافي في الوطن العربي، ومن ذلك التشبيك عن طريق الاتصال الإلكتروني.

ومع تواصل الحوارات والمؤتمرات والندوات واللقاءات الفكرية، تم استحداث سلسلتين جديدتين في سلاسل مطبوعات المنتدى، هما: سلسلة «دراسات المنتدى» التي صدر كتابها الأول عام ٢٠٠٤ عن «العمل العربي المشترك: آمال وعقبات ونتائج» من تأليف د. محيي الدين المصري، عضو المنتدى والأستاذ الجامعي من الأردن، وسيصدر كتابها الثاني تحت عنوان «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي» للدكتور الحبيب الجناحي، عضو المنتدى من تونس، في مطلع عام ٢٠٠٦. وهي سلسلة تختار موضوعات حلقاتها من الدراسات والمعالجات البحثية ذات المساس المباشر بقضايا الوطن العربي الساخنة، مع اعتناء خاص بالواقع الراهن للإنسان العربي فرداً ومواطناً، ووسيلة للتنمية الشاملة وغاية مرجوة لها. كما تهدف هذه السلسلة، وهي تجمع خيوط الحقائق والمؤشرات وتفسيرات الوقائع ودلالات الأحداث، إلى إشراك الإنسان العربي المتعلم والمتف في تفسيرها ومناقشتها كجزء من مشاركته في صنع القرار.

خلال المسار الموازي للأجهزة التنفيذية وهو المؤسسات الفكرية. إن «هجرة أعداد غير مقبولة من الكفاءات العربية إلى الخارج مثلاً - وكما يراها رئيس المنتدى وراعيه - هي انعكاس لعدم موامة النظام الاقتصادي للاحتياجات الوظيفية لهذه الكفاءات. كما أن العطالة تعود إلى غياب التوجيه الكافي لطموحات الشباب، المبني على القاعدة المعرفية الموثوقة لدى مؤسسات الدولة أو القطر».

من هنا تميز عقد التسعينيات ومطلع هذا القرن في نشاط المنتدى بتطلعه إلى ضرورة التعامل مع التحديات المستقبلية، وتحديدًا ضمن عناوين من أمثلتها: العولمة؛ منظومة التجارة العالمية؛ مشروع الشرق الأوسط والشراكة العربية المتوسطية؛ الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات؛ صوغ رؤية للفكر الفصالح؛ التعامل مع أزمة النظام المؤسسي العربي؛ انتهاز أسلوب المجموعات البحثية المتعددة الاختصاصات؛ تأكيد دور المنتدى في الدبلوماسية الوقائية، والتحرك الفصامت في استشراف الأزمان ودراساتها؛ تحديد النظر في مفهوم الاستغراب مقابل الاستشراق، والتفكير في إنشاء مركز أو وحدة لدراسة الاستغراب.

ولم تكن «ضرورة التطوير» في هذه المرحلة مقصورة على الروى مع تأجيل الآليات؛ فقد سارع المنتدى في عام ١٩٩٩ إلى إنشاء إدارة للدراسات والبرامج، تشكل في تعزيز مسيرته ودعم دوره، العصب التنفيذي القائم بعملية التنسيق والتواصل؛ إذ أشرفت هذه الإدارة على الارتقاء بمستوى

وفي الإطار نفسه، جاء إشهار الموقع الإلكتروني الجديد للمنتدى هذا العام ليكون في خدمة أهداف المنتدى والباحثين، وضمن سياق تسريع عمليات الإنتاج الفكري وتوسيع الأنشطة والبرامج على صعد متنوعة. ويشتمل هذا الموقع الإلكتروني على تعريف بنشاطات المنتدى من المؤتمرات والندوات، وقوائم بإصداراته من سلاسل الكتب والدراسات والنشرات والتقارير، فضلاً عن نظامه الأساسي، وأعضائه من مختلف البلدان العربية.

ومن الخدمات التي يقدمها هذا الموقع باللغتين العربية والإنجليزية: الاستفادة من خاصية الاستخدام السهل والمُسرّع لاشتراك الباحثين في خدمة الرسائل الإعلامية، وشراء مطبوعات المنتدى ومنشوراته، والرجوع إلى أرشيف المعلومات الخاصة بالأنشطة، مثل المؤتمرات والندوات واللقاءات الشهرية وقوائم المنشورات، فضلاً عن توفير خدمة البريد الإلكتروني لموظفي المنتدى.

ولا بدّ قبل اختتام هذا العرض من الإشارة إلى تجربة حديثة ناجحة للمنتدى تدخل في صلب عنايته بتفعيل قطاعات المجتمع المدني، وتنشيط المنصر الحيوي فيه، ألا وهو الشباب، من خلال التهيئة لبرلمان شباب عربي بدأت خطوات تحقيقه تبرز في المؤتمر الشبابي العربي الأول، الذي يادر المنتدى إلى عقده تحت عنوان «الشباب العربي وتحديات المستقبل» (٥-٦ نيسان/ إبريل ٢٠٠٤) بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، وبمشاركات شبابية كبيرة من مختلف

أما سلسلة «كراسات المنتدى» فقد جعلت نصب أعينها توعية القارئ المهتم، لكن غير المختص، بقضايا الساعة وشؤونها في الوطن العربي وسائر أرجاء المعمورة. واتخذت لهذه الغاية أسلوباً ميسراً من السهل المتنوع، وشكلاً وحجماً يرغبان بالمطالعة والتثقف. وقد صدر منها حتى الآن «ثلاث رسائل مفقوحة إلى الشباب العربي» لسمو الأمير الحسن بن طلال، في شباط/ فبراير ٢٠٠٥، ومؤخراً «حقائق عن النفط» للأستاذ كمال القيسي، عضو المنتدى والخبير والمستشار في مجال الطاقة والنفط.

وفي الطريق سلسلة ثالثة تصدر بمناسبة الاحتفال بمرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيس المنتدى، وتحمل اسم «كتاب المنتدى»، ستكون موجهة أيضاً إلى القارئ العربي غير المتخصص، لكن مع مراعاة توجيه مضامين منتقاة إليه تساعده على ارتياد آفاق المطالعات المنهجية، إلى جانب الفائدة الثقافية العامة التي يجنيها من مضامين كتب هذه السلسلة.

هذا، فضلاً عن التطوير المستمر لجهة المنتدى التي تصدر مرة كل شهرين، ونشرة المنتدى باللغة الإنجليزية، وإصدار كشافات دورية للمجلة تيسر الرجوع إلى محتوياتها والاستفادة مما تنشره من دراسات ومقالات متخصصة وتقارير ومتابعات في مختلف الشؤون الفكرية؛ إضافة إلى أنها وسيلة تواصل فعالة بين المنتدى وجمهوره الخارجي من مؤسسات وأفراد بما فيهم الأعضاء والباحثين ومراكز البحوث والدراسات.

وقطرياً) في مواجهة تحديات العصر.

٣- مخاطبة الشباب العربي بلغة العصر.

٤- العناية بالأفكار والطروحات المتعلقة بإمكانات ظهور قوى مجتمعية جديدة في الأقطار العربية، تتجاوز نمط تهميش القوى المدنية، وتكون قادرة على تحقيق موازنة معقولة بين قوة الدولة وقوة المجتمع.

٥- تأكيد دور المثقفين العرب في حمل مسؤوليات بناء المستقبل العربي، وفي بناء مجتمع عربي قادر على حماية النفس والتنمية والتوحد.

٦- تأكيد دور الجامعة العربية، والحاجة لإعادة بنائها وتعزيز دورها في حل الخلافات العربية.

٧- الحاجة إلى التنمية السياسية ونظم المشاركة الشعبية في آليات الحكم المحلي والمركزي.

٨- ضرورة قيام الحكومات العربية بالاهتمام بالخبراء والعلماء والمثقفين العرب، والسماح لهم بحرية الفكر والبحث العلمي للحيلولة دون المزيد من هجرتهم.

٩- بحث إمكانات إنشاء مشروع عربي مشترك من أجل نشر الفكر العلمي في العالم العربي، ووصل الأمة العربية بالتيارات العلمية والأدبية والفنية في العالم الحديث، وتوفير الوسائل المالية والتنفيذية اللازمة له.

١٠- تأسيس علاقات مهنية وفكرية منظمة بين المثقفين العرب في الأقطار العربية ونظرائهم من عرب المهجر.

الأقطار العربية. وكانت إحدى دلائل نجاحه ما تمخض عنه من لجنة متابعة ولجنة تشاورية معظمها من الشباب المشارك، وأولى مهماتها العمل على التحضير للمؤتمرات الشبابية التالية واختيار موضوعاتها وإجراء الاتصالات اللازمة بشأن ترتيبات عقدها. وقد تم إقرار عقد المؤتمر الشبابي الثاني بعنوان «الشباب العربي في المهجر» في مطلع شهر نيسان/إبريل عام ٢٠٠٦، وقطعت الخطوط التنفيذية شوطاً نحو عقده في موعده المقرر، ويُنتظر أن يكون كسابقه في الضخامة من حيث المشاركة، بل يزيد عليه.

نكتفي بهذه الملامح السريعة من تجربة منتدى الفكر العربي على مدى ربع قرن وبعض مؤشرات المستقبلية. لكن لا بد من القول إن روى العمل والبحث عن وسائل تنفيذها ضمن أطر الحوار والتواصل والانفتاح على الذات والآخر، ومتابعة التقييم، كلها عناصر ما زالت قادرة على تغذية الطموحات المستقبلية بالمزيد من الأفكار والطروحات التي نضع أمام هذا المثقف بعضاً منها كنماذج لعناوين عامة قد تسهم في إطلاق النقاش هنا أو هناك؛ إضافة إلى الإسهام في صياغة التوصيات، مع الإشارة إلى أنها تشكل جزءاً من النظرة الاستشرافية لمنتدى الفكر العربي:

١- الحاجة إلى بناء مرجعية فكرية حديثة لصنع المستقبل العربي.

٢- رصد معالم التصغير في النظام العربي (قومياً



(١)

الفساد سرطان في جسم الدولة الحديثة

د. جميل جريسات *

يعملون في جهاز الخدمة المدنية. وفي الوقت نفسه، فإن ثقة المواطن بذوي السلطة الإدارية والسياسية ضرورة ملحة من أجل النجاح في تنفيذ السياسات العامة في مختلف المجالات، وثقة الشعب لا تنمو في تربة الفساد.

مع أن الاهتمام بالقيم والأخلاق في إدارة السياسة العامة ليس أمراً حديثاً أو مقتصرأ على دولة دون أخرى، إلا أننا نرى في العقدين الأخيرين، بشكل خاص، تجديداً وتشديداً في هذا المجال لم نعهدهما في العقود السابقة. هنالك قناعة عامة

تتمثل الرؤية العالمية للفساد في أنه يتطور في مظاهر متعددة، وأنه وباء واسع الانتشار. وهو يتضح عندما تتضارب المصالح الشخصية والخاصة مع مصلحة المجتمع ومستقبله. ويشمل أمراضاً اجتماعية كثيرة منها الخزوير والرشوة والابتزاز والفساد السياسي والحسوية والعنصرية وسوء استعمال أموال الدولة بأي شكل من الأشكال.

إن من أول ضحايا الفساد فقدان الثقة وتدني المستويات الأخلاقية في دوائر الحكومة، وبين من

الفساد نوع من السلوك الشخصي أو المؤسسي يهدف إلى الإثراء غير المشروع على حساب المنفعة العامة. ولقد تم تحديده في أحد برامج الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الحكم بأنه «إساءة استعمال السلطة للربح الشخصي». وفي مؤتمر دولي لمكافحة الفساد نظمت الأمم المتحدة وعقد في المكسيك (كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣) وافقت حوالي ١٠٣ دول على بعض المبادئ الأساسية التي تحوي على قواعد في تطوير وتطبيق برنامج محدد لتحقيق نزاهة الحاكمية في الدول المعاصرة.

* مساهمة مقدمة إلى كتاب المنتدى الذي سيصدر بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسه.
** أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة/ جامعة فلوريدا الجنوبية؛ عضو المنتدى.

وينطوي على فوائد محتملة في أجواء أية دولة عربية. وفي مجال الخلفيات النظرية لموضوع القيم والأخلاق في المجتمع أقدم بإيجاز ثلاثة أسس:

أولاً، التراث العربي الإسلامي. تنال القيم والسلوك الأخلاقي مركزاً عالياً في هذا التراث علمياً ودينياً. وقد استعرضت الأستاذة فاتنة حمدي بعض الماهامات الفكرية في بناء هذا التراث (المتنبي عدد ٢٢١)، وفي تطوير الفكر السياسي الإغريقي، خاصة كتابات أرسطو وأفلاطون. وكما أشارت الأستاذة حمدي في بحثها «فلسفة الوسطية»، نجد في كتابات الفارابي عن المدينة الفاضلة تعريفات مبدعة لقيم وقواعد أخلاقية لا زالت أهدافاً إنسانية تسعى إليها المجتمعات، مثل العدل والحكمة والسعي الحثيث لتحقيق العدالة في الحكم. «الشروط تزال عن المدن إما بالفضائل التي تكمن في نفوس الناس، وإما بأن يصيروا ضابطين لأنفسهم» (المتنبي عدد ٢٢١). ومن جملة المفكرين الذين أعطوا الأخلاق مكانة عالية في سعي المجتمع لتحقيق العدالة والسعادة، يبرز الإمام أبو حامد الغزالي وتفكيره العميق بالإنسان ومعرفته لنفسه وأخلاقه كأساس للإصلاح والنمو والوصول إلى الدرجة المرغوبة من السعادة الشخصية والعدالة الاجتماعية.

ولأن القيم والأخلاق في الإدارة العامة ذات مركز جذري، فلا بد من ذكر مفكر عربي إسلامي ذي فكر رائع، وهو ابن تيمية الذي توفي في دمشق عام ١٣٢٨. لقد اطلعت على أفكاره عن مؤسسة «الحصبة» كنظام أخلاقي واقتصادي واجتماعي.

يميز ابن تيمية، بأسلوب واضح وعملي، الفارق بين المسؤول العادل الذي يسعى لمنفعة المجموعة ولصد

وعالية أن الفساد هو من أهم عوائق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتشير الخبرة العالمية إلى أن الفساد الإداري قد أدى إلى فشل الكثير من الخطط والمشاريع التنموية في معظم الدول النامية وحتى في الدول الكبرى والصناعية.

خلفيات نظرية وتطبيقية في موضوع الفساد والأخلاق

ليس هدف هذا البحث الخوض في مآهات فلسفة الأخلاق الميتافيزيقية المجردة وتشعباتها، بل هو التركيز على الجانب العملي التطبيقي في نطاق الخدمة العامة (Applied ethics in public service). ولقد تشجعت على الخوض في هذا الموضوع بالذات بعد مطالعتي للأبحاث المنشورة في مجلة المتنبي (العدد ٢٢١) حول موضوع «الوسطية بين التنظير والتطبيق»، وما تناولته الأبحاث من آراء وتحليلات مفيدة وثاقبة. وأجد نفسي مسترشداً بشكل خاص بفكرتين وردتا في كلمة الأمير الحسن بن طلال الغنية بالأفكار الرائدة:

الفكرة الأولى هي أنه على المفكرين العرب أن يركزوا على الجوامع (القواسم المشتركة) التي تجابه العالم العربي وتعمق تنميته وتقدمه. والفكرة الثانية تتعلق بموضوع الرجدانية (Innernet) لما لها من علاقة بالضمير الإنساني، والمسؤولية الخاصة، والضوابط الذاتية لكل فرد.

لا شك أن موضوع الأخلاق والسلوكيات وتدنيتها مع انتشار الفساد هو موضوع واسع ومتشعب. وبعد مقدمة قصيرة لخلفيات نظرية، أود تقديم خطوط عرضية لبرنامج عملي يمكن اعتباره قاسماً مشتركاً،

والتراث الإسلامي من قيم وأخلاق مرتبطة بفضائل الاستقامة والأمانة والعدل ونزذ الفساد. هذه القيم والأخلاق هي خير الدلالات على جوهر التراث والحضارة العربية، وليس ما يصفه المغرضون والمتطرفون من الداخل أو من الخارج للوطن العربي.

ثانياً، **الفكر الغربي**. من الفكر الغربي أشير باختصار كبير إلى آراء فيلسوف الأخلاق الألماني إيمانويل كانت (Emanuel Kant) الذي عاش في الفترة ١٧٢٤-١٨٠٤. ترك «كانت» بصماته على الموضوع بشكل لا يُمحى. وكانت منهجيته تحليلية تعتمد العقلانية المجردة، وتسعى جهوده لمعرفة وتحديد الأسس الأخلاقية التي تملئ عمل الإنسان وتصرفاته. قناعاته راسخة باستقلالية الفرد وحرية. وفي الوقت نفسه، يعتقد أن البيئة الأخلاقية أو المجتمع الأخلاقي يحدد القواعد والمستويات الأخلاقية التي يتوقع من أفرادها أن يحافظوا عليها ويتعايشوا ضمنها.

الأخلاق، بحسب فلسفة «كانت»، ليست وسيلة، بل هدفاً يسعى جميع أفراد المجتمع لتحقيقه. وقد أعطى مثلاً مناسباً لتوضيح مفهومه هذا. قال: إن المجتمع الأخلاقي كجوقة أو فرقة موسيقية. كل فرد في هذه المجموعة له دور خاص ومستقل، ويختاره بحرية أكيدة. وهذه الأدوار الكثيرة والمختلفة تنتج، مجتمعة ومتفاعلة، الموسيقى أو السمفونية التي تتراوح جودتها مع درجة المهارة والبراعة التي يبديها كل عازف بمفرده. استقلالية الفرد تؤهله وتعطيه الحرية السلوكية، لكن هذه الاستقلالية تصب في إنتاجية المجموعة. وتحت الظروف المناسبة يمكن تحقيق المجتمع المثالي، وهو المجتمع الأخلاقي، الذي يعيش الناس ضمن قواعده ومبادئه الأخلاقية الواضحة، أي أن إبداع الفرد هو

السوء والضرر عنها، والمسؤول المستبد المعتني بمنفعته الشخصية والمستبد برأيه. لقد طالعت آراء ابن تيمية عن مؤسسة «الحسبة»، ووجدت الكثير مما يمكن الاستفادة منه حالياً في إصلاح المستويات الأخلاقية في أجهزة الدول العربية الحاضرة.

آراء ابن تيمية في الاقتصاد، خاصة وسائل الإنتاج والاستهلاك ونقائص السوق وأثارها على المستهلك ونزعة السوق للاحتكار والاستغلال، هي أفكار رائدة قبل أن يكون الاقتصاد قد برز كعلم بذاته. غير أن ما يلفت النظر، خاصة فيما يتعلق بموضوعنا هذا، هو ما أورده ابن تيمية عن فكرة العدالة في المجتمع، وعن كيفية الوصول إلى نظام اقتصادي عادل، وهو أن مثل هذه العدالة لن تتحقق إلا إذا بنيت على أسس أخلاقية واضحة.

الخلاصة، نالت القيم والأخلاق في المسؤولية العامة اهتماماً كبيراً وأصيلاً في الفكر العربي والإسلامي منذ زمن بعيد ليس فقط في كتابات المفكرين، بل أيضاً في النصوص الدينية. القرآن الكريم يدعو الناس، بوضوح، مزاراً وتكراراً، لاتباع «الصرائط المستقيمة» والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ونجد الكثير الكثير من التحفيز أو من الردع :

«وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ»

«إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ».

«يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوْذَلُ أَنْ يَبْيُنَها وَبَيْنَها أَمَدًا بَعِيدًا».

هذه الدعوات الصريحة الواضحة ما هي إلا أمثلة مقتضبة أوردها للدلالة على ما يحتويه الفكر العربي

إثراء للمجموعة أيضا.

يؤدون الولاء له بل لمصالحهم ومنافعهم الخاصة والمؤسسية. لكن الجهاز الإداري (البيروقراطي) ضروري لإدارة شؤون الدولة الحديثة. كيف التوافق بين هذه الضرورة الملحة لخدمات الأجهزة الإدارية، وما تنطوي عليه من تهديد للحريات؟ حسب رأي فاينر، الحل هو في تفعيل وتقوية وزيادة عوامل الضبط الممكنة، مثل التشريع الصارم الذي يحدد الصلاحيات ويقيدها، ويزيد من الرقابة الخارجية على المؤسسات الإدارية (External control).

اتفق كارل فريدريك مع فاينر على وجود مشكلة أساسية تواجه الدولة الديمقراطية، وهي ازدياد سلطة الأجهزة الإدارية ومسؤولياتها دون تحسين أو تطوير وسائل الرقابة. لكنه اختلف معه جذرياً في وصف العلاج للمشكلة، وانتقد تحليلاته المقصورة على عوامل الضبط من خارج الإدارة، خاصة الضبط التشريعي المحدود حقاً بإمكاناته.

استنتج فريدريك أنه لا يمكن للمراقبة من خارج المؤسسات الإدارية، أي السلطة التشريعية، أن تتخذ قرارات وتملي القوانين في كل كبيرة وصغيرة، ولا يمكن لهذه المراقبة أن تراقب تنفيذ التشريعات بكل دقائقها. لكن هناك قوة كبيرة كامنة يجب استغلالها وتميئتها لزيادة تحمل المسؤولية وتحسين الأداء. هذه الطاقة الكامنة هي ما ينبع من داخل الفرد ومن وجدانه (Inner check)، ومن انتمائه لعمله ولمهنته كمعلم أو طبيب، أو محاسب، أو أستاذ جامعة، أو ضابط أمن عام، أو غيره (Professional ethics). الشعور الوجداني والانتماء المهني، مع وضع قواعد ومبادئ أخلاقية مهنية واضحة، ومعاملة العاملين بالتساوي هو خير ما يمكن أن نقوم به لتحسين الأداء،

ثالثاً، الأخلاق التطبيقية (Applied ethics). كما ذكرنا في البداية، يهتم هذا البحث بناحية معينة هي ما يعرف بالأخلاق التطبيقية أو العملية، وهي من أهم التطورات والمستجدات في هذا الميدان في العقود الأخيرة. والتركيز على الأخلاق التطبيقية يعني الاهتمام الأكبر بالواقع والممارسات الميدانية والعوامل التي تؤثر على، أو تبلور، الممارسات الأخلاقية أو اللاأخلاقية، وكيفية التأثير في سلوكيات الأفراد، خاصة من بيدهم سلطات مؤسسية، سواء كانت حكومية أو تجارية، لتنفيذ المسؤوليات والواجبات بأمانة وأخلاقية مهنية صادقة.

وبالتحديد، أقدم باختصار كبير مناظرة بين شخصين من ذوي الأثر الكبير في العلوم السياسية والإدارية الحديثة. ولقد تمت هذه المناظرة في الأربعينيات بين هربرت فاينر (Herbert Finer)، أستاذ العلوم السياسية المحافظ من بريطانيا، وكارل فريدريك (Karl Frederick)، المولود في ألمانيا، الذي عمل مدرساً في جامعة هارفرد لسنوات عدة.

اعتقد فاينر أن البيروقراطية في الدولة الحديثة قد تهدد الديمقراطية وتشجع الدكتاتورية بالحد من حريات الناس لما تكفه من نزعة مؤسسية استبدادية. ورأى في البيروقراطية تهديداً للديمقراطية الغربية كما نعرفها. وقد وصل إلى هذا الاستنتاج لقناعته أن البيروقراطية في المجتمع الحديث تتمتع بسلطات كبيرة تدعمها قوة الاختصاص وكثرة العدد وازدياد عوامل التسلط، في حين يضعف عامل المساءلة (Accountability)، خاصة أن البيروقراطيين غير منتخبين من الشعب ولا

وتقوية الشعور بالمسؤولية لدى العاملين في الدولة.

النتيجة، لا يمكن ملائمة حرية التصرف والمسؤولية الفردية في اتخاذ القرار مهما تعددت القوانين والتعليمات الإجرائية لموظفي الدولة. ومن البديهي أن حرية التصرف هذه، (Discretion)، تكون دائماً ضمن حدود وقيود يحددها الدستور والقوانين، وتفصلها التعليمات الإجرائية. مع ذلك، لا يمكن للقانون أو التعليمات، أن تحدد كل حالة، أو أن تكتف كل الظروف التي تواجه المسؤول في نطاق العمل الرسمي.

كيف نضبط، إذاً، هذه الحرية الفردية، (التصرف)، في تنفيذ السياسة العامة؟ هنا ندرس أهمية المسؤولية الفردية وتوافقها مع أسس أخلاقية وقيم نزاهة، وتحدد، وتدعم، وتعمم على مستوى المؤسسات، بل المجتمع بأكمله. وفوق ذلك يجب أن تدخل هذه القيم والفضائل في مناهج التدريس على جميع المستويات. كما يتم تصميم برامج تدريبية لموظفي الدولة في هذا الموضوع. وبما أن المعرفة هي خير عامل للتغيير والتطوير، فإن توسيع نطاق المعرفة وتعميقه في موضوع الفساد ضرورة لا يجوز تجاهلها.

لذا، في مجال التعليم والتدريب، على المفكرين والباحثين مسؤولية كبرى في تحديد الموضوع وتطوير محتواه وأساليبه بما يتماشى مع حاجة كل دولة وخصوصياتها، ويتناسق مع التطور العالمي في الموضوع. ويمكن الاستعانة بأساليب ومنهجيات عدة للبحث، منها:

١- دراسات الحالات (Case studies): يمكن دراسة حالات معينة حيث كان عامل الفساد

أساسياً وأدى إلى نتائج سلبية قابلة للبحث من حيث الأثر على الآخرين، والكلفة المادية، والقانون الذي ينطبق على هذه الحالة، وأساليب التحقيق، والأخطاء المرتكبة، وجميع العوامل المؤثرة. وعند توفر الكثير من هذه الحالات المدروسة، يمكن اختيار الحالات المناسبة من أجل التعليم والتدريب، خاصة ما يلائم أغراض برامج التدريب العملي لموظفي الدولة ولوظفي القطاع الخاص أيضاً.

٢- المسح المعلوماتي (Survey) للحصول على آراء الموظفين والسياسيين والمواطنين وأحكامهم حول القواعد والمبادئ والأحكام الأساسية والمخالفات الأكثر شيوعاً، وآرائهم حول أنجع السبل لعلاج هذه العيوب والحد منها.

٣- ورشات عمل (Workshops) لنشر المعرفة والتأكد من تعددية الأنماط التثقيفية حول الأخلاق الوظيفية للمسؤولين في الدولة وللمختصين من خارج الدولة. وعلى أساتذة الجامعات مسؤوليات واضحة، مثلاً للتباحث في أفضل السبل لتحديد المشكلات الأخلاقية في الدولة، ومعالجتها وترجمة المبادئ والقواعد بشكل عملي، والاستفادة من اختصاصاتهم وقدراتهم المهنية والبحثية.

٤- على المفكرين في كل بلد عربي أن يبتكروا ويبدعوا في استنباط أساليب خاصة في البيئة التي يعيشون فيها كي يخلقوا الوعي الضروري في جميع مجالات التبادل الثقافي حول خطورة الفساد ومظاهره وأضراره ووسائل العمل للحد منه.

للتأثير على صنع القرارات العامة.

٢ - تزوير (Fraud) مستندات وتقارير عمل رسمية بغية الحصول على منفعة خاصة، مثل علاوات وأجور سفر ومياومات وتعويضات للمسؤولين من دون استحقاق.

٣ - المحاباة والواسطة والمحسوبية التي تفضل مواطناً على آخر لأسباب شخصية، أو تتملق ذوي القوة والنفوذ والثروة بتفضيلهم أو ذويهم على غيرهم في المعاملات الرسمية (Favouritism)، ما يؤدي إلى عدم تساوي المواطنين أمام القانون.

٤ - تفضيل الأقارب (Nepotism) في التوظيف والترقية وإجازة منافع الدولة المادية والصحية والتعليمية وغيرها، ما يخالف القانون وينمي ضعف الكفاءات الإدارية ويغذي مختلف عناصر الضعف المؤسسي للدولة.

٥ - استغلال المنصب الرسمي للثراء غير المشروع أو الاستفادة الشخصية على حساب المصلحة العامة.

٦ - عدم معاملة المواطنين بأمانة واحترام وتقدير الخدمات لهم بأقل التكاليف المادية والزمنية وبالمساواة.

٧ - عدم المحافظة على أموال الخزينة العامة، كودائع وأمانات، لدى الموظف وإنفاقها لخدمة الأهداف المشروعة فقط، مع اتباع أكثر الوسائل فعالية، خاصة في توقيع العقود والمشتريات للدولة.

وفيما يتعلق بالدول العربية بشكل خاص، لا يجوز التعميم المطلق لأن هذه الدول تختلف عن بعضها في

وفي هذا المجال، يجب الانفتاح على الخبرات والتجارب العالمية والاستفادة منها، والمشاركة في النشاطات الكبيرة في السنوات الأخيرة لتكوين مستويات عالمية تشارك فيها جميع الدول. وقد أصبحت المحصلة الشاملة لهذه النشاطات الدولية إبراز ما يُعرف الآن بالمستويات العالمية للأخلاق (Global ethics).

من الخطأ اعتبار القيم والأخلاق وتحمل المسؤولية في الممارسات الإدارية والمسياسية فرضيات (Assumptions) مسلماً بها. إنها تحديات تتغير، ويمكن دراستها وتحليلها بحسب أسباب ومؤثرات وحوافز وروادع تصود المؤسسات الحديثة. ثم يجب القناعة أن العكس، أي الفساد، رذيلة يمكن احتواؤها ومعالجتها بالتعليم والتدريب وبالحوافز والعقوبات. وكما يتم كل هذا لا بد من توفر القيادات السياسية والإدارية في الدولة التي تعكس القيم والأخلاق المتوخاة، وتبدي حزمًا واضعاً في مقاومة النشاطات المعاكسة. وهناك عنصر ضروري آخر لتحقيق النتائج المرجوة، وهو وجود سياسة واضحة محددة معلنة ومعروفة من الجميع كي يعملوا بها في التنفيذ.

أين تكمن أكثر ظواهر الفساد؟ وكيف تتجسم في العمل اليومي؟

يمكن من ممارسات عدة دول تليخيص المخالفات الشائعة والتحديات الأخلاقية التي تغذي الفساد في معظم الدول، بما فيها الدول العربية، كما يأتي:

١ - الهبات والعطايا (Gifts): قبول مثل هذه الهبات ذات القيمة المادية ممن يتعاملون مع المسؤولين أو لهم مصالح خاصة مع مؤسسات الدولة، ويسعون

تنفيذ هذه الاستراتيجية. فيما يأتي أقدم بعض الأفكار والممارسات التي قد توفر نوافذ وعوامل مساعدة في السياسة العلاجية واستراتيجية التنفيذ:

١ - تشخيص المعضلة. دقة التشخيص لمعضلة الفساد هي جزء من الحل. وإن تحديد المؤشرات والنتائج بأسلوب محايد وموثق هي عملية معقدة، لكنها ضرورية ونجاحها يتطلب كفاءات خاصة وموضوعية.

٢ - وجود هيئة أولجنة عليا من ذوي الخبرة والسمعة الحسنة والإنجاز العلمي مزودة بجهاز تحقيق كفء ونزيه، تعطي المشروع مؤسسية وتساعد في تحديد المسؤولية وتقدير كفاءة الإنجاز. وتعيين هذه الهيئة هو من مسؤوليات السلطة السياسية العليا للدولة. ويكون ترشيح أعضائها حسب أسس واضحة تعتمد الكفاءة والنزاهة أولاً وآخرًا. ويسنح أن يتم الترشح بمشاركة سلطات الدولة الثلاث. فمثلاً: ترشح السلطة القضائية بعض الأسماء، وترشح السلطة التشريعية بعض الأسماء، ويترشح رئيس الوزراء البعض الآخر. يُمنح أعضاء هذه اللجنة حصانة خاصة، ويعينون لفترة محددة (٤ سنوات مثلاً) قابلة للتجديد مرة واحدة.

٣ - التأييد السياسي لعمليات مكافحة الفساد دون غموض هو أمر أساسي في نجاح هذه العمليات. ويتبلور هذا التأييد بالفعل عند الالتزام الواضح من السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، وتوجيه السياسات العامة لخدمة هذا الهدف، أي مكافحة الفساد في جميع خدمات الدولة.

الممارسات العامة، وتتفاوت سياساتها وإجراءاتها في معالجة الفساد ورفع المستويات السلوكية للعاملين في أجهزتها ودوائرها. هذه الخصوصيات حقيقية وناجمة عن عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية وتربوية. ومع ذلك، وبشكل عام، فإن ثقة المواطن بدوائر الدولة وموظفيها ليست على خير ما يرام. ولذا تكثر الشائعات، ويعم التشكك، وتنخفض الثقة، وتزدني معنويات العاملين في الدولة للاعتقاد العام أنه من الصعب على المواطن أن ينال حلاً منصفاً لطلبه إلا بالواسطة أو بالرشوة. لا شك أن هذا الاعتقاد مرتبط بشيء من الواقع، ويرى الكثير من المواطنين أن الفساد متأصل في الدولة، وأن أصحاب المراكز العليا هم المستفيدون من الفساد المؤسسي، وهم أيضاً العقبة الرئيسية التي تعيق كل محاولات الإصلاح في جميع الدول العربية.

بعض العناصر الأساسية في استراتيجية الإصلاح

لذا، نعود إلى السؤال الأساسي في هذا الموضوع، وهو: ما هي العناصر الأساسية لنجاح السياسة العامة الهادفة إلى محاربة الفساد ورفع المستويات السلوكية لدى العاملين في القطاع العام خاصة (دون استثناء القطاع الخاص)؟ وقبل التطرق إلى بعض عناصر هذه السياسة الإصلاحية لا بد من التأكيد على أن ظاهرة الفساد ليست نتيجة حتمية لعامل معين، بل هي حصيلة عدة عوامل تعليمية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

ولذلك، فأي حل يقترح يجب أن يتناول الكثير من العوامل المسببة. ولن تنجح استراتيجية التغيير والإصلاح دون تشخيص صادق للمشكلة، وإرادة سياسية وإدارية لا غموض فيها من حيث التصميم على

والحماية وتملق السلطة. ومع اختلاف الأسباب واليواثق بين مجتمع عربي وآخر، فإن المحصلة هي تدني الثقة، وضعف الاعتماد على مهنة الصحافة بشكل عام.

٧ - تحديث القوانين والإجراءات المتعلقة بسلوكيات العاملين في الدولة، مع بناء قدرات السلطة القضائية، ودعم حيادها ونزاهتها في تطبيق القوانين وتنفيذ قواعد الردع، حماية لحقوق المواطنين وتحقيقاً للعدل والمساواة أمام القانون. وللتأكد من فعالية القوانين المعدلة والمحدث، لا بد من خلق التوازن بين مختلف فئات المجتمع والمشاركة الشعبية في مثل هذه العمليات حتى لا تكون القوانين والإجراءات المعدلة عاكسة للمصالح الضيقة والمستبدة بأمرها في السياسة العامة.

٨ - التدريب المستمر لموظفي الدولة ضرورة لتحديد القيم والأخلاق الواجبة في نشاطات الخدمة العامة، ومعرفة المسؤوليات ومحتويات القوانين والإجراءات والعقوبات المادية والمعنوية المترتبة على المخالفات. وتفيد الخبرات العملية أن الكثير من المخالفات هي أخطاء ناتجة عن قلة المعرفة وقصر الخبرة، لذا، فالتدريب قد يعالج الكثير من مثل هذه الحالات ويمنع حدوثها. المعرفة نور والجهل مصيبة لمن يعملون في خدمة الجمهور.

وأخيراً، لا بد من التأکید على التفاوت في الممارسات والخبرات العربية، لكن الآراء الواردة في هذا البحث معنية بالقواسم المشتركة والظواهر العامة. ودلالة على الاختلاف في مستويات النزاهة في دوائر

٤ - زيادة المعرفة والخبرة في الموضوع (كما أردناها أعلاه) عن طريق الأبحاث والدراسات وجمع المعلومات والتحليل والتحديد لبث الوعي وتنوير السياسة العامة والمشرفين على تنفيذها.

٥ - تبني الشفافية في القرارات العامة والانفتاح على المواطنين كي يزول الظلام المهيمن والمغذي للتشويه والتمويه، وبالتالي نشر الشائعات المغرضة. الضوء خير وسيلة لردع الصوص من دخول البيوت وسرقتها. الشفافية نور يساعد في اكتشاف الهوة وتحاشيها، كما هي ضرورة لمعرفة الحقائق بموضوعية من أجل تطبيق الرادع بحق وإنصاف. وللشفافية في اتخاذ القرارات فائدة أخرى، وهي تمكين الفعاليات الشعبية من المشاركة في برامج الإصلاح، ومن تمثيل الكثير من الفئات الاجتماعية في رسم السياسة العامة للتغيير المؤسسي المرغوب.

٦ - تقوم الصحافة في أي مجتمع حر بدور أساسي في خدمة المواطنين وتثقيفهم في الأمور والأحداث اليومية. لكن الخدمة الصحفية لن تكتمل إذا لم تؤد دور الحارس والمراقب والمدافع عن المصلحة العامة وحقوق المواطن. وقد فشلت الصحافة العربية إجمالاً في هذا الميدان، وإن أجادت تملق السلطة وحماية من يعملون فيها بالدرجة الأولى ومنفعتهم، وبدون شك تجد أشخاصاً وكتاباً ممن قدموا خدمات جلى للمجتمع العربي، لكن التحقيقات الصحفية (Investigative reporting) رفيعة المستوى ما زالت نادرة. والسبب هو ضحالة الكفاءة والانتصاب المهني، بل إن الحياد الصحافي ونزاهة الحرفة الصحفية أصبحت مهددة بتفشي التلغيق

التدريب، وقلة الدعم السياسي للإنجاز المتفوق، وهزالة الرقابة الصحافية، وعدم احترام حقوق المواطن، وما شابه. ومع تعدد العوامل المغذية للفساد، يجب تطوير استراتيجية الإصلاح لتتناول مختلف هذه العوامل. ويجب أن تبنى هذه الاستراتيجية على معرفة أكيدة بالداء، وأن تشمل عدة مناهج وجبهات للعمل والإصلاح، إذا كانت جادة وواضحة الرؤية. ومع ادراكنا لخصوصيات كل دولة، فمن الثوابت في تطوير استراتيجية عربية لمحاربة الفساد الحفاظ على عناصر القوة في التراث العربي، وضمان استقلالية الهوية العربية، مع الاستفادة من التيارات والمستجدات العالمية في تحديد هذه الاستراتيجيات وتنفيذها. وإضافة إلى ذلك، لا بد من الدعم الحقيقي والإرادة الصادقة للإصلاح من قبل القيادات السياسية والإدارية في الدولة، وليس الاقتصار على الإعلانات للدعاية السياسية ولغايات العلاقات العامة. ومن الضروري أيضاً أن لا تقتصر استراتيجية الإصلاح على المنع القانوني الضيق، بل أن تمتد إلى مجالات إيجابية لدعم الأخلاق الرفيعة، وتشقيف العاملين في الدولة وتدريبهم في الممارسات المرغوبة وغير المرغوبة أخلاقياً. كما يجب أن يمتد برنامج الإصلاح ليشمل عمليات التربية والتعليم وخرس الفضيلة في النفوس منذ حداثتها. إن العملية متشعبة وبطيئة، لكنها أساسية لبناء مجتمع تسوده العدالة ومؤسسات قادرة على القيام بمسؤولياتها بأمانة وبفعالية.

الحكومات العربية، نقدم ما توصلت إليه مؤسسة الشفافية الدولية (Transparency International) فيما يعرف بمؤشر الفساد لعام ٢٠٠٤ (Corruption Perception Index 2004) الذي يشمل ١٤٥ دولة. يصنف هذا المؤشر بعض الدول العربية على سلم النزاهة (من الأكثر إلى الأقل نزاهة أو من الأقل إلى الأكثر فساداً) كما يأتي:

- ١ - من ١ إلى ٢٥: لا دولة عربية مذكورة.
- ٢ - من ٢٦ إلى ٥٠: عُمان، والإمارات العربية، والبحرين، والأردن، وقطر، وتونس، والكويت.
- ٣ - من ٥١ إلى ٧٥: السعودية، وسورية.
- ٤ - من ٧٦ إلى ١٠٠: مصر، والمغرب، والجزائر، ولبنان.
- ٥ - من ١٠١ إلى ١٤٥: ليبيا، وفلسطين، واليمن، والعراق، والسودان.

نستنج مما سبق أنه لا يجوز الافتراض أن الفساد متأصل ومتجذر في الخلق العربي، بل هو صفة يكتسبها البعض من ظروف معينة، مثل الفقر والجهل والعادات القبلية والثقافة العشائرية والفساد السياسي وغيرها من العوامل. وبدون شك، إن الممارسات السلبية من قبل موظفي الدولة أو موظفي الشركات تتأثر بالبيئة العام، كما تستفحل عند عدم وضوح المستويات العامة، وعدم تحديد الإجراءات، وقلة

دور التعليم وأثره في التنمية المستدامة

د. عدنان بدران

والمرن مع التغيرات الوطنية والإقليمية والدولية في أبعادها السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والقانونية، ومع معطيات الحضارة المعاصرة، والاستفادة من تجارب الأمم، في إطار من المحافظة على الموارد الوطنية وتنميتها وتعظيم الاستفادة منها. والتنمية المستدامة في هذا الإطار هي التنمية التي تعمل من أجل ازدهار المستقبل الوطني، وإيصال الدولة إلى مستوى

ومجموعات ومؤسسات وشركات. ويهدف هذا المسار التنموي إلى تحريك المجتمع باتجاه مزيد من الاقتدار نحو مواجهة احتياجاته الاجتماعية والإنسانية المتجددة في جانبها المادي والروحي بشكل متصاعد الارتقاء ومتواصل النمو. والتنمية المستدامة لا تكون على شكل طفرات قصيرة تظهر فترة وتخفي فترة، بل تكون خطأ متواصلًا من التراكم. كل ذلك في إطار من التواصل الفعال

يمكن النظر إلى التنمية المستدامة على أنها ذلك المسار التنموي الذي تنتهجه الدولة فترسم استراتيجيته وسياساته العامة، وتتولى المؤسسات المتخصصة وضغ الملامح والمؤشرات الرئيسية لخططه وبرامجه التنفيذية. يتم ذلك من خلال التعاون والتشارك التكافئ بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ويقوم بالتحقيق والإنجاز المواطنون جميعاً، أفراداً

بعضها، مثل سنغافورة، ليس لديها موارد طبيعية على الإطلاق، ومع هذا فإن صادراتها الصناعية تصل إلى أكثر من (٩٣) مليار دولار سنوياً.

إن ملخص ذلك كله أن العالم المتقدم انتقل قطعاً إلى عصر المعرفة، وأن الاقتصادات الحديثة التي هي أساس التنمية المستدامة أصبحت اقتصادات معرفة، وليس اقتصادات موارد طبيعية وخامات معدنية أو مكان.

وإذا استثنينا الدول التي لديها خامات عالية القيمة في السوق العالمي، مثل البترول والغاز، فإنه ليس هناك من دولة في العالم حافظت على معدلات نمو اقتصادي مضطرب، ورفاه اجتماعي متنام، وتميز فكري وثقافي وفني، إلا إذا أرست دعائم اقتصادها على أسس مستقرة من المعرفة المعاصرة المتجددة التي يشكل التعليم النوعي والعلم والتكنولوجيا والخبرة والإنتاج أركانها الخمسة الرئيسية.

من هنا يأتي دور التعليم وأثره في التأسيس للتنمية المستدامة والحفاظ عليها في تصاعد مضطرب. ذلك أن المعرفة تبدأ بالتعليم والتثقيف الذي لا يتحقق إلا من خلال نظام تعليم دينامي متفاعل مع العالم، وثقافة مجتمعية حديثة متفاعلة مع العصر... نظام تعليم متطور بذاته ومطور لمتسبيه، مدرك لرسالته ودوره التاريخي... تعليم يزداد خصباً بالخبرة المكتسبة من خلال التشابك بين التعليم والثقافة والفكر والتكنولوجيا، وبين احتياجات المجتمع. ويحافظ على تجده بالتعليم المستمر، وبالثقافة المتجددة البديعة،

الدول المتقدمة، إنسانياً واقتصادياً وعلمياً وتكنولوجيا وثقافياً وما يتعلق بالحریات وحقوق الإنسان والديمقراطية والحاكمة الجيدة والتنوع. كل ذلك من خلال الفهم العلمي والعقلاني لحركة التاريخ، وتفعيل الحاضر، والبناء على ما سبق إنجازه، وتهينة الأجيال المستقبلية لتحمل مسؤوليتها في العمل والإنتاج والإدارة والريادة والقيادة. ومن هنا فإن سؤال التنمية المستدامة في جوهره العلمي هو سؤال الموارد والإمكانات، والقدرة على توظيفها في صنع التقدم حسب المعايير الحضارية السائدة في العصر، وتلك التي يتجه إليها المستقبل.

لقد غير التقدم العلمي والتكنولوجي والثروات المعرفية المتلاحقة التي اجتاحت العالم خلال العقود العشرة الماضية مفهوم الموارد والإمكانات من كونها موارد طبيعية، من خامات ومعادن وأراضٍ وسكان، إلى كونها إمكانات معرفية، وموارد بشرية منظمة، وإبداعات عقلية، وقدرات مهنية، ومهارات إنتاجية، توظف الخبرة الإنسانية، بكل ما فيها من علم وتكنولوجيا وإدارة وتنظيم وتشارك وابتكار، لكي تنتج السلعة والخدمة والمعرفة التي يحتاجها المجتمع ويتبادلها مع المجتمعات الأخرى. ولعل الأمثلة التي نراها في الدول المتقدمة المحدودة الموارد الطبيعية هي نموذج على ذلك، ابتداء من اليابان، ومروراً بسويسرا والدنمارك وهولندا، وانتهاء بكوريا وتايوان وسنغافورة. وهذه جميعها دول فقيرة بالموارد الطبيعية، لكنها غنية جداً بمواردها البشرية وطاقتها المعرفية المتطورة. إن



اقتصادياته. إن نظام التعليم الذي يؤسس للتنمية المستدامة:

• هو نظام يقوم في جميع مراحلها على تنمية القدرة العقلية والموقف النقدي للفرد، وتعميق المهارات لدى الطلبة من إناث وذكور؛ ويطلق إمكانات الإبداع والابتكار والمخاطرة والاعتماد على الذات لدى هؤلاء جميعاً لمواجهة المشكلات وإيجاد حلول لها.

• وهو نظام يضع المعلم والمتعلم على صلة وثيقة بمشكلات المجتمع واحتياجاته، وبالتالي يقوم على العلاقة التفاعلية بين المدرس والطالب من جهة، وبين المؤسسة التعليمية وبين المجتمع من جهة أخرى.

• وهو نظام يؤسس لثقافة المعرفة والثقافة الرقمية، ويشجع حرية الرأي، ويقبل التنوع، ويستثمر التباين لإغناء المعرفة، ويتعامل مع العالم بلغته ومفاهيمه.

• وهو نظام يوصل للتخصص أقباً وعمودياً، ولا يسمي إلى قولية المنتج التعليمي، بل يحترم المراحل المختلفة والمتباينة في التعليم والتخصص باعتبار أن التكامل بين التخصصات والمهارات هو أساس الإنتاج والارتقاء.

• وهو نظام يعطي قيمة عليا للعمل. وفي النهاية هو نظام يوهل الخريج لأن يبدأ عمله بنفسه من خلال تأصيل روح الريادة والمخاطرة.

والابتكار والمخاطرة، والتنافس في الأعمال والمشروعات، والانطلاق إلى الأفق الإقليمي والعالمي.

هذه الحالة التي «أصبحت حالة عالمية» لا تختلف من بلد إلى آخر ولا من مجتمع إلى آخر إلا من حيث التفاصيل والبرامج الفرعية، هي المدخل لتقييم نظام التعليم ولإصلاحه في مراحلها المختلفة، ابتداء من التعليم الابتدائي وانتهاء بالدراسات العليا وبرامج البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

إن التنمية المستدامة، التي من شأنها أن تحافظ على معدلات نمو اقتصادي عالية دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف للموارد الطبيعية، تتطلب تعظيم مدخلات العلم والتكنولوجيا في العملية الإنتاجية. وهذا من شأنه أن ينعكس على جذب الاستثمارات الوطنية والدولية للدخول في مشروعات إنتاجية جديدة مجزية مستفيدة من المهارة التكنولوجية العالية للقوى العاملة، ومن القدرة العلمية المعقدة لدى الخريجين من شتى المعاهد والجامعات على حل المشكلات التي تعترض المشروعات، بل قدرتهم على المساهمة في تطوير تلك المشروعات وتوسيع أفاقها الإنتاجية والتسويقية. ومثل هذا الأمر لا يتحقق إلا في ظل نظام تعليمي وطني قادر على تفعيل قوى الإبداع والابتكار لدى أفراد المجتمع ومؤسساته، التي تأصلت ونمت خلال مراحل التعليم المختلفة. إن كل ذلك يضع النظام التعليمي أمام عدد من المسؤوليات ينبغي أن تكون المرجع الرئيسي عند النظر في مسألة التعليم وتحديث مفرداته ومرافقه وتحسين

اقتصاديات التعليم وفي تمويل مشروعات التعليم النوعي، إضافة إلى البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، باعتباره الجزء المكمل للتعليم، ينبغي أن يحتل أهمية كبرى. ولا بد من التأكد أن التعليم النوعي المتميز هو استثمار عالي الكلفة. ولهذا فإن الابتكار في طرائق تمويل هذا الاستثمار يصبح ضرورة وطنية. ويشمل ذلك إنشاء الصناديق والوقفيات وبنوك تمويل الطلبة، والاهتمام بتأليف الكتاب وترجمته ونشره، وكذلك الاهتمام بسائر الصناعات التعليمية. إضافة إلى ذلك، فإن تومع القطاع الخاص في إنشاء وتمويل الجامعات والمعاهد، ومراكز البحث والتطوير، ومراكز إبداع الشباب والطلبة الموهوبين، وغير ذلك الشيء الكثير، أمر لا يقل أهمية عن مساهمة الحكومة.

إننا نتطلع إلى تطوير النظام التعليمي لدينا في مختلف مراحله حتى يؤدي التعليم هذا الدور، فينطلق الأردن في تنمية مستدامة تنقله إلى مصاف الدول الناهضة خلال السنوات العشر القادمة.

إن نظام التعليم الحداثي المتطور في هذا الإطار من شأنه أن ينعكس مباشرة على التنمية من خلال زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية ومواجهة متطلبات سوق الإنتاج والعمل، ومن خلال التوسع في الهيكل الاقتصادي. إن التعليم في هذا الإطار، كما إن التنمية المستدامة في المفاهيم التي أشرنا إليها، تتطلب تفهماً عميقاً من صانعي القرار ورأسمي المياسات، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات التشابكية التي تربط العلمي بالاقتصادي، والتكنولوجي بالاجتماعي وبالسياسي، إضافة إلى التشابك والتداخل بين المؤسسات. كما إن دور رأسمي السياسات وصانعي القرار في تفهم اقتصاديات التعليم النوعي الذي يخدم التنمية المستدامة يحتل أهمية كبيرة. هناك الكثيرون الذين ينظرون إلى التعليم على أنه عملية داخلية قائمة بذاتها، وليس استثماراً اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً بعيد المدى ومن الطراز الأول. وهذا الاستثمار حتى يكون ناجحاً ومنتجاً هو الذي يكون ثروة الأمة ويصنع مستقبلها. ومن هنا فإن تعاون القطاع الخاص مع منظمات المجتمع المدني ومع المؤسسات الرسمية في تحسين

عودة إلى تصادم الحضارات .

د. كامل أبو جابر *

واستائنها لدرجة أنهما يستمران في إنتاج المتطرفين والإرهابيين، نجده يحشد القوة الضاربة للعالم الغربي بأسره ويقودها ضد بلدين مسلمين ضعيفين ناميين ابتليتا بفتياتين رهيبتين، وهما أفغانستان والعراق. وقد يتخيل المرء أنه، بعد كل هذا العنف الذي وقع منذ أن شن الغرب «الحرب على الإرهاب»، ربما كان من الممكن أن يكرّس قادة الدول الصناعية الكبيرة - مجموعة الثمانية G8 - بعض الوقت، في اجتماعهم في بريطانيا في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٥، للتفكير ملياً حول ما أبقى الذين قصدتهم كلمة

من العالم المعروف بـ «الغرب». هذا الرئيس يبدو مولعاً في الحديث عن ثنائيات عند الاختيار، كقوله مثلاً «من ليس معنا فهو ضدنا». وهو قول مهم جداً في الواقع لأنه يشير إلى دوافع لا واعية وخفية بانتظار الكشف عنها.

المشكلة ليست في السؤال لأنه سؤال مشروع كغيره من الأسئلة؛ لكن المشكلة تكمن في النقص الخطير لدى الرئيس في متابعة ما يجري من أحداث كي يجد جواباً لهذا السؤال. وبدلاً من أن يبحث جدياً عن جواب لمسألة تعاسة العالمين العربي والإسلامي

لقد كان جورج و. بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، هو الذي طرح السؤال: «لماذا يكرهوننا؟» وهو الرجل الذي تكلم في زلة لسان «عن حرب صليبية (مع العرب)». ويبقى هذا السؤال مشحوناً بطبقات متراكمة من المعاني التي لم يقصص عنها. وكلمة «هم» المتضمنة في السؤال تشير بسلا ريب إلى حشود غير محدّدة من البشر، أو حشود تتألف من المسلمين والعرب، في حين أن كلمة «نحن»، المتضمنة أيضاً، تدل بدون شك كذلك على حشود من البشر هم أساساً من المسيحيين ويعيشون في ذلك الجزء

* مترجمة عن الإنجليزية ومقدمة إلى كتاب المنتدى الذي سيصدر بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسه.
ترجمة: الدكتور فائق بمتاني؛ مراجعة: الأستاذ سهر أبو عجوة، مدير التحرير.
•• وزير أردني سابق وعضو سابق في مجلس الأعيان الأردني؛ عضو المنتدى.

بين العرب فيما يتعلق بخضوع بعض أنظمتهم المذل
للهيمنة الغربية وللاستقلال الزائف لقليل منهم لم يكتفوا
بالسماع للجيش الغربية بالعودة إلى المنطقة وإقامة
قواعد لها فيها، بل دعوا للقيام بذلك.

أمريكا اليوم ليست جارة غير مرحّب به في الجوار
فحسب، بل إن العلاقات معها ستبقى أحد التحديات
المهمة التي تواجه كلاً من الأنظمة العربية وشعوبها في
المستقبل. وسيستمر التحدي نظراً للأسطورة التي لا
زالت تسيطر على العقل الإسرائيلي، والأمريكي
كذلك، وتوجّهها. تلك الأسطورة الصهيونية التي
وجدت حضناً دافئاً لها في الوعظ البدينية الملهمة
للمواطنين والحماس التي يردّها المحافظون الجدد
الأمريكيون المتحمسون إلى نشوب معركة
«هرمجدون» والمجيء الثاني للمسيح. وهذا يشكل تحدياً
كبيراً نظراً لتأثير الحكومة على الضبط المتزايد لوسائل
الإعلام التي تسيطر عليها الشركات الكبيرة. فوسائل
الإعلام هذه تستمر متعمدة في التركيز على ما ليس من
الإسلام في شيء بدلاً من التركيز على حقيقة الإسلام.
وهكذا تسلط الضوء على الاختلافات بدلاً من القواسم
المشتركة.

ويجب هنا تذكير الغرب أنه لا يحارب أيديولوجيا تستند
إلى تاويل فاشل للتاريخ، كما كانت الحال مع
الماركسية، بل أيديولوجيا وثقافة قد ترسخت في نفوس
الناس وهوياتهم منذ ١٥ قرناً. وإن ينجح ذلك الرأي
كثير السذاجة، الذي يزعم أن اللون الأخضر للإسلام
يمكن أن يحل محل اللون الأحمر للشيوعية. وبسبب
العداء الجماهيري للاختراق الغربي، استقطب الإسلام
السياسي محتقنين جداً، ليس هذا فحسب، بل لقد أصبح
المعارضة الوحيدة ذات المصداقية والبديل الوحيد
للأنظمة الفاشلة الضعيفة في العالم العربي. وكلما ازداد
دعم الولايات المتحدة لهذه الأنظمة، وكلما ازداد اعتماد

«هم» المتضمنة في سؤال الرئيس غير معدها ويشعرون
بالاغتراب إلى هذا الحد؟

من موقع يمنحني أفضلية لكوني عربياً أمضيت الأربعين
سنة الأخيرة من حياتي أدرس الطلاب العرب
الشباب، وأحاضر في أجزاء مختلفة من العالم العربي،
أستطيع أن أقول بثقة أن العرب بعامتهم، كباراً
وصغاراً، لا يضرعون أي كره للغرب، وليس هذا
فحسب، بل إنهم في الواقع معجبون به ويحترمونه
ويعتزون أن يحاكيوا الغرب الديمقراطي الإنساني العلمي
المتطور. ويقدّر ما يتساءل الغرب: «لماذا يكرهوننا؟»،
هم أيضاً مختارون ويسألون السؤال نفسه: «لماذا يكرهنا
الغرب؟»

إن ما يكرهه العرب والمسلمون ليس الغرب، ولا
مؤسساته، ولا شخصياته، ولا منجزاته؛ بل هو بعض
السياسات والأفعال التي تركز سياسات الاستعمار
والاستعمار الجديد وأفعالهما، وتخلد المبادئ النبيلة
للنزعة الإنسانية والليبرالية الغربية بذاتها. إن العرب
يكرهون «ازدواجية المعايير» التي تعلن بكل وضوح
وبشكل سافر أن حياة الفرد الإسرائيلي أو الأمريكي
تعادل حياة عشرة فلسطينيين أو عراقيين، وأن القانون
الدولي ومواثيق جنيف والقانون الإنساني، كلها
برمتها، يمكن ثنيها، بل حتى تجاهلها كلية، إذا كان
الأمر يتعلق بالقضايا العربية. وتقدم الأعداء للتغطية
على إسرائيل وعلى معاملتها الوحشية للإنسانية
المستعرة للفلسطينيين في أجسادهم وأرواحهم ومعتقداتهم
وأراضيهم ومنازلهم وأماكنهم المقدسة.

كيف يجوز أن يدعى السجناء - الذين يتمتعون منذ قديم
الزمان، أو يجب أن يتمتعوا، بمعاملة إنسانية معينة -
«مقاتلين أعداء» يمكن أن تهان إنسانيتهم بمعاملتهم
كانهم أدنى من الحيوانات. وهناك أيضاً رفض صارخ

بعد قراءة مقالة الأستاذ صموئيل هانتنتغن في مجلة *Foreign Affairs* في ربيع عام ١٩٩٣ حول «تصادم الحضارات»، شغلت نفسي لسنوات في محاولة لدحضها، لكن جهدي توقف إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المروعة. عندها بدأت أتساءل: ما الذي يسبب كل هذا اليأس في نفوس شباب مسلمين وعقولهم، ويدفعهم إلى أن يقدموا على ما فعلوه، وهم قد نشأوا بين حب أمهاتهم ودفنهن وعناية آبائهم المنضبطة؟

يمكن القول إنه ما من أم تعانق ابنها وتدله كالأم العربية، والعلاقة بينهما تكاد تكون عبادة في كثير من الأحيان. ما الذي يجعل شاباً فلسطينياً أو فتاة، أو عراقياً، يلف نفسه بحزام ناسف من المتفجرات، ويسير إلى حتفه، أو يقود سيارة إلى موت أكيد مروّع؟ هذه الأسئلة ليست أكثر من مجرد تذكرة تعيد إلى الأذهان سؤال الرئيس بوش وتصنيفه الشامل الذي يدخل مجتمعات بأسرها في «محور الشر» أو يجعلها «دولاً مارقة».

في دراسته حول «الاستشراق»، يبين الفكر الراحل إدوارد سعيد بشكل مستفيض الجذور العميقة التي تسبب تصادم الحضارات، على الرغم من أنه يكره فكرة التصادم، وربما كان يأمل في دحضها. لذا كان يعتقد بأن أطروحة هانتنتغن كانت فجأة للغاية وساذجة ومفعمة بالتعميمات المدهشة. غير أن الأستاذ سعيد كان عالماً لطيفاً للغاية، ورومانطيقياً، وبطبيعته يكره الصراع. كانت حياته مكرسة لتهديب الفهم. وربما، بصفته لاجئاً فلسطينياً في الغرب، فهم أفضل من أي شخص آخر معنى النزاع والوحشية. وكان محقاً في اعتراضه على توجه هانتنتغن الاختزالي للتاريخ الذي أوصى فيه القادة الغربيين بأن يزدوا ويوسعوا قوتهم العسكرية حتى يتمكنوا من دحر الآخرين،

هذه الأنظمة عليها، ازداد اغتراب الأنظمة عن شعوبها مسببة تطرفاً أشد وتعصباً أكبر.

اعتقد الرئيس الراحل أنور السادات أنه قد نجح في إزالة «الحاجز النفسي»، وهي فكرة أحبها الغرب كثيراً، لكنها لم تصبح حقيقة حتى في شوارع القاهرة أو الاسكندرية أو في أي مكان على أرض النيل. وفي كلمة ألقاها الأمير حمد، أمير قطر، مخاطباً المجتمعين من مسلمين ومسيحيين ويهود في المؤتمر الثالث حول الحوار الديني المنعقد في الدوحة، في ٢٩-٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، كان (الأمير) مباشراً وصريحاً عندما تكلم عن «الحاجز النفسي ذي العلاقة المباشرة بالارث الثقافي (التراكم سلبياً) على مدى قرات تاريخية طويلة (والناجم عن) المنطق الاستشراقي الذي ركز على التناقضات بين الشرق والغرب، وكثيراً ما بلغ حدود الرفض العرقي لكل ما هو غير غربي».

وأضاف الأمير أن بعض الدراسات تتجاهل البعد الثقافي للحركة الإسلامية المعاصرة التي تعبّر عن نفسها أحياناً برفض هيمنة الشمال وتهميش الشعوب الإسلامية التي «تتمتع» بتراتها الثقافي الأصل ومروّزه.

هناك في الواقع تصادم حضارات، قد عبّر عن نفسه عبر القرون بطرق متنوعة. أحياناً كان في الساحة الفكرية. وفي كثير من الأحيان كان في السياسة. ودائماً كان في الاقتصاد. وفي أكثر من مناسبة كان في ساحة القتال. إنكار هذا التصادم سيكون مثقلاً بفعل النعامة، كما يقول المثل في الثقافة العربية، تدفن رأسها في التراب لتختبئ، ناسية أن أجزاء أخرى من جسدها ما تزال مكشوفة. لكن على المرء أن يسارع فيقول إن الإقرار بوجود التصادم لا يعني ضرورة استمراره. ومجرد ما يعنيه ذلك أن على المرء أن يبدأ من الواقع الموضوعي إذا كان فعلاً يأمل بالتغلب عليه.

خصوصاً الإسلام والمسلمين.

الإسلام هاتين الديانتين ومعتقديهما باعتبارهم «أهل الكتاب»، يبقى السؤال مطروحاً ما إذا كانت هاتان الديانتان التوحيديتان قد قبلتا الإسلام ندأً لهما. إن تراكم الاستياء النفسي الغربي ناشئ مع الزمن عن افتراض المسلمين بأنهم ليسوا فقط مساوين، بل هم متفوقون أخلاقياً على «المادية الاستهلاكية الغربية». والإسلام اليوم ينظر إلى نفسه ويقف أمام العالم باعتباره الحضارة الوحيدة المساوية للحضارة الغربية. وهو بالفعل الحضارة الوحيدة التي يجد المرء فيها جيوب الرفض الشرس للعلو ما زالت قوية. إن نقص التنمية في المجتمعات الإسلامية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يُنظر إليه على أنه مجرد حالة مزعجة عابرة لا تنفي بأي شكل من الأشكال التفوق الأخلاقي الإسلامي.

من البداية، يجب أن نشير إلى استمرار وجود تناقض أساسي بين الثقافة الغربية - التي تدّعي بأنها قد أصبحت علمانية، حتى مجاوزة التدين، مغلنة انتصار العقل، كما هو واضح في إعلان فريدريك نيتشه في عام ١٨٨٢ «بأن الله قد مات»، وهو إعلان تكرر قبل بضع سنوات على غلاف مجلة "Newsweek" - وبين الثقافة التي تتمحور فيها حياة الفرد حول الدين. وحتى اليوم، تجد الثقافة الغربية صعوبة في تقبل هذا التنوع في ثقافة الفضيضاء الإسلامية. والثقافة الغربية، تقليدياً، تمنّ التجانس وترفض التباين. وحتى في أمريكا، وهي أكثر البلدان الغربية تسامحاً، وإن لم يكن تقبلاً، نجد أن العناصر المجتمعة في بوتقة واحدة لم تتصهر بعد. وفي الواقع، فما زال الإيرلنديون والإيطاليون واليونانيون والأمريكيون السود... إلخ، يمارسون حالة عدم ارتياح في التعايش سوية، في أفضل الأحوال. أما في أوروبا، فإن الدولة الأمة قد نشأت حول فكرة شعب له لغة واحدة وعقيدة واحدة. كما إن نجاح اليهود في

هناك عوامل موضوعية للتصادم المستمر بين الحضارات، خصوصاً بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية. يخبرنا التاريخ عن وجود اختلافات بين المدارس الفكرية والطوائف والفروع المختلفة للديانة الواحدة. مثلاً، بين الكاثوليك والبروتستانت في الغرب، وبين هؤلاء والأورثودوكس في أماكن أخرى. وفي الغرب، كانت حرب الثلاثين عاماً - التي انتهت في صلح وستفاليا عام ١٦٤٨ - واحدة من أشد الحروب دموية في تاريخ التصرائنة، وأدت إلى ولادة نظام الدولة الأوروبي الحديث، وفي نهاية المطاف إلى ظهور ما نتج عنه من مستوطنات غربية في الأمريكتين.

كان الدين، وما يزال، أحد أهم العوامل في تشكيل جميع المجتمعات. فالعلمانية التي يجري إطارها بإسراف في الغرب لم تستطع أبداً التغلب على تأثير الدين في الحياة العامة أو الخاصة هناك. أما محاولة الشيوعية اجتثاث الدين باعتباره في نظرها «أفيون الشعوب»، فقد باءت بالفشل الذريع حتى بعد ٧٠ عاماً من المحاولات اللينينية والستالينية المستديرة لتحقيق ذلك. والمهم أنه إذا كان الدين عاملاً مهماً إلى هذه الدرجة في كل مجتمع، فمن المنطوق أن يكون أيضاً ذا أهمية قصوى في سياق العلاقات بين الدول والمجتمعات.

إن المواجهة بين الإسلام والغرب ليست ظاهرة جديدة، ولم تكن نتيجة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بل يعود تاريخها إلى بداية نشأة الإسلام. فمنذ ذلك التاريخ المبكر، اعتبر الإسلام نفسه مساوياً للمسيحية واليهودية، ليس هذا فحسب، بل إنه الكلمة النهائية - الختام - في الوحي الإلهي للبشرية. وفي حين نقبل

محاولاته لإعادة اختراق الشرق الأوسط، وبدأ يبحث عن طرق تجارية ليتجاوزوه. ولم يكن عصر الاستكشاف من الناحية الجغرافية فقط، بل شمل المجالات العلمية والاجتماعية الاقتصادية لسعي الإنسان كذلك؛ إنه عصر مستمر حتى اللحظة التاريخية الراهنة. ومع الحروب المهلكة التي دارت رحاها داخل الحضارة الغربية وانتهت بانتهاء الفاشية والنازية والشيوعية، اكتملت انتصارات الغرب العسكرية على نفسه وعلى الآخرين، ما فصح المجال للرئيس بوش أن يعلن انتصار قوى الديمقراطية واقتصاد السوق.

يظل الإسلام اليوم عقيدة حيوية تهدي الناس للدخول إليها، وقد أصبح عنصراً مهماً في كل بلد غربي تقريباً. إنه يقف هنا في تباين مادي واضح مقارنة بكل ما حوله، وليس هذا فحسب، بل لقد أصبحت له جاذبية عظيمة بحيث أخذ يكتب عدداً متزايداً من الداخلين فيه. وإن تأكيداً على الالتزام بمبادئ أخلاقية صارمة يزيده تميزاً إتباع نظام صارم في المأكول والملبس بين المتمسكين به.

إن الافتراضات التي تضعها الحضارتان حول قيمهما الإنسانية الجوهرية تتباين فيما بينهما. فالمجتمع الغربي يُعطي قيمة عظيمة للمنافسة، بل حتى المواجهة، ولإخضاع قوى الطبيعة. لا شئ يقف في طريق التقدم.

يمكن هنا الخروج عن صلب الموضوع بملاحظة أن العرب، من بين جميع المسلمين، يتلقون انتباهاً سلبياً خاصاً في الفكر والقال الغربي. من الناحية التاريخية، لقد عبر الإسلام عن نفسه، وما يزال، في الأراضي العربية وباللسان العربي. هذه المكانة الخاصة المميزة التي انفرد بها العرب عن سائر الشعوب المسلمة الأخرى تزداد تعقيداً، تاريخياً، بالنظر إلى حقيقة أن العالم العربي يشمل أهم منطقة استراتيجية في العالم، بما تضمه من الممرات المائية، وجبل طارق، والسواحل الجنوبية

الغرب يرتبط بنجاح اليهودية في معاملة نفسها بدايةً «المصلحين البروتستانت»، وتأكيداً على العهد القديم، أكثر من كونها ديانة متسامحة حقاً. وحتى يومنا هذا، نجد البلدان الأوروبية تتمركز حول طائفة دينية واحدة، وحيثما توجد طائفتان، كما في ألمانيا، نرى أن هنالك انقساماً جغرافياً بينهما. غير أن الأقليات المسلمة في جميع البلدان الأوروبية ما تزال الأغلبية تنظر إليها بطريقة مختلفة.

لم يكتف الإسلام باحتلال أراض كانت جزءاً من الامبراطورية الرومانية؛ بل دخل إلى النفوس فاعتنقته، وأهل لغة مكان لغات أخرى، واستبدل القيم، حتى نسيج الحياة بد ذاته غيره من أسلوب إلى أسلوب آخر مختلف كثية وعلى طول الزمان. والبحر الأبيض المتوسط الذي كان يوماً ما يُعتبر «بحيرة رومانية»، تغير وضعه وصار الحد الفاصل الكبير بين سواحه الشمالية والجنوبية والشرقية. وعلى ضفتي تلك البحيرة العظيمة وقعت الحضارتان، مثل ديكين عظميين يتصارعان، يُحدّق كل منهما في الآخر، وما زالت المعارك الدامية بينهما غير محسومة إلى اليوم. وقطع العرب، المسلمون، الصلة بين الغرب وبقية العالم القديم في آسيا وإفريقيا، وكذلك الطرق التجارية. وبعد فشل الحروب الصليبية، انتهت المعارك باحتلال المسلمين للقسطنطينية، التي غيروا اسمها إلى «اسطنبول»، وبانهيار الامبراطورية البيزنطية.

حتى ذلك الوقت، تلك اللحظة ما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كانت الحضارتان عبر البحر الأبيض المتوسط تقريباً متساويتين من حيث التكنولوجيا والقوة العسكرية. وفي حين أصيب العالمان العربي والإسلامي بحالة الركود والانحطاط المخيفين استمرت أكثر من ٤٠٠ سنة، شهدت الحضارة الغربية عكس ذلك تماماً. وتخلّى الغرب لفترة من الزمن عن

الله». ويزداد الأمر تعقيداً بسبب الصراع المتواصل داخل الطرف الآخر والذي يخص روحه وهويته، وإذا كان ينبغي عليه التغيير فكيف؟ وفي أي اتجاه؟ إن تفوق عقل الإنسان والتوجه البراجماتي (العلمي) نحو الحياة هي أمور ما زالت تهيج في فكر المسلم وتجعله يتساءل إلى أي طريق يلتفت؟ لقد سُمي «عصر التنوير» الغربي بهذا الاسم بسبب الاعتقاد أن عقل الإنسان هو الذي اكتشف نفسه ونورها. ولهذا السبب يطلقون عليه أيضاً اسم «عصر العقل». ومعظم مفكري العرب اليوم ما زالوا يتأملون في المسائل ذاتها التي طرحها مفكرو منتصف القرن ١٩، من أمثال رفاة الطهطاوي ورشيد رضا ومحمد عبده وآخرين، دون أن تلوح أجوبة محدّدة في الأفق بعد.

ما زال العرب المصدومون اليوم يعيشون في تلك المرحلة الانتقالية من الحياة: بين ما كانوا عليه في الماضي، وبين الحاضر المربك المشوّش المحير. إن النظام القديم قد تحطّم دون أن يكون له بديل موثوق بعد. وصدام الأفكار الداخلي، مضافاً إليه الضغط الخارجي الرهيب، يستمر في إدامة تلك المرحلة الانتقالية الفظيعة التي يعيشون فيها. وبالنسبة للسؤال: إلى أي طريق نتجه؟ ليس هنالك جواب محدد بعد، ولا يبدو أن يتوفّر جواب قريباً. إن الجهود التنموية المُسرّعة، ومعظمها مدفوعة بهاجس المحافظة على أمن النظام، قد ساهمت في كثير من الحالات بتعقيد المشكلات بدلاً من حلها.

إن عجز المجتمعات العربية المستمر عن إنشاء مؤسسات متينة تستطيع تحديث حياتها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وأنسنتها وتحريرها هو عامل محبط آخر في العلاقة الجدلية (الديالكتيك) بين الشرق والغرب. إن حياة معظم المجتمعات العربية ما زالت تدور حول الإعجاب بشخصية الحاكم إلى درجة العبادة، وما يصدر عنه من قرارات، بعضها عقلاني وكثير منها

والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، وقناة السويس، وباب المندب، وبحر العرب، ومضيق هرمز، والخليج العربي. وقد ازدادت أهمية هذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي بسبب اكتشاف أن المنطقة العربية تحتوي على ثلثي احتياطي النفط في العالم تقريباً. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد اغتراب العرب عن الغرب بسبب تبني القوميين العرب للاشتراكية وبروزهم في حركة عدم الانحياز. وإن المكانة الخاصة للعرب في حركة عدم الانحياز وتأثيرهم فيها وفي منظمة المؤتمر الإسلامي، ونضالهم المضاري ضد الاستعمار في الجزائر وفلسطين، والأن في العراق وأماكن أخرى، كل ذلك يميّزهم ويجعلهم موضع اهتمام غربي خاص. وبصورة خاصة، إن ما يحير العرب ويحبطهم هو استمرار تقيح الجرح الفلسطيني والطريق العسير الذي تمر فيه المسألة الفلسطينية، والنفوذ الصهيوني في الدوائر السياسية ووسائل الإعلام في الغرب.

من الواضح، إذاً، أن عاملي التاريخ والجغرافية، ومفهوم الأمن، بالإضافة إلى التباين بين نظامين مختلفين في القيم تبقى جميعاً أسباباً للديالكتيك (الجدلية)، وحتى الصدام بين حضارتين. فمن جهة، لدينا حضارة استكشافية، قلقّة، حيوية، لا تعتبر شيئاً مقدّساً، أو مخزياً، أو بعيداً عن متناول النقاش العقلاني؛ ومن جهة أخرى، لدينا حضارة تحاول جاهدة أن تتخلص من القيود التي تربطها «بالسلفية» (الذهب التقليدي) و«غيرها من الوجّهات». إنه في الواقع الصراع، على مر الزمن، بين الشباب والهرم، الذي يزداد تعقيداً هنا لأن الاثنين يعيشان في عالمين مختلفين، وينتميان إلى نطاقين زمنيين مختلفين.

فالشباب لا يرغب في العيش بانسجام مع الطبيعة، وإنما يريد أن يقهرها. فبالنسبة للشباب، «المحور هو الإنسان»، أما بالنسبة للطرف الآخر «فالمحور هو

الأخيرة من خلال مجلس الفاتيكان الثاني عام ١٩٦٢. وحتى بعد أن أصبحت الحضارة الغربية تسمى اليهودية المسيحية، بعد أن كانت تسمى سابقاً اليونانية الرومانية، ثم سميت المسيحية، ظننت أن هذا سيكون مقدمة لمصالحة تاريخية مع الإسلام. إلا أن الأمور أخذت تسير من سيئ إلى أسوأ، وتزامن ذلك مع مجيء الجناح اليميني للحكم وتنفيذ سياساته في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل منذ ١٩٦٧. إن أيديولوجية المحافظين الجدد التي تشوه صورة العرب وتحطّ من إنسانيتهم، بل وتعتبرهم كالشياطين، مصحوبة برهاب شديد للإسلام تشجع على ولادة السياسات المتطرفة والعدمية. وإن قبول غالبية العرب- شعوباً وأنظمة- بواقعية دولة إسرائيل يجب أن يمهّد السبيل إلى تفاهم أفضل. إن السلطة الأساسية التي ينتهجها العرب هي النفط الذي عليهم أن يبيعوه، وبصورة خاصة إلى الغرب. وهم مهتمون بأمن المنطقة واستقرارها مثل الغرب، وأكثر. ولا بد للغرب، خصوصاً الولايات المتحدة، أن يتخلص من الصورة النمطية المتحيزة ضد العرب التي كونها بسبب تأثير التيار الصهيوني المحافظ الجديد؛ ولا بد لهذه النظرة المتحيزة أن تتغير حتى يكون هنالك مواءمة وتوفيق بين الطرفين: (الشرق والغرب). إن العرب، على الرغم من بعض أنظمتهم المهزومة، لن يخفوا عن وجه الأرض، ولن تجبرهم سياسة الترويع على الخضوع. ولا يمكن الاستمرار في النظر إلى مشكلات العرب من خلال عيون صهيونية، وإلا تصبح كلمات روديارد كبلينج - شاعر الاستعمار - حقيقة واقعة لكل زمان: «الشرق هو الشرق، والغرب هو الغرب، ولن يلتقي الاثنان قط».

هنالك حضارتان مختلفتان، إحداهما شرق والأخرى غرب، وبإمكانهما أن يلتقيا لما فيه خير الحضارة الإنسانية الواحدة.

هوائي يعتمد على نزواته. مع من يستطيع الغرب أن يفتح حواراً، وعلى أي مستوى من الأفعال؟ هذا واحد من العوامل التي تمعّد العلاقة (بين الشرق والغرب). هل القادة، وغالبيتهم من أبناء الانقلابات، يمثلون شعوبهم؟ والأمر الذي يزيد الطين بلة اليوم بالنسبة للغرب هو أن معظم النخبة في العالم العربي أصبحوا يميلون إلى السمات والثقافة الغربية، في حين أن الجماهير ما زالت تفكر بشكل مختلف. ومن جهة أخرى، هنالك جهود جنوبية للحاقّ بالغرب آثارها الاختراق الغربي للمنطقة، خصوصاً منذ غزو نابليون لمصر في القرن الثامن عشر. وبما أن الخوف من الغرب هو أمر أساسي في العقل العربي، فإن معظم الجهد الإنمائية الاجتماعية الاقتصادية مدفوعة بالهاجس الأمني. كما إن شعور العرب بأنهم مطاردون كالقريصة، ومُستهدفون ومُستغلّون يوجج إحساسهم بالإرباك وعدم المواءمة والعجز.

إذاً، هنالك عوامل موضوعية بالفعل تدعم فكرة وجود صدام بين الإسلام والغرب. إلا أن هذا القول لا يُنحي باللائمة على هذا الطرف من المواجهة أو ذاك. إنه مجرد تأكيد لما هو واقع أصلاً، مع توفر النية لإيجاد طرق لتجسير الهوة، أو، على الأقل، لتضيقها. ويجب تسخير الافتتان المتبادل بين الحضارتين على مرّ الزمن للمساعدة على تعزيز التفاهم، أملاً في بلوغ التقبّل المتبادل. ولا يجد العرب مشكلة في قبول عالم أحادي القطب تقوده الولايات المتحدة، ولا في التعاون معه؛ فمعظم العرب مفتونون بها. لكن النقطة المهمة هي أن العرب يطالبون بالعدل في التعامل مع مشكلاتهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يطالبون أن يتقبل الآخرون أسلوبهم في الحياة ويحترموه.

لقد شعرت شخصياً بالرضا عندما تمت المصالحة بين المسيحية واليهودية - العدوتين التاريخيتين - في الآونة

إعادة الهيكلة المالية الدولية والدور الجديد لصندوق النقد الدولي

د. حميد الجميلي *

ومن خلال العولة المالية تجري إعادة الهيكلة المالية؛ حيث يتم الاستيلاء على ثروات الآخرين ومواردهم، لكن بعمليات تكنولوجية أكثر ذكاء، وتتم في الخفاء ولا تراها العين المجردة. ومن أبرز مظاهر إعادة الهيكلة المالية ما يأتي:

الظاهرة الأولى: تدويل الأزمات المالية وإتاحة الفرصة أمام المضاربين الدوليين، أمثال جورج سوروس، لإحداث الأزمات المالية. فالمضاربين يستطيعون من خلال

وسائل الاتصالات ليتحول إلى رأسمالية مالية مسرحها حركات رؤوس الأموال بين الأسواق والبورصات المالية، بعيداً عن أنظمة الرقابة الحكومية.

وفي عصر العولة المالية يحل عصر الحكم العالمي للشركات ورأس المال الدولي والمضاربين الدوليين محل الاستعمار الذي كان يتمثل في الاحتلال الفعلي للدول. والاستعمار الجديد هو أكثر جشعاً ومكراً واستثراء من الاحتلال القديم.

في ظل العولة النيوليبرالية تجري عملية إعادة هيكلة مالية واسعة النطاق يتحول من خلالها دور رأس المال من خادم للاقتصاد المنتج إلى عين عليه؛ وتصبح وظيفة المال في الاقتصاد المالي المعولم وسيلة للتكاثر المالي وليس للتراكم الإنتاجي. وبذلك يفقد رأس المال وظيفته الأساسية، وتصبح الأموال ومهما في رقم دفقري أو نبضة إلكترونية.

لقد دمج رأس المال في قوة العولة التي أتاحتها التكنولوجيا

ونهب الثروات أمراً مريعاً. وقد وصف الاقتصادي الأمريكي لستر ثورة أخلاقيات هذا النظام بأنها أخلاقيات «الجريمة» تعتبر ببساطة نشاطاً اقتصادياً.

الظاهرة الرابعة: تصبم الاقتصاد بين دول المركز، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، ودول الأطراف الدائرة في فلكها.

وإن دول المركز تقوم باجتناب الأموال من شتى أنحاء العالم لأسواقها المالية، وتقوم بإعادة ضخ الأموال إلى دول الأطراف بشكل مباشر، كالقروض أو الاستثمارات المالية، أو بشكل غير مباشر، عبر الشركات المتعددة الجنسية. وطبقاً لهذا الرأي الذي يراه جورج سوروس، فإن إحداث الأزمات المالية في دول الأطراف تعود بالفائدة على اقتصادات دول المركز من خلال شراء أسهم الشركات التي أفلست، وتقديم القروض بشروط قاسية، وهبوط أسعار المواد الأولية، وانخفاض أسعار المستوردات بسبب هبوط قيمة العملة في البلدان التي وقعت ضحية الانهيار.

الظاهرة الخامسة: اختفاء نظم الرقابة المالية على حركة رؤوس الأموال، خاصة اختفاء السيطرة الحكومية على المضاربة.

وفي مثل هذا النظام يمكن أن توجه قتال العولمة المالية نحو أي بلد لتتركه خراباً ودماراً دون إطلاق رصاصة واحدة. فأجهزة الكمبيوتر التي تعمل بشكل ذاتي تستطيع في غضون ثوان قليلة أن تسحب المليارات من أموال المضاربين العالميين من أي سوق لتترك ذلك البلد محطماً ومدمراً بعد أن تستنزف احتياطياته، وتطيح بعملته الوطنية، وتسبب إخفاقات في تسديد التزامات ديونه، ليرغم إخضاع اقتصاد ذلك البلد الضحية في نهاية الأمر إلى الحكم العالمي لصندوق النقد

استثماراتهم بالأموال المضاربة أن يسحبوا في غضون ثوان قليلة البلايين من الدولارات من سوق إلى سوق، مسببين انهيارات في أسواق الأوراق المالية، وتخفيض في قيمة العملات الوطنية، وأزمة اقتصادية تحطم الاقتصاد الإنتاجي، وتحطم الشركات والبنوك الوطنية، وتذهب بادخارات المواطنين أدراج الرياح.

الظاهرة الثانية: تمكن كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركات التمويل الدولية العملاقة من إخضاع الاقتصادات التي تقع ضحية الديونية لشروط قاسية في مقابل تقديم القروض (قروض الأزمات)، وبحيث يصبح الصندوق والبنك وشركات التمويل المتحكمين باقتصاد ذلك البلد، كما حصل في جنوب شرق آسيا وروسيا.

الظاهرة الثالثة: تحويل اقتصادات منتجة ومناطق في حوامة الاضطرابات والأزمات المالية إلى اقتصادات محطمة فاقدة لاحتياطياتها وفاقدة لاستقلالها الاقتصادي. وإنه لأمر مخيف رؤية الجنوك والشركات الوطنية والنشاطات التجارية وهي تتهاوى وتؤول إلى الإفلاس عشية وضحاها. فمن مجموع ٢٨٢ شركة مدرجة على سوق جاكارتا للأوراق المالية كانت عاملة مع مطلع عام ١٩٩٨، نجد أن ٢٢ شركة ظلت قادرة على العمل بعد أزمة جنوب شرق آسيا وإظهار العملة الوطنية.

وقد وجدت الكثير من دول جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية أن رأس المال العالمي هو الذي يتحكم باقتصاداتها دون الحصول على موافقتها، وترسل إليها فائزرة الخسارة في كازينو رأس المال العالمي من خلال صندوق النقد الدولي.

وهكذا يصبح جنون رأس المال العالمي القائم على السلب

النبضات الإلكترونية؛ إذ إن المليارات من الدولارات تنتقل من سوق لأخرى في أجزاء من الثانية. وهذه السرعة التي تزيد على سرعة الصوت تعطي هذه الأموال الهائلة نتائج تدميرية هائلة، تدمر اقتصاد البلد بقوة تدميرية تعادل القوة النووية. إنها قنابل الرأسمالية المعلوماتية التي تدمر الاقتصاد.

ولعل السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية التي حدثت في التسعينيات من القرن الماضي هو أن نسبة الربع فقط من الاستثمارات الأجنبية كانت مستثمرة في القطاعات الإنتاجية؛ في حين أن نسبة ٧٥٪ الباقية كانت مستثمرة ومستثمرة في أنشطة مضاربة في الأسواق المالية، ويتسكن من أن تغادر البلد في أي لحظة. وينطبق هذا التحليل على دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا؛ إذ في زمن قياسي لا يتعدى طرفه عين من خلال البرامج الحاسوبية تم إخراج البلايين من الدولارات من سوق إلى أخرى، تاركة البلد الذي خرجت منه يتخبط تحت أنقاض التدمير الاقتصادي.

وضمن عمليات إعادة الهيكلة المالية الدولية نيط بصندوق النقد الدولي دور جديد يمثل بصفقات الإنقاذ التي يقدمها الصندوق للدول المنكوبة بعد تدميرها من خلال الأزمات المالية والمصرفية التي يحدثها رأس المال العالمي. وفي مقابل صفقات الإنقاذ، تلتزم الدول التي أصابها الأزمة باتباع برامج التكيف التي يفرضها صندوق النقد الدولي، والتي تعني من الناحية الفعلية تقليصاً عنيفاً في النفقات الاجتماعية، وبشكل أساسي في أنشطة الرعاية الاجتماعية.

وفي نطاق هذه الظاهرة تواجه بلدان الجنوب اليوم مرجعيات منظومة العولمة النيوليبرالية التي باتت أكثر عداء لتوجهاتها وخصوصياتها التنموية. وفي إطار هذه العولمة تخضع بلدان الجنوب لعولمة الفقر بدلاً من عولمة التنمية.

الدولي، وإلى ملكية أسهم الشركات المتعددة الجنسية. أما الصفقات التي تنطوي عليها شروط الصندوق، فسوف تؤدي إلى إلزام دول الخراب باتباع برامج الإصلاح المالي، وعند ذلك تستغل الشركات المتعددة الجنسية الفرصة للانقضاض على بقايا الاقتصاد لإعلانه للبيع في كازينو رأس المال العالمي.

وطبقاً لهذه العملية، أصدر المضاربون الدوليون حكمهم بالإعدام على اقتصادات جنوب شرق آسيا، ثم قاموا بالمضاربة على أساس هذا الحكم؛ وبذلك تحولت دول جنوب شرق آسيا من نمور إلى قطط أليفة.

الظاهرة السادسة: قيادة العالم من كارثة مالية إلى أخرى بعد إطلاق العنان للقوى الجديدة التي أفرزتها الثورة المالية العالمية. وبعد أن أخذت المؤسسات والتشريعات الوطنية تتلاشى وتضمحل لتحل محلها مؤسسات كونية وتشريعية كونية، لم تعد الدول قادرة في ظلها على ضبط تحركات عناصر اقتصاداتها.

لذا فإن العولمة المالية تملك وسائل تدمير ذات قوى هائلة تتمثل في القوة الرعاء للأموال المضاربة التي تستطيع أن تأتي بدمار شامل هائل وسريع يؤدي إلى انهيارات اقتصادية؛ حيث تنهاوى العملات الوطنية والأسواق المالية، وتغلق البنوك أبوابها، وتعلن الشركات إفلاسها. كما ينضم ملايين البشر تحت مظلة الفقر. وكل ذلك يحصل بطريقة عين؛ وكل ذلك يحدث من خلال الضغط على أزرار الحاسوب (الكمبيوتر) في واشنطن وول ستريت دون الحاجة إلى إطلاق رصاصة واحدة، سوى رصاصة الرحمة الاقتصادية بإعلان انهيار الاقتصاد والشركات، إذ اقتضى الأمر.

إن سرعة انتقال الأموال في ظل العولمة الاقتصادية القائمة على الرأسمالية المعلوماتية هي سرعة انتقال

ومن يصبح فقيراً، ولتكد الدول النامية خسائر هائلة عبر آليات العملة المالية المتخلفة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد يعمل في المقام الأول لخدمة ٢٠٪ من سكان العالم؛ لكنه يستثني ويذل ويحط ويهمش من قدر الـ ٨٠٪ الباقين، وهم سكان عالم الجنوب. وهذا النظام يلزم عالم الجنوب بالاندماج في الاقتصاد العالمي من موقع متخلف لأداء وظائف محددة طبقاً لشروط العملة ومرجعياتها.

إن منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين بكل ظواهرها تعمل على إدارة الاقتصاد العالمي إدارة شديدة المركزية تمنع ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب. فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول اليوم الإبقاء على النظام الدولي الهرمي الذي تنف هي على قمته، وفي محاولتها هذه يتعرض الأمن الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية لمزيد من السلطوية والفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار.

وعبر هذه الظواهر تحاول مراكز الرأسمالية العالية تحميل العالم أجمع كلفة وتضحيات الخروج من أزمتها الاقتصادية بعد أن عجزت وسائلها الاقتصادية المالية والتدعية عن ذلك. كما تحاول منع دول الجنوب من احتلال مكانة مرموقة في حركة العلم والتكنولوجيا، والدخول في ثورات العصر، واحتلال موقع بين التكتلات الاقتصادية العملاقة عبر إلحاقها وإدماجها بالاقتصاد العالمي كمجتمعات طرفية. وكذلك تمنع دول الجنوب من بناء منصاتها الصناعية والتكنولوجية عبر آليات الحماية التي كانت متاحة في القرن العشرين للدول المتقدمة النمو والدول حديثة التصنيع.

وفي منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين التي تهيمن عليها المؤسسات الدولية يتم تفويض مبدأ تعددية

فالعملة النيوليبرالية ومرجعياتها تنتهك بقواها السيادة الوطنية، وتخترق الأنظمة ونظم الرقابة الوطنية، وتدول الأزمات وتنقل أعباءها إلى الطرف الأضعف في المجتمع الدولي.

كما إن تعمق هذه الظواهر سيخلق شمالاً في الجنوب وجنوباً في الشمال، ما يعني زيادة فجوة الغنى والفقر بين شعوب العالم. والظواهر الجديدة أخذت تلزم عالم الجنوب بالخضوع لبرامج ضبط اقتصادي تزرع الاضطراب، وتخلق الفوضى الاقتصادية والاجتماعية، وتلغي أنظمة الرعاية الاجتماعية، وتحاصر دور الدولة، وتقلص من قدرتها على تصميم سياساتها الاقتصادية.

الظاهرة السابعة: ظهور النظام التجاري العالمي الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية، والذي يستند إلى خطاب منافق ليبرالي متطرف يشجع مع الحمائية الانتقائية، ويفتح أسواق الدول النامية عنوة، ويحمي الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات الدولية. وفي هذا النظام يتم القضاء على البنى الدفاعية وأنظمة الحماية للبلدان الجنوب، ويتم اختراق أسواقها عبر اتفاقيات جولة أورغواي التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية التي بانت منظمة دكتاتورية. وفي النظام التجاري العالمي ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تفرض قانونها العدواني والتمييزي حول التجارة الخارجية. والقانون نموذج للقسرية في العلاقات التجارية الدولية يقوم على التهديد بفرض عقوبات بحق البلدان التي تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها أنها مذبذبة. ولا تفتح أسواقها أمام سلعا وخدماتها واستثماراتها.

والعملة النيوليبرالية ومرجعياتها تطلق الأصولية السوقية العدوانية وقواها الدموية لتقرر من يصبح غنياً



التفرد وهيمنة القطب الواحد، وعلى أساس المشاركة الدولية في عملية صنع القرار الاقتصادي العالمي بدلاً من المركزية العالمية لعملية صنع القرار الاقتصادي العالمي.

وإزاء هذا المشهد فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعد أداة لاستغلال إمكاناتها إلى أقصى حد بما يؤدي إلى تشجيع التنمية وتقاسم الموارد والمعرفة الفنية الموجودة في عالم الجنوب، وتحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي، وتشجيع النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة.

إن منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين زعزعت الثقة في النظام التجاري العالمي من خلال جعل النظام العالمي أكثر سلطوية ودكتاتورية. وعليه، لابد من إعادة النظر في اتفاقيات جولة أورغواي، والابتعاد عن الحماية الانقذائية الجديدة التي تمارسها مراكز الرأسمالية العالمية ضد بلدان الجنوب، ومشاركة الدول النامية مشاركة تامة في إعادة صياغة اتفاقيات جولة أرغواي بحيث تكون الجولات القادمة جولات إنمائية تصحح اختلالات الهياكل الإنتاجية لدول الجنوب؛ فضلاً عن تعزيز نظام الأفضليات التجارية، ووفاء البلدان المقدمة النمو بالتزامها في التنفيذ الكامل للمعاملة التفضيلية لصادرات البلدان النامية.

ومن خلال العولة النيولبرالية يتم تسويق نظريات اقتصادية جديدة تقوم على الأحادية، وعلى برامج التكيف الاقتصادي التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومن خلال هذه النظريات يتم إخضاع دول الجنوب لإعادة هيكلة واسعة النطاق تلغى من خلالها جميع أنظمة الرقابة الحكومية، وتطلق يد الاستثمارات

الأطراف، ويتم تأكل توافق الآراء الدولي من أجل التنمية، ويتم التشكيل بصوابية المبادئ التي نصت عليها الصكوك الدولية، كميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وميثاق بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وعبر هذه الظواهر تتزايد عوامل التدمير الاقتصادي والاجتماعي لعالم الجنوب، ويتم تحميل الدول النامية تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة جراء ما يسمى إعياء التكيف أو إرهابه؛ فضلاً عن عدم وضع حلول بناءة لمشكلات الاقتصاد العالمي المترابطة ومشكلات دول الجنوب خاصة، وإبعاد دول الجنوب عن المساهمة الفعالة في القرار الاقتصادي الكوني، خاصة في المسائل التي تشكل جوهر مستقبلها الاقتصادي.

وتحت شعار (العولة النيولبرالية وحرية الأسواق والتحررية الاقتصادية الجديدة) تشن المنظومة الرأسمالية ومؤسساتها وشركاتها حرباً ضد أيديولوجية الدولة والقطاع العام، وتعلن أن الخطر الذي يهدد مستقبل الجنوب يأتي من الدولة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية ومن قطاعها العام. وراحت هذه المنظومة تمهد الطريق لتفكيك القطاع العام وإبعاد الدولة عن إدارة الشؤون الاقتصادية بما يسمح بتطبيق الليبرلة المودجلة.

طالبت بلدان الجنوب في قمة الجنوب التي انعقدت في كوبا عام ٢٠٠٠ بإقامة تعاون دولي يكون عادلاً ومنصفاً، وينعكس أولوية عالية للتنمية المتكاملة والشاملة عبر حوار مثمر وبناء مع الدول المتقدمة، على أساس من المصلحة المشتركة والمنافع المتبادلة التي تعزز الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية وتزيد من إمكانية تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي، وإقامة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس التعددية القطبية بدلاً من

والدور الجديد لصندوق النقد الدولي يفرض شروطاً جديدة على مديني العالم الثالث. فعندما تأتي الأزمة، يضمن صندوق النقد الدولي للدول الدافئة تسديد قيمة استثماراتهم على حساب رهن اقتصادات بلدان العالم الثالث، التي عليها أولاً أن تدفع فائدة عالية تعكس المجازفة التي يفترض أن الدائنين قد قاموا بها عن استثمارهم في هذه البلدان، ومن ثم عليها أن تدين لصندوق النقد الدولي من أجل تنفيذ التزاماتها. كل هذا يعني أن تدخل صندوق النقد الدولي يلغي المجازفة المزعومة التي قبض المستثمرون مقابلها نسب فائدتهم الباهظة.

وقد عبرت قمة الجنوب المتعقدة في هافانا عن ذلك بقولها: إن صندوق النقد الدولي يعمل في الواقع العملي وكالة للرأسمالية المالية العالمية.

ولا بد من التأكيد أن الدول النامية تلجأ إلى صندوق النقد الدولي طالبة قروضاً لمواجهة احتياجاتها. وعند ذلك يفرض الصندوق عليها شروطه الجديدة، ومنها رفع كل نوع من أنواع الرقابة الحكومية والضغط في التجارة والمال، وإزالة كل حاجز أمام الاستثمار الأجنبي، وإلغاء كل نوع من أنواع المساعدة أو الحماية للشركات الوطنية، وفرض إمكانية لا حدود لها للمشاركة الأجنبية في القطاع المالي؛ فضلاً عن فرض برامج التخصيصية لصالح القطاع الأجنبي.

والمعضلة الكبرى التي تواجهها البلدان النامية أنه كلما زادت موافقتها على هذه الشروط، فإنها تكون أكثر عرضة لأزمات مستقبلية؛ وإذا لم تفعل ذلك، لا تتلقى المساعدة الضرورية لمواجهة الحاضر. وقد نساءلت قمة الجنوب عن أي عقلانية أو أي أخلاقية يمكن لها أن تكون وراء نظام مالي دولي يسمح لمجموعة من الأخصائيين مقيمين في واشنطن ويعرفون أن متابعهم

الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية للعب باقتصادات الجنوب.

وفي ضوء منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين، واجهت اقتصادات الجنوب في السنوات الأخيرة عوامل وبيئة خارجية بدأت تعمل على الحد من تحقق أهدافها الاقتصادية، وجعلتها تبحث عن بيئة خارجية لتنميتها، وجعلت تنميتها تتم بالإناقة.

وتعمل حيتان العولمة على محاصرة المحتوى الاقتصادي لعالم الجنوب كرابطة اقتصادية وكاستراتيجية للأمن الاقتصادي لعالم الجنوب. وتعمل هذه الحيتان على تقسيم عالم الجنوب إلى مجموعة من الدوائر الاقتصادية المتقاطعة فيما بينها والمتكاملة دولياً من خلال:

أ - إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية لعالم الجنوب، وخلق ولايات اقتصادية جديدة.

ب - ربط اقتصادات الجنوب بمراكز الرأسمالية العالمية عبر مناطق التجارة الحرة.

ج - استخدام ثروات عالم الجنوب بما يحقق مصالح مراكز الرأسمالية العالمية.

د - إخضاع اقتصادات عالم الجنوب لإعادة هيكلة واسعة النطاق طبقاً لأولويات الليبرالية الجديدة.

وفي إطار مشهد العولمة النيولبرالية تنفاقم معدلات البطالة والمشكلات الاجتماعية. وهي تقابل تفجر عاجلاً أم آجلاً؛ ملحقة اضطراباً سياسياً يترجم نفسه بفرار رؤوس أموال، وركود اقتصادي، وانفجار البورصات المالية، وتدهور قيمة العملات.

والمالية بين بلدان الجنوب .

وقد أكدت قمة الجنوب أن على حكومات بلدان الجنوب أن لا تكون متفرجة على عملية إعادة تصميم «للهيكلة المالية الدولية» ذات الأهداف الملتبسة والمريبة اليوم ، وتسويق تلك الأهداف عبر خطاب طنان جديد فارغ ليس له أية علاقة بواقع بلدان الجنوب .

ويتمثل الدور الجديد لصندوق النقد الدولي بتشجيع الدول والشركات في البلدان النامية على الاقتراض بعد إخضاعها لشروطه . وهكذا يتم ربط هذه الدول بمدىونية الصندوق ومؤسسات التمويل الدولية ، وإدخالها في فخ المديونية . وهو الأسلوب الذي اتبع منذ منتصف السبعينيات . ويتم الأسلوب الثاني عبر المضاربين والممولين الدوليين الذين يقومون بإيجاد الفجاعات الاقتصادية ليمتصوا الأموال من الأسواق المحلية متى شاؤوا ، ويفجرون تلك الفجاعات فاسحين المجال لصندوق النقد الدولي للتدخل عبر ما يسمى قروض الإنقاذ (قروض الأزمات)؛ فيبدو الصندوق المنقذ من الأزمات . فالمضاربون الدوليون يستثمرون أموالهم في العادة في نشاطات قائمة على المضاربة ، لا في القطاعات الاستثمارية الإنتاجية . وتظل هذه الأموال متحفزة للقرار من الاقتصاد كونها قائمة على المضاربة . ويمكن أن يتم ذلك في غضون ثوان قليلة من خلال عمليات التحويل الإلكتروني . وهذا هو السبب الذي يدعو دول الجنوب للمطالبة بوضع بنود رؤوس الأموال المضاربة .

وطبقاً لهذا التوجه ، فإن الدول التي تحاول أن تضع تنظيمات مالية ونظم رقابة حكومية على حركة رؤوس الأموال في أسواقها المالية للتأكد من الخروج المنتظم للأموال المضاربة وعدم هروبها من الأسواق بصورة فحائية وغير شرعية وبطريقة مخططة ، غالباً

تعتمد في نهاية المطاف على دعم الولايات المتحدة - بصفتها «المساهم الأكبر» في صندوق النقد الدولي - بأن يقوموا خلال ساعات بتصميم برامج ضبط اقتصادي يحيط الشك بملاءمتها لمصالح هذا البلد ، وتتوقف عليها حياة الملايين من أبناء البشر؟

ولا بد لبلدان الجنوب من عدم تصديق أن مشكلاتها المستعصية يمكن حلها عبر صندوق النقد الدولي وشروطه . وقد طالبت رئاسة قمة الجنوب بإلغاء صندوق النقد الدولي الديكتاتوري المتهترئ ، والاستبدال به هيئة نازمة للتمويل الدولي تتناسب مع الوضع الحالي للعالم ، وتعمل على أسس ديمقراطية بعيداً عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية . وإن بلدان الجنوب مطالبة بالضغطة على هذه المؤسسة لكف عن فرض وصفاتها حول التحرير الشامل لاقتصادها . ويجب على كل بلد أن يختار بحرية درجة الضبط التي تلائم مصالحه دون ضغوط خارجية من أي نوع كان . كما يجب على الصندوق أن لا يتدخل في الشؤون الاجتماعية ودعم الأسعار ، وأن يترك ذلك للحكومات الوطنية طبقاً لخياراتها .

ويجب على صندوق النقد الدولي أن يشارك الداننين في حل الأزمة من خلال اتفاقات دولية تنص على إلغاء ديون البلدان المعرضة لمخاطر فقدانها للسيولة عندما تكون هذه الأزمات ناجمة عن ظروف خارجية .

لقد دعت قمة الجنوب إلى إقامة مصرف للجنوب تشارك فيه كمساهمة حكومات العالم الثالث وشركاته الحكومية ، خاصة هيئاته المالية ورجال أعماله ، ليقف في وجه صندوق النقد الدولي . وينبغي على بلدان العالم المتقدم أن تتعهد بأن تودع في هذا المصرف جزءاً من مواردها الحرة على شكل إيداعات . ومن شأن هذا المصرف أن يشكل أداة مفيدة لدعم العلاقات التجارية

هذه الاقتصادات تصبح مستعمرات لصندوق النقد الدولي وللنظام المالي العالمي ومؤسسات التمويل الدولي. كما يتدخل صندوق النقد الدولي في عملية إعادة الجدولة. فعندما يطلب بلد ما إعادة جدولة ديونه، فلا بد أن يخضع لشروط صندوق النقد الدولي. وهكذا يخضع الاقتصاد المكتوب الذي يسوقه سوء طالع له إلى السوق إلى مشروطة الصندوق مرتين، المرة الأولى عند فتح القرض، والثانية عند إعادة جدولة القروض.

إن سياسات صندوق النقد الدولي لا تعدو كونها جزء من تألف الصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية، وول ستريت، وهو ما يسمى بتألف واشنطن. وهذا التألف، بالإضافة إلى كونه يجعل الاقتصاد المكتوب تحت قبضة صندوق النقد الدولي، فإنه يجعل اقتصاد هذا البلد المكتوب غنيمة للشركات متعددة الجنسية، مستفيدة من قيمة العملة المزهرة ورخص المواد الخام ورخص العمالة. وهكذا فإن تألف واشنطن يجعل من كوارث البلدان التي تقع ضحية المضاربة الدولية نعمة للشركات العملاقة متعددة الجنسية. وبصاحب تطبيق مبادئ صندوق النقد الدولي هبوط في مستوى المعيشة، وتراجع في القدرة الشرائية للأغلبية من المواطنين، وإلغاء المزايا التي تقدمها الدولة (الدعم) لمواطنيها.

لذا فإن حقبة الإنقاذ تعتبر فرصة لقيام صندوق النقد الدولي بفرض مبادئ الرأسمالية المعلوماتية القائمة على الانفتاح والتحررية، وفتح أبواب الاقتصاد على مصراعها أمام الشركات المتعددة الجنسية.

ويتجلى الدور الجديد لصندوق النقد الدولي من خلال الرأسمالية المعلوماتية، وانتقال الأموال عبر أزرار الحاسوب. فإن المستثمرين الدوليين إذا قرروا ترك بلد

ما توصف بأنها معيقة للتجارة الحرة، وتعرض لشتى عمليات الابتزاز الاقتصادي والسياسي لإلغاء تلك التنظيمات ونظم الرقابة. من ذلك يتضح أن سبب ما يشنه المستثمرون العالميون على الرأسمالية الموجهة من قبل الدولة (التمط الياباني) هو كون الدولة تمنعهم من العبث في أسواقها، فضلاً عن وجود مؤسسات الإقراض الحكومية التي تفرض الأموال بأسعار تنافسية بحيث لا يستطيع الممولون الدوليون مجاراتها حتى لو سمح لهم بدخول هذه الأسواق والعمل فيها بحرية تامة (النظام المصرفي الياباني لا يسمح بعبث مؤسسات التمويل الدولية في سوق العمل لإلحاق القوانين اليابانية).

لقد بات لصندوق النقد الدولي دور مركزي في الاقتصاد المعولم القائم على المعلوماتية والرأسمالية المالية يتمثل في التدخل السريع لإنقاذ الاقتصاد الذي يقع ضحية خطط المضاربين الدوليين إذا كان نظاماً موائياً. وهنا يتدخل صندوق النقد الدولي بتقديم ما يسمى بقروض الإنقاذ التي يقدمها للبلد المكتوب الذي يقع ضحية المولمين والمضاربين الدوليين. ومن خلال هذه القروض يفرض الصندوق على ذلك البلد شروطه ووصفاته التقشفية. ومن خلال هذه الوصفات يضمن الصندوق لهؤلاء المولمين قيام الدولة المكتوبة بسداد التزاماتها تجاههم. ومن خلال هذه الوصفات التقشفية أيضاً تفرض إعادة هيكلة واسعة النطاق على الاقتصاد المكتوب. ومثال ذلك بيع شركات قطاعها العام إلى المستثمرين الأجانب وتصفية الشركات وإشهار إفلاسها، كما تفرض على تلك الدول تخفيض قيمة عملتها الوطنية.

والنتيجة النهائية لهذه العملية هي ربط اقتصاد البلد وثروته باقتصاد المولمين وبتوجهات صندوق النقد الدولي والشركات المتعددة الجنسية. وحقيقة الأمر أن

وهنا تصبح الشركات الوطنية هدفاً لحيتان العولة، حيث يتم شراء أسهمها بأثمان بخسة، كما حصل في المكسيك وجنوب شرق آسيا.

وعندما يسترد المضاربون أموالهم، مع فوائدها، فإنهم يعودون أدرأجهم إلى ذلك البلد لخلق فقاعة اقتصادية جديدة، وامتصاص ما يمكن امتصاصه من ثروات البلد، ثم تقجير الفقاعة والإتيان بسندوق النقد الدولي مرة أخرى على أنه المنقذ. وقد شهدت المكسيك وأمريكا اللاتينية دورتين من هذا القبيل، وشهدت جنوب شرق آسيا دورة واحدة فقط.

وهكذا تدمر قوى المولين وأموال صندوق النقد الدولي اقتصادات بكاملها، كما حصل في الاقتصاد المكسيكي واقتصادات جنوب شرق آسيا والأرجنتين وروسيا.

ولا بد للاقتصادات العربية، التي وقعت ضحية الوهم الخادع لدور الصندوق، أن تعيد النظر في سياساتها ومواقفها قبل أن تذهب شركاتها ومؤسساتها أدرأج الرياح؛ مثلاً حصل في دول جنوب شرق آسيا. فعند ذلك ستكون الكلفة عالية جداً، لكنها مستدفع في كل الأحوال وبعد فوات الأوان؛ مثلاً حصل الآن في أمريكا اللاتينية، خاصة الأرجنتين، ومؤخراً في روسيا ودول جنوب شرق آسيا.

ما بعد امتصاص خيراته حتى النخاع، أو لإيقاعه في قبضة صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، فإن شبكات الحاسوب لعظم المستثمرين الدوليين المرتبطة ببعضها البعض والمبرمجة طبقاً لمقاييس متشابهة تبدأ في أن معاً بعمليات البيع مستهدفة مغادرة ذلك البلد المنكوب. وفي طرفه عين يفقد اقتصاد ذلك البلد رؤوس الأموال الموظفة في أسواقه، ويفقد احتياطياته، وتنهار أسهم شركاته، وتهبط قيمة عملته الوطنية، وتعلن الكثير من مؤسساته إفلاسها، وتتوقف الكثير من شركاته الوطنية عن دفع التزامات مديونيتها، ويقف ذلك الاقتصاد على عتبة أزمة مالية خانقة. وهنا يتدخل صندوق النقد الدولي طبقاً لتحالف واشنطن بتقديم صفقات الإنقاذ، أو قروض الإنقاذ، وإلزام البلد المنكوب بإعادة هيكلة اقتصاده، وفرض برامج تقشفية، وبيع شركات القطاع العام للمستثمرين في القطاع الخاص الأجنبي، ورفع القيود المفروضة على أسعار الصرف والتجارة، وغير ذلك من الإجراءات المعروفة.

ويمثل الهدف الأول من صفقات الإنقاذ وقروضه التي يقدمها الصندوق في تمكين الاقتصاد المنكوب من الوفاء بالتزاماته نحو تسديد الديون والقروض، وإنعاش صناعات التصدير، حيث تبدأ هذه الصناعات بالازدهار؛ في حين تضعف الصناعات الوطنية الموجهة نحو السوق المحلية، التي لن تعود قادرة على الصمود بوجه المنافسة القادمة من الخارج.

الفكر العربي المعاصر ومسألة الإصلاح الديمقراطي

أ. عبد الله علي العليان

والذي نراه معيقاً في الراهن العربي أن مشروع تعميم الديمقراطية - مع أهميته - قد لا نجد له تلك الأرضية الحاضنة بسبب رواسب كثيرة، وتمددات متعددة، جعلت الديمقراطية تتراجع كثيراً عما شهدته الدولة العربية التقليدية قبل الاستقلال من انفتاح سياسي وتعددية حزبية نسبية.

والإشكالية أن الدولة القطرية، بدلاً من استكمال مشروع الديمقراطية القائم وتطهير الحياة السياسية للدولة التقليدية

المسار الديمقراطي معبراً عن الواقع وممارساته القيمية بصورة صحيحة وإيجابية.

والحقيقة أن الاهتمام بتطبيق الديمقراطية في الوطن العربي مسألة مهمة للإصلاح السياسي، وإيجاد المناخ السلمي للتعبير، وإبعاد الاحتقان السياسي المتمثل في العنف والإرهاب والتوتر وعدم الاستقرار الذي تعانيه الكثير من المجتمعات العربية بسبب هذه الأزمة وتوابعها العديدة.

يواجه الفكر العربي المعاصر الكثير من التحديات الراهنة التي تعتبر إحدى الإشكالات التي رافقت الدولة العربية التقليدية منذ نشأتها، ثم الدولة القطرية بعد الاستقلال. وأهم هذه التحديات مسألة الديمقراطية وآلياتها، كالانتخاب والاقتراع الحر النزهي والتعددية السياسية، لتصبح الممارسة صحيحة وجدية ومعبرة عن الضاميين الدستورية التي ارتضتها الشعوب بحيث يكون هذا

وإقرارها في الحياة السياسية العربية، وحمايتها بإطار أخلاقي يجعل ممارستها نابعة من الضمير، وخاضعة لمحاسبة «النفس اللوامة» (الضمير)، ومحصنة بتنظيمات المجتمع وقيمه، وهادفة إلى تحقيق مصالحه.^(١)

قد يقول البعض إن الديمقراطية تحتاج إلى وقت، وإلى فضج الوعي بأهمية ممارستها لتلا تتحول إلى فوضى، أو تنفجر إلى حرق مراحل قد تأتني بانعكاسات سلبية على المجتمع وتطوره واستقراره. ويرى أن هذا القول مردود لأن «نضج الشعب» للديمقراطية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال ممارستها، تماماً مثلما أن الطفل لا يتعلم المشي إلا من خلال ممارستها المشي نفسه. إن الاستئثار بالسلطة مهما حسنت النوايا، ونادراً ما تكون كذلك، لا يمكن أن يؤدي إلى «نضج الشعب»، بل، على العكس، يؤدي دائماً إلى خنق إمكانات التفنن والنضج في الفرد والجماعة. أضف إلى ذلك أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ترزح تحت وطأها الأقطار العربية لا يمكن التستر عليها، ولا قمع الإحساس بها والمعاناة منها بالاستبداد. إن المشاركة الشعبية في إطار ديمقراطي سليم هي وحدها القادرة على تجنيد الطاقات والإمكانات كافة للعمل من أجل التغلب على المشكلات والصعوبات في جو من المسؤولية وتحمل ما يلزم من أعباء.^(٢)

وهذا الاعتقاد صائب إلى حد كبير. فالممارسة التراكمية للديمقراطية السلمية هي الضامن من أية

من الفساد وتطورها، قد دمرت كل الهياكل القائمة وما فيها من إيجابيات، وأقامت بدلها النظم الفردية، وطبقت العلمانية في جانبها القهري والاستبدادي، وتولدت عن ذلك نزعة استبدادية غير مألوفة بسبب هذه السياسات الفردية، بل إن المجتمع ضربت أسسه وخلياه الذاتية، وتضاءلت قدراته الدفاعية، وأصبح مهياً أكثر من ذي قبل للاغتراب والانحياز. وكلما أضيف للحياة العامة إنجاز علمي أو تكنولوجي أو فكري، تسارعت آلية التبعية، وتضاعفت أحجام الإلحاق والانخراط بأجهزة السوق الرأسمالية، وهو ما يعني في النهاية تنمية مفقودة وعجزاً مفاقماً. فلم يُبنَ المجتمع الحديث، وحتى لم تَقم الدولة العصرية، بل على العكس من ذلك، قامت الانقلابات العسكرية - في الخمسينيات وما بعدها - بتحطيم كامل مؤسسات المجتمع التقليدي، سواء المؤسسات الليبرالية التي نشأت مع الدولة الحديثة، كالبرلمانات ومجلس الأعيان والتنظيمات النقابية، وغيرها.^(٣)

صحيح إن الديمقراطية تمثل بحق إشكالية قائمة، وهي ليست مجرد مشكلة بسيطة يمكن حلها عن طريق استيراد تكنولوجيتها بمضمونها القيمي والعقائدي، وفي ضوء انحيازها المصلحي التقليدي الليبرالي والرأسمالي والإمبريالي، دون فرز لما هو منها بالضرورة. ذلك لأنه يجب تأصيل الديمقراطية وتأسيسها في الحياة الثقافية والتوجهات الاجتماعية، بعد ضبطها بثوابت المجتمع، وتأسيسها على القيم الإيجابية والمصالح المشروعة، من أجل توطئتها

(١) «الإصلاح والديمقراطية في مجتمعاتنا العربية»، أسطر عبد الله علي العليان، حرية الحياة العدد ١٢ بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ص ١٤.

(٢) د. علي حليفة الكوراي، «مادة الديمقراطية المنشودة في الوطن العربي»، مجلة قضايا استراتيجية، العدد ٦ (٢٠٠١)، ص ٩٩.

(٣) د. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت؛ ط ١ (١٩٩٤) ص ١٠٦.

إدارة الحياة في المجتمع . لهذا يتم الربط بين المشاركة والعملية الديمقراطية، إذ يدخل الكثير من المفكرين موضوع الديمقراطية ضمن مبدأ المشاركة لأنها، في بعدها السياسي، تتضح بأجلى الصور في التعددية السياسية والفكرية . فيتضح في المشهد السياسي توزيع الأدوار في إدارة الحياة السياسية وتنظيمها، وتوفر الحرية في القيام بالمسؤوليات، بما فيها حرية التعبير، وعدم التمييز على أي من الأسس العقائدية أو الطائفية أو العنصرية .

إن التمتع في أحوال العرب إزاء التحولات الكبيرة في العالم يفصح أن مكانة العرب تتراجع باستمرار ، إذ إن كل تحول كبير يتبين فيه ذلك التراجع . وبهذا تزداد الفجوة بين واقع العرب وواقع التغيرات الكبيرة ، ولا يبدو الوطن العربي مشاركاً في ما يجري من حوله إلا بحدود .^(٢)

ويعتقد بعض الباحثين أن غرس هذه الثقافة الديمقراطية فكرياً في الوطن العربي وتنميتها بصورة مضطردة ليست «فقط مدخلاً استراتيجياً لمدة عقد من الزمن ، وإنما هي مهمة قد تحتاج إلى قرن أو أكثر حتى تستقر الديمقراطية في ضمير الفرد، وتنعكس على سلوكه، وتصبح قيمة ثقافية ومعياراً أخلاقياً تخضع للضبط الاجتماعي مثل أي قيمة يجلبها المجتمع ولا يرضى بالعبث بها» .

من هنا، فإن على مؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع المدني والأهلي بعامه، وأصحاب الفكر

تعثرات جانبية ، وهي التي ستكسب المجتمع الخبرات والتراكم المعرفي للأسس الصحيحة للحراك الديمقراطي السلمي في الوطن العربي . ومن هذه المنطلقات فإن المشاركة بأي وسيلة من وسائل التعبير تعتبر مجالاً حيوياً للتفاعل - كما يقول د. هادي نعمان - في التأثير ، حيث إن السلوك الفردي يتبادل التأثير مع السلوك الجماعي ، وقد يوجه أحدهما الآخر تبعاً لعوامل وظروف متعددة . وفي الأحوال كلها يراد للمشاركة أن تكون فعالة (Effective) حين يمكن أن تجد لها تحقيقاً في عملية اتخاذ القرارات الاجتماعية عبر فرص متكافئة في التعبير عن الاختيارات .

وهكذا فإن المشاركة، مع أنها تتضمن إشراكاً للمواطن، تنسج لتشكل منظوراً أو منهجاً في نهضة الأفراد للتعامل مع الحاضر ومواجهة احتمالات المستقبل بكفاءة . وهذا المنظور يؤلف ما يطلق عليه منهج العملية (Process approach)، الذي يقوم على تمكين المواطن من فهم المشكلات وأسبابها، وإشراكه في التعامل مع تلك المشكلات التي يحسن بها ، والتعامل مع طرائق حلها، حيث يشكل هذا الجهد أسلوباً منهجياً يعد الأخذ به ركيزة لتنظيم المجتمع وطريقاً لتقدمه.^(٣)

كما إن المشاركة والتعامل في القضايا العامة - خاصة مجالات الديمقراطية وغيرها من المجالات كالتنصيص والانسحاب والافتراء - تجعل الأفراد يقتنعون بأن لهم «حقوقاً ولهم آراءهم ودورهم في

(٤) د. هادي نعمان الهيتي: إشكالية المستقبل في الوعي العربي؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ بيروت؛ ط ١ (٢٠٠٣)؛ ص ١٤٦ .

(٥) المرجع السابق؛ ص ١٤٧ .

وآلا فائدة من الإصلاح، وأنه لا يمكن أن يتحقق التغيير... الخ. هذه المفاهيم البائسة، في اعتقادنا، معيقة للإصلاح، ومثبطة للتقدم إلى الأمام تجاه النهضة الإصلاحية الجادة. وربما تشجع هذه المقولات على الجمود والتوقف، وعدم النظر إلى المستقبل بنظرة متفائلة.

المجتمع المدني والديمقراطية

يرى بعض الباحثين أن وجود المجتمع المدني يعد أحد الروافد المهمة لترسيخ الديمقراطية الحقيقية وتعزيز الوعي بأهمية الحراك الديمقراطي الواعي، بعيداً عن القفزات غير المدروسة وحرق المراحل الفكرية والثقافية. فالمجتمع المدني سيسهم من خلال العمل الطوعي في الدفاع عن القضايا ذات البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويدفع بالعمل المؤسسي إلى آفاق متقدمة، إلى جانب تعزيز الديمقراطية وبلورة مضامين متعددة للوظائف السياسية. ويرى البعض أنه لا يمكن أن تؤسس ديمقراطية فاعلة بدون مجتمع مدني فاعل يدفع بهذه الآلية إلى أفضل خطواتها من خلال الاستمساك بالتوجهات والرؤى الديمقراطية، والدفع إلى تطبيقها ولو تدريجياً في المجتمع العربي. لذلك لا يحتاج «الخطاب الثقافي العربي إلى تأكيد أهمية الديمقراطية وبيان ضرورتها، حيث تشكل تلك الأهمية القاسم المشترك لمعظم التيارات الفكرية والسياسية على الساحة العربية، على الأقل في مستوى خطابها المعلن

ورجال التربية والإعلام ونسائهم، إضافة إلى أهل المكانة الرسمية والدينية والاجتماعية في الوطن العربي، أن يلتفتوا خلال العقد القادم إلى أهمية تنمية الثقافة الديمقراطية والعمل على نشرها، باعتبار ذلك مدخلاً استراتيجياً لاستقرار الممارسة الديمقراطية في وطننا العربي، وتأسيسها في الثقافة حتى تبدأ عملية التحول الديمقراطي المستمرة.^(٦)

وهذا الطرح صحيح لحد كبير. فثقافة القبول بالآخر والتعددية الفكرية - بغض النظر عن المصطلح سواء كانت سمأة شوري أو ديمقراطية - تشكل بناءً إيجابياً لتطور المجتمع العربي. فالثقافة الديمقراطية لا يمكن أن تنشأ ما لم يكن هنالك فهم وإدراك للمجتمع السياسي بأنه تركيبة مؤسسية ترمي بالدرجة الأولى إلى التوفيق بين حرية الأفراد والجماعات، وبين وحدة النشاط الاقتصادي والقواعد القانونية. كما إن الفردية لا تشكل مبدأ كافياً لبناء الديمقراطية، والفرد الذي تسيره مصالحه أو تلبية رغباته، أو حتى رفضه لنماذج السلوك المركزية، لا يعتبر بالضرورة من ذوي الثقافة الديمقراطية حتى لو كان من الأسهل له أن يزدهر وينتمش في المجتمع الديمقراطي أكثر من غيره.^(٧)

لذلك يجب على المواطن العربي أن يدرك أهمية الوعي بالديمقراطية والقبول بالأراء المتعددة في المجتمع، وعدم الركون إلى المفهوم السلبي الذي يرى أنه لا يمكن أن يتغير شيء في مجتمعنا العربي،

(٦) مداخل مرحلية لتعزيز الديمقراطية في البحرين؛ على خليفة الكواري وآخرون؛ الخليج العربي والديمقراطية؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ بيروت؛ ط ١ (٢٠٠٢) ص ٢٦٤، ٤٦٥.

(٧) أزمة الدولة والمجتمع في العالم العربي والإسلامي؛ د. محمد عبد الجبار وآخرون؛ الديمقراطية بين العثمانية والإسلام: حوارات لقرن جديد؛ دار الفكر؛ دمشق؛ ط ٢ (١٩٩٩)؛ ص ١٥٢.

المزدوج لحداثة الغرب. فحرية الرأي والاحتكام إلى الشعب، بالإضافة إلى المساواة السياسية والقانونية، وصولاً إلى التداول السلمي للسلطة استناداً إلى مبدأ الاقتراع المباشر أو التمثيلي، تشكل إسهامات فعلية لتجربة الحداثة الغربية».^(١)

لهذا فإن مؤسسات المجتمع المدني تنهض بدور مهم في هذا الميدان الحيوي في مسيرة الفكر العربي، والوعي بأهمية دور هذه المؤسسات وتشجيعها على القيام بواجبها الوطني في الإسهام في تحقيق المواطنة الحققة، وما تسفر عنها من حقوق وأدوات فاعلة في تعزيز الديمقراطية.

كما أن هذا المسار المرتجى للتوجه الديمقراطي في الوطن العربي، يتطلب إرادة ورغبة في تحقيق هذا الهدف، باعتباره خياراً أو مطلباً شعبياً، بغض النظر عن رغبات الخارج وضغوطاته في هذا المجال. المهم أن تكون هنالك الرغبة في ديمقراطية «حقيقية»، بدون إرادة مجتمعية تطالب بها وتدافع عن قيمها وتضحي من أجل تكريسها في الواقع الخارجي. ومن خلال هذا الثالوث (الوعي-الثقافة-الإرادة)، تتشكل الظروف الذاتية والموضوعية لعملية التحول الديمقراطي. فالامتزاج الرشيد بين هذه القيم يوفر إمكانية الانطلاق في خطوات عملية متواصلة في مشروع التحول الديمقراطي... فالممارسة الاجتماعية والسياسية، تستند إلى وعي عميق بالديمقراطية، وثقافة توضح سبل ترجمة هذا الوعي إلى برامج عمل ومشروعات سلوك. وبهذا تضيق الممارسة خبرة وتجربة تزيد من فرص

والرسمي، وإن اختلفت وجهات النظر في مقومات هذه الديمقراطية ومرجعياتها وسبل تحقيقها. ويمكن القول إن الوعي المتزايد لأهمية الشرط الديمقراطي قد أضحى واحداً من سمات الثقافة العربية المعاصرة، بالرغم من بعض الاستثناءات، وبدت محاولات إعاقة هذا المطلب أو تأجيله تضعف وتنفذ مصداقيتها تدريجياً. ولم يعد القول بألوية الوحدة أو العدالة أو التنمية مستساغاً، بعد أن ثبت أن تأجيل هذا المطلب ووضعه في آخر قائمة الأولويات لم يسفر عن الإخفاق في تحقيق تلك الأهداف فحسب، بل كان سبباً جوهرياً في ذلك الإخفاق، وهو بهذا المعنى قد ساهم في تفسيره».^(٢)

صحيح أن الديمقراطية ليست خالية من العيوب أو أنها وصفاً جاهزة للنهوض والتقدم بدون معوقات أو سلبيات عند التطبيق؛ لكن تظل تجسيدا حقيقياً لاختيارات الشعوب ورغباتها وفق الاختيار الحر التزيه - إن طبقت تطبيقاً صحيحاً. وهذا الاختيار الحر هو الذي في اعتقادي يحقق النجاحات مع الوقت بالاستناد إلى التعدد في الخيارات، وإيجاد ما هو أصح وأنسب في هذا الاختيار. «فالديمقراطية في جوهرها، إذا أمكن الحديث عن الجوهر، تأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها وصنع حياتها وفقاً لرؤيتها. وهذا ما يتم السكوت عنه غالباً، بل وتقل أهميته عند الحديث عن الديمقراطية الغربية التي تصدر إلينا مصطبغة بمصالح صانعيها وأطماعهم. ونحن هنا لا نقلل من أهمية الديمقراطية الغربية وتجربتها الخصبة، بقدر ما نشير إلى الطابع

(١) «إعادة الاعتبار لمهم المجتمع المدني» د. كريم أبو حلاوة؛ مجلة عالم الفكر؛ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؛ دولة الكويت؛ المجلد (٢٧)، العدد الثالث؛ كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ١٩٩٩؛ ص ٢١.

(٢) المرجع السابق؛ ص ٢٢.

رجعة فيه لا يمكن أن يهزم في منتصف الطريق»^(١٠).

وهذا ما نريد أن يحققه الفكر العربي مستقبلاً في إرساء إصلاحات ديمقراطية متفاعلة مع حاجات الواقع العربي ومتطلباته في تنمية حقبة، وتطور يسير بتدرج محسوب قوامه الشفافية، والانفتاح على الرأي الآخر المختلف، والقبول بالاختلاف في إطار ديمقراطية متفاعلة وفاعلة تحقق للفكر العربي ما خسر في العقود الماضية من تراجع في جوانب كثيرة. والأمل معقود على المؤسسات والتجمعات الفكرية، كمندى الفكر العربي ومركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة الفكر العربي وغيرها من المؤسسات والتجمعات العربية، لوضع التصورات والأفكار والبرامج لإرساء واقع عربي جديد يراجع مسيرته بعقلانية واعية من خلال استنهاض معرفي، وتوجه إصلاحي داخلي ذاتي، ورؤية مفتوحة على العصر، مع التمسك بالهوية والإرادة الذاتية، وعدم الركون والجمود على الراهن السلبي، وعدم الخضوع لإملاءات الخارج ومصالحه وأهدافه الخاصة. المهم أن يكون الإصلاح الديمقراطي صادقا وجادا ونابعا من قناعاتنا. وهذا ما نأمل تحقيقه.

النجاح، وتبديد كل أسباب الإحباط والتوقف عن التقدم والتطور. وهذا لا يعني أن عملية التحول الديمقراطي عملية بسيطة وسهلة»^(١١).

وقد يحاول البعض أن يحرف مسارات الديمقراطية بمفاهيم ومقولات فلسفية لا تمت للديمقراطية بأية صلة، كما فعلت الأنظمة الشيوعية والفاشية في وقت من الأوقات وانكشف ذلك التحريف. ولذلك فإن الديمقراطية، كما يقول د. عبد الكريم غلاب، «عصية عن التضييل. ولذلك لا يمكن أن يضلل عنها نظام شكلي أو مؤسسات مزيفة، أو انتخابات مغشوشة، أو استفتاءات «مخدومة»... ولا أن تغيب بدكتاتورية واضحة أو مقنعة. فقد انتهى عهد الدكتاتورية، وأفضحت وسائل العنف والقمع التي استعملت في كثير من حقبة التاريخ، خاصة التاريخ الحديث، لتقييب وعي الشعوب بذاتها، وبمصالحتها وحقوقها، وبوسائل بناء كياناتها وتشبيدها مستقبلها.

والاختيار الديمقراطي النابع من كل هذه المفاهيم والقيم والوعي بالذات، هو اختيار نهائي. وإذا كان من الصعب الانحراف به عن مضامينه الحقيقية، فمن غير الممكن القضاء عليه لصالح اختيار آخر، ولكن اسمه ما يكون. فكل اختيار قائم على الوعي والإيمان والاحتذاء والممارسة، ومنسود بالتضال والتضحية، ومدعوم بالتصميم القاطع الذي لا

(١٠) الإسلام ورهانات الديمقراطية؛ محمد محفوظ؛ المركز الثقافي العربي؛ بيروت؛ ٢٠٠٣؛ ص ٢٠٢.

(١١) أزمة المفاهيم وانحراف التفكير؛ عبد الكريم غلاب؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ بيروت؛ ط ١ (١٩٩٨)؛ ص ١٢٩.

سلسلة اللقاءات الشهرية



مستقبل المياه

المحاضر : السيدة مارغريت كاتلي - كارلسون Margaret Catley-Carlson،
رئيسة «الشراكة العالمية للمياه»

أدار اللقاء : د. هشام الخطيب، عضو مجلس الأمناء ورئيس لجنة الإدارة في المنتدى



د. هشام الخطيب



السيدة مارغريت كاتلي - كارلسون

ربحية وغير حكومية. وكانت قبل ذلك نائبة وزير الصحة والرفاه الاجتماعي في كندا، كما ترأست وكالة الإنماء الدولية الكندية، وشغلت منصب نائب المدير التنفيذي (للمعاملات) في صندوق رعاية الطفولة التابع لهيئة الأمم المتحدة.

النمو السكاني الهائل في العالم. كما عرّجت على شرح بعض التفاصيل الفنية في هذا المجال.

ومن الجدير بالذكر أن السيدة كاتلي - كارلسون شغلت سابقاً منصب رئيس مجلس السكان، الذي أنشئ في عام ١٩٥٢ بصفتها مؤسسة بحثية غير

ركزت الأستاذة المحاضرة في هذا اللقاء على مستقبل المياه في أرجاء المعمورة، خاصة في الدول التي تعاني شحاً في المياه، ومنها المنطقة العربية. وتناولت في عرضها بعض الطرائق والتقنيات التي يمكن استخدامها لزيادة مصادر المياه، بما فيها تقنية التحلية، من أجل مواكبة

الإرهاب

المحاضر : د. خالد عبيدات، السفير الأردني السابق والأستاذ الجامعي
أدار اللقاء : د. علي عتيقة، عضو مجلس الأمناء ولجنة الإدارة في المنتدى



د. علي عتيقة



د. خالد عبيدات

إبداعات الأتقنة، ولا يرى منه إلا آثاره التي تثير الرعب لدى أكبر عدد من البشر.

لم ينجح أحد في وضع تحديد لهذا «الطلسم» متفق عليه. والعجيب أنه بقدر ما هنالك من رغبة عارمة في وضع تحديد له، هنالك بالمقابل قوى هائلة جارفة ليس لديها أية نوايا في تحديده؛ بل العكس هو

الباحث لأنه يعود يبحث من جديد، ويحاول الغوص في ذلك الموضوع من جديد، إنما هذه المرة مستعيناً بفريق ثبرع، أو تطوع معه، لكن للأسف لا يقبضون جميعاً إلا الوهم. فالإرهاب يتغير ويتبدل في كل لحظة، ويصلخ جلده ولونه وأسلوبه وهدفه، مستخدماً كل أنواع التمويه ومختلف

موضوع الإرهاب موضوع مركّب ومعقد جداً، سرعان ما يُصاب الباحث فيه بالدوار أو العجز أو الحيرة، فيتخيل أحياناً أنه اقترب من الحقيقة ويكاد يلمس بأنامله شيئاً محسوساً، لكنه لا يلبث أن يرى أن الأمر عبارة عن وهم، فيعود يلمن ذلك الطلسم. إلا أن اليأس لم يقترّب بعد إلى ذلك

العظماء المهيمنين على زمام السلطة والقادرين على اتخاذ القرارات التي يغير قسم منها مسار الدنيا سلباً أو إيجاباً. تقع أهمية «المفكر» في أنه يكون المنظومة السلوكية التي بموجبها يتحرك العظيم الذي يتخذ القرار. إن سعادة البشرية ستكون الأروع كلما كانت المعادلة أكثر توازناً بين السلطان والمفكر، وكما كانت أكثر توازناً أيضاً بين الأخلاق والسياسة. وإن شقاء الإنسانية أو سعادتها يتوقف على المسافة بين الأخلاق والسياسة.

إن الفكر المطلوب لعلاج أو مكافحة الإرهاب لا علاقة له بالأسلوبية المتحجرة ولا بالأيديولوجية الرابعة. إنه فكر فلسفي وروحي طموح متفجر من عدة بناييع: من تولستوي وطاغور وغاندي وكونغوشيوس ولوتس وهابجر وفرانس الاسيزي وبريزون وعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز. هؤلاء يجدون بالكلمة حلولاً لمشاكل الكون، ويحنون على الإنسان ليحيا كل الحياة، ينبض ويحب ويفكر ويكون. وعند أمثا العربية والإسلامية من هؤلاء أمراء أحبوا السلام، وارتقى بهم الإسلام إلى ذروة مجد الإنسانية وحماية الوجود من البشاعات. ومن الأردن، على سبيل المثال، فإن جلالة الملك عبد الله الثاني يبين أن شعور الإنسان في أي مكان في العالم بغياب العدالة بشكل بيئة خصبة لتفشي العنف والإرهاب. ويبين جلالته أيضاً أن الإرهابيين يتغذون على اليأس والظلم كما يتغذى ابن أوى على الضحية. أما جلالة الحسين الخالد فقد وصف القذافي المربك في بعض مصطلحات هذا العصر، ودعا إلى توضيحها وتأطيرها وتحديد مضمونها، مؤكداً أن «الاستشهاد ليس الانتحار»، و «القضاء ليس الإرهاب» و «الجهاد في سبيل الله ليس قتل الأبرياء». وحينما عفا جلالته عن المذنبين الذين خرجوا على القانون، وسامحهم ودعمهم إلى العودة إلى أحضان الأسرة الأردنية الواحدة، أكد أنه «لا يبني بيته من

الصحيح، فهي تريد أن يبقى وعاءً مطاطاً يتسع لجميع الأوصاف التي تريد إلصاقها بالعدو حتى تحوله إلى هدف مشلول مرتبك خاوٍ أجوف لا يقوى على الدفاع عن نفسه بعد أن أفرغ من كل وسائل الدفاع؛ ومن ثم تنزل بهذا العدو كل أساليب التفكير والقضاء فتحوه إلى رماة، وكأنه لم يكن.

وحتى هذه اللحظة، فالأقوى وصاحب اليد العليا هو الذي يحدد الإرهاب حسب مشيئته التي أصبحت قدراً، وما على الآخرين إلا الانصياع. وإذا لم ينصاعوا، فتحت عليهم اللعنة، لعنة الوصم بالإرهاب. والويل لمن يوصم به. وهذا الموصوم لا يمتلك إلا أن يرد ولكن حسب قدرته. لقد اتضح أن الإرهاب أصبح يمتلك وسائل الرد الفعالة جداً، المؤثرة جداً، بل أصبح يشكل وبجدارة قطباً نداءً أحفل مكانه على مسرح القطبية. فأعاد إلى العالم من جديد «حكاية القطبين»، وأنهى بسرعة مرحلة «القطب الواحد». لقد أصبح الإرهاب قطباً في مواجهة القطب الثاني - ليس هناك ثالث ولا رابع - الذي تنزعه الولايات المتحدة الأمريكية ويصطف من خلفها العالم كله طوعاً أو كرهاً.

ليس هناك من وصف للإرهاب أبلغ من تتبع أحداث التفجيرات التي وقعت في الفنادق في العاصمة الأردنية عمان مساء يوم ١٩/١٠/٢٠٠٥، والتي لا يقبلها أي عقل أو أي منطق أو أي إنسان. فهي تضم كل الأوصاف المتكدسة في جملة العقارة والندالة والخسة والجبن، أوصاف لا تمت للإنسان بأية صلة حتى ولا للحيوان، بل إنها أوصاف «لكائن خلقته يد ميسخ» تهدف إلى هدم الإنسانية وحضارتها ووجودها. بنس هذا الكائن.

لا نجانِب الصواب إذا أشرنا إلى أن العالم يصنعه «المفكرون»، بالرغم من أنهم موجودون في الظل في أغلب الأحيان، بينما تتلألأ الأنوار وتسطع حول الأبطال



ويحاول الإنسان دائماً أن يطفىء نار الجنون بنور الفلسفة. وهذا الفكر المنشود المتحرر عاشق الحقيقة ينبذ أيديولوجيات الإرهاب التي انحطت بالدين إلى مستوى التكنولوجيا وشراستها، وشوهت جوهر التعاليم السماوية، ومارستها إسرائيل تجاه العرب بإسناد كامل من الإدارة الأمريكية.

إن الإرهاب وباء عالمي، والأصل في مكافحته التعاون على مستوى العالم كله لأنه وباء عالمي، وليس وباء محلياً أو قوطياً أو إقليمياً حتى لو كان من ضمن أسبابه أحد بؤر التوتر، كالقضية الفلسطينية مثلاً، التي «جعلت من المنطقة عشّ تفريخ للإرهاب». صحيح أنها قضية إقليمية من حيث المفهوم الجغرافي، لكنها قضية دولية الصنع وعالية الأثر والتأثير؛ الأمر الذي يعني أن مقاومة الإرهاب تقتضي التعاون الدولي. والتعاون في مكافحة الإرهاب لا بُدّ أن يرتقي إلى أن يصبح «فلسفة» وليس «نزوة» عابرة. ولا يقوت على الببال أن مساعدة الآخرين عن طريق التعاون معهم في مجال القضاء على الإرهاب هي في الوقت نفسه مساعدة وعون لذات نفسها.

الخطأ في توصيف الإرهاب ناتج عن عدم الاتفاق على تعريفه. من هنا تقع الأوساط الدولية في الخطأ حين

حجارة من الحقد، ولا يقيمه على أساسات من الكراهية»، «لا بل بالحب والتسامح والتعاون والشفافية نبني الوطن». كما أن سمو أمير الفكر الحسين بن ملال يمضي قدماً بالمشروع الحضاري الكبير ذي الشقين: الأول الحوار بين أتباع الديانات، والثاني الحوار بين المذاهب حتى تتجلى صورة الإسلام الصحيحة، وحتى لا يسقط الجناة تهمهم الإرهابية على الإسلام ويحولوه إلى نذبة أمنية. وقد فعل الأردن خيراً حينما وجه إلى العالم في شهر رمضان من العام الماضي «رسالة عمّان». وجوهرها أن رسالة الإسلام السمحة كرّست طوال أربعة عشر قرناً الوسطية والاعتدال واحترام حياة الإنسان والحض على إعمار الأرض والحوار والجدال بالتي هي أحسن. وتلقت رسالة عمّان التأييد والدعم من المؤتمر الإسلامي الدولي الذي انعقد في عمّان في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٤، وشارك فيه نخبة من علماء مسلمين من مختلف دول العالم. وتهدف رسالة عمان إلى سحب البساط من تحت أقدام «الفئة الضالة المضلّة» بعد أن عرف القاصي والداني ضلالة أفكارهم الهدامة.

إن العالم جاد في البحث عن فكر يجمّد الحوار. ويحترم الهوية، ويغيّب الخطر والأصولية. فالإنسان أغنى بكثير من أن تكون تلك الصفات هي كل ما في جعبته.

يتعلق بالكفاح الوطني المسلح. ونحن نعتقد أن وضع حدّ فاصل بين الإرهاب والكفاح أمر خاضع للتوجهات السياسية والمواقف السياسية، كما أن الحدّ الفاصل هو بذاته حد متغير سريع التقلّب، سريع التلوّن.

لا بدّ من توافر الرغبة الأكيدة في القضاء على الإرهاب لأنه ما زال هناك من يُدِر اللجوء إلى العنف كوسيلة سياسية لتحقيق الهدف، ولا يرى جريمة في ارتكابه تستوجب وصف فاعلها بالمارع والخزي. فهي، كما يرى، شجاعة تطمح أن تكون عملاً بطولياً وفدائياً لا تستجدي تأييداً من أحد، بل على العكس تفرض احترامها على الجميع. إن جريمة العنف السياسي جريمة لها منطقها في جو له دينامية استثنائية في نمط الحياة السياسية السائدة، لكن الخطر يكمن في أن هذه الجريمة مهّية لأن تخرق الاستثنائية لتصبح هي القاعدة وليست الاستثناء، خاصة في الوقت الذي تنفق فيه قدرة «المنظم» القائم على السيطرة والمرجعية في ضبط المكابيل، قهقرع الملاحقات كالثيران الهالجة حينما تفتح لها البوابة ووراءها منّ يطاردها؛ إذ لم يعد في ذلك الجو معنى إنساني، بل جو تتعب فيه القيم من «الممكن» ومن الفعالية، وليس من الإنسانية. يقول ألبير كامو، واصفاً وضماً كهذا: «إذا كنا لا نؤمن بشيء، وإذا لم يكن هنالك معنى لأي شيء، وإذا كنا لا نستطيع تأكيد أية قيمة، يصبح كل شيء ممكناً، ولا يعود هنالك أهمية لأي شيء؛ ففي وسعنا إذاً أن نوجّع محارق الجثث، كما في وسعنا أن ننذر أنفسنا للعناية بالمصابين بالبرص أو الجذام. وحينئذ تكون الرذيلة والفضيلة مجرد صدفة أو مجرد نزوة».

يبدو أن الواقع الآن لا يواجه حقائق منطقية؛ إذ هنالك حقائق غير مبررة ولا يمكن قبول صحتها إلا قهراً أو تمعّداً، ومن العبث فهمها كحقيقة مطلقة لأنها وليدة غير

توصيفه؛ إذ يصبح لا فرق لديها بين الإرهاب والمنظمات الإرهابية من جهة، وبين منظمات المقاومة الوطنية والعمل الوطني من جهة أخرى. لكن يبقى موضوع الالتزام بحماية المدنيين أثناء الكفاح الوطني هو الفاصل، ناهيك عن أن حماية المدنيين أثناء الكفاح الوطني سوف تُتيح لمناضلي العصر أن يفهم المجتمع الدولي، وربما يتعاطف معهم لتحقيق الاستقلال وتحرير المجتمع. لقد أكد قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ٦١/٤٠ في ١٩٨٠/١٢/١٩ بشأن التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الحق غير القابل للتصرف للشعوب في تقرير مصيرها والاستقلال من نير الاستعمار والسيطرة الأجنبية ومكافحة العنصرية. كما أقرّ شرعية كفاح الشعوب وحركات التحرر الوطني وفقاً لمبادئ القانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتمّ تأكيد ذلك أيضاً في قرار الجمعية العامة رقم ١٥٩٤/٤٢ في ١٩٨٧/١٢/٧.

ليس هنالك لبس في أمر استخدام القوة في النضال من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير إذا كانت هذه القوة موجهة ضد أهداف عسكرية أو شبه عسكرية في المناطق المقاومة للاستعمار أو الاحتلال. لكن استخدام القوة ضد أهداف مدنية خارج مناطق النزاع، أو ضد أناس لا علاقة لهم بالأمر، هو الذي يثير الجدل. ومن ثم لا بد من وضع مميزات بين ما هو كفاح وطني مسلح يحقّ له استخدام القوة، وما هو ليس كفاحاً وطنياً ولا يحقّ له استخدام القوة.

لا يوجد حتى الآن تعريف واضح للمدنيين الأبرياء. ففي حالات مثل حالة المجتمع الإسرائيلي، كل الإسرائيليين - رجالاً ونساءً - هم جنود احتياط يُستدعون للقتال في أية لحظة. كما لا يوجد اتفاق على حدود استعمال القوة فيما

غلبة لغة على لغة، أو غلبة مفهوم على مفهوم، ينفذ أي أمل في حوار جاد إيجابي. كما إن الانخداع أو الادعاء بفهم مشترك لن يخطلي على أحد، ولا يستطيع إلغاء اللاتفاهم القائم. إن التواطؤ المفهمي، بالرغم من استعائته بجبروت القوة، لا يمكن أن يؤدي إلى تعاهم صحيح بين الأمم؛ كما أن انعدام اللغة المشتركة والمفاهيم المشتركة والإدراك السليم أمور خطيرة على الإنسانية.

ولا مناص من التتويج بأنه بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١ في نيويورك وواشنطن المشجوبة من المجتمع الإنساني، كما هي أحداث ٢٠٠٥/١١/٩ في عمان، كثر الحديث عن الإرهاب، الأمر الذي يؤدّد الخشية أن يفقد الإرهاب كل معانيه الدقيقة. إن التلاعب بالكلمات، ومن ثمّ حشوها بما لا تستوعبه من معان، أمر معروف في قمار اللعبة السياسية، مما يستدعي التذكير، ولو مراراً، بأنه بمقدار ما يكون هنالك من توازن مقبول بين السياسة والأخلاق، بمقدار ما تشقى أو تسعد البشرية.

صحيح أن العنف قديم بقدم التاريخ؛ طبعاً ليس بمعنى الإرهاب الذي نكتوي به اليوم. وبين ١٩٧٠ - ١٩٩٠ تم نشر حوالي ستة آلاف كتاب وبحث عن الإرهاب والإرهاب المضاد، وظهرت مجلات ومراكز أبحاث ودور نشر متخصصة بالإرهاب، وتضاعف العدد، ربما بمئوية هندسية، منذ ٢٠٠١/٩/١١، وسيزداد أيضاً بعد ٢٠٠٥/١١/٩. إن العدد اللامحصور لمحاولات تحديد معنى متفق عليه دولياً للإرهاب - هذه المحاولات الهادفة منها والمفخخة - لم يُلح في حل الإشكالية. فكلّ بقي يغني على ليلاه، ولا يسمع إلا نفسه، والتهم متبادلة، كما هي القذائف القاتلة!!

قبل نصف قرن تعاون الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا ضد النازية، فحطموها

المطلق. وللسياسي حيّله الكثيرة، فقلده من طلادة اللسان وبديع الكلام القدرة على إخفاء مرارة المعنى؛ كما أن كفايته في براعة الصياغة تخفي لؤم المقاصد. والتاريخ زاحر بالأمثلة منذ أن سُمّي الاحتلال حماية أو وصاية أو انتداباً، ومنذ أن سُمّي النهب استعماراً، ومنذ أن سُمّي العمل الوطني إرهاباً، و... و... ومن أخطر الحيل السياسية والإعلامية «التكرار» من أجل التعويد؛ إذ يتم اللجوء إلى تكرار الكلمة بهدف تعويد المتلقي عليها تلقائياً، فلا يعود يفكر في تشريحها ولا في مناقشتها، فيقبلها رغبة مطهية جاهزة كما شاء لها طامهيا.

تُحجّ وسائل الإعلام المسفّرة منذ أربعين عاماً على كلمة «إرهاب»، فتقع على الأسماع؛ ومن ثمّ تنخر في الوجدان، فتستقر في باب الاتهام والشتيم، تشهيراً سياسياً، بل أخلاقياً، بل تكفيرياً، بل وحشياً، بمن تتلبسهم، أفراداً أو جماعات أو منظمات أو دولاً، حتى أصبحت من أفعال وسائل اغتيال الشخصية والمبادئ والقيم لتصبح مجردة من أية فضيلة.

وفي الإرهاب مثال رائع على تطويع السياسة للكلمة؛ كما أن الإرهاب مثال امتحان اللغة لأغراض السياسة. كلمة إرهاب أصبحت منحة القوام تحمل طوقاً من الاحتقار والشتائم والتهمة النذلة الخسيسة يستخدمها موجهوها، بما توافر لهم من صول، لنفث موجات ازدراء للخصم ليصبح الذي يدافع عن نفسه باغياً مقترئاً. إن الإرهاب هو الخطر الأعلى صوتاً في الإعلان عن نفسه وفي التخويف من سطوته. والإرهاب موجود في كل عصور التاريخ، لكنه يتجلى في عصرنا الحاضر، والخوف من تجلياته المستقبلية. ولذلك فإن اللغة المشتركة هي الأساس الذي لا بد منه لإيجاد أرضية للحوار لا يمكن التقرّز عنها إذا كان الهدف الحقيقي هو إجراء حوار صحيح وصادق. وإن

- الالتزام والتقييد بمبادئ القانون الدولي، وتحريم اللجوء إلى القوة، وضمان أمن المدنيين وحمايتهم، بغض النظر عن أعرافهم ومعتقداتهم أينما كانوا وأينما وجدوا، والعمل على تقديم الإرهابيين إلى العدالة.

- معالجة الأسباب التي أفضت إلى النظر إلى «الغرب» كمنافق لا يهتم إلا بمصالحه، وانتقائي فاقد الإحساس، وقيس بموازين متقلبة. وهذا يتطلب إحياء الجهود لإحقاق السلام في الشرق الأوسط، وتطبيق حقوق الإنسان. كما يتطلب العمل جدياً بمراجعة السياسات حيال العراق وإيران وأفغانستان وسوريا ولبنان. فالحرب على الإرهاب تعني قبل كل شيء محو أسباب الكراهية وعدم الثقة لأن الإرهاب يجيد استغلال العنف والخوف وانقسام المجتمع فينشر الأكاذيب، ويقطات على اليأس والظلم كما يقطات الوحش على الضحية.

- الاهتمام بجميع المشكلات ووضع الحلول الناجعة لها. ويأتي في طليعة هذه المشكلات: القيم الأخلاقية، والخرق المستمر للعدالة الذي نشأ عن الاستقطاب العرقي للثروة والإيرادات والتفوذ؛ إضافة إلى الهوة الواسعة بين الناس تجاه فرص الحياة لأن الإرهاب ينمو ويترعرع في بيئات الفقر والحرمان. كما يجب التركيز على تحقيق العدالة الدولية والشرعية السياسية، وعلى ربط العولة الاقتصادية بمبادئ العدالة الاجتماعية.

- العمل على إنشاء حركة تسعى إلى ترسيخ قيم التعدد الثقافي وحقوق الإنسان، وتشارك فيها الجماهير سياسياً، وليس عسكرياً، بوسائل تتطابق مع نبل الأهداف. إن حلقة جديدة من أجل العدل والسلام يجب أن يحل محل المتطرفين والظالمين وسفاكي الدماء.

- هنالك أهمية قصوى لوضع استراتيجية تواجه ثقافة

وأنقذوا العالم من برائتها. وإثر النصر على النازية، تدارست الدول المنتصرة الموقف، فوضعت آليات للتعاون الدولي تحول دون وقوع كارثة أخرى، فكانت «هيئة الأمم المتحدة»، تلك الآلية التي تضمن الأمن والسلام العالميين، والتي جاءت بعد تنظيم دولي سبقها، هو «عصبة الأمم المتحدة». والآن لا تختلف حاجة العالم، من حيث المبدأ، إلى «الآلية» التي احتاج إليها عقب الحرب العالمية الأولى وعقب الحرب العالمية الثانية. إن هذه الحاجة تطرح على مائدة البحث مدى فعالية الأمم المتحدة والنظر جدياً في أمرها. وهذا لا يعني إلا العمل على تلبية الحاجة العالمية الماسة إلى كيفية مواجهة خطر الإرهاب لأن الجهد الدولي ينصبّ على الحيلولة دون وقوع أعمال إرهابية جديدة، والحيلولة دون تمكين قوى الشر من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وأكثر المهمات إلحاحاً تجسد في تمثين التحالف الدولي المناهض للإرهاب حتى يتمكن من خلق جو يرفضه ويواجهه، مهما كانت أشكاله وأنماطه، ومهما كانت غاياته، ومهما كانت منابعه وأهدافه. إن جو التضامن الحالي يهيء المجال لإشادة نظام أمن عالمي يتصدى لأخطار القرن الحادي والعشرين. ويشير المنطق إلى أنه من الممكن قيام ذلك النظام تحت مظلة الأمم المتحدة بتفعيل مبادئ القانون الدولي ومساهمة المنظمات الدولية الإقليمية، شريطة أن يقوم كل ذلك على المساواة والشفافية، وأن تلعب فيه العلاقات الثنائية دوراً مهماً.

ومن الأفضل أن يكون التعاون «الدولي» مدعوماً بتعاون «شعبي» كتنظيم يعمل من أجل ترسيخ القانون والعدالة، ويخلق التضامن والتفاهم بين الشعوب بدلاً من الحرب والزعيب، ويضغط على الحكومات والمؤسسات الدولية لتعمل على:



في سورية ولبنان.

إن الدعوة للانضمام إلى مكافحة الإرهاب تتطلب التزاماً حقيقياً بإحلال السلام، صوناً للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفتحاً لباب الأمل لدى الفقراء والمحيطين والمقموعين، خاصة في البلدان النامية. ومن خلال هذا النهج الذي يجمع بين عزم جميع المجتمعات المدنية والوكالات الرسمية لإحقاق السلام، يمكن التغلب على الإرهاب. ولدى المجتمع الدولي مصادر مهمة لصنع السلام، فهناك الأجندة الألفية التي تم التوصل إليها في مونتري ونيويورك وجوهانسبرغ للتخلص من الفقر واليأس وتعزيز الحكم الديمقراطي. وعلى دول الشمال أن تساعد دول الجنوب الفقيرة وتساندها لمواجهة الكوارث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالوسائل الفعالة لمكافحة الإرهاب تزدهر في نهج الشراكة المتعددة الأطراف.

وبما أن العالم يواجه الكثير من المشكلات التي لا تتوافر لديه الحلول لها، فهو يحتاج إذاً إلى منظومة للتضامن يقبلها الجميع، وإلى «منظومة للقيم» تشمل ما يتعلق بالنزاع بين البشر أنفسهم وبصراعمهم ضد الطبيعة. ولقد أفرزت تجارب الإنسان عادات وقيماً رائعة وخالدة،

«التكفير»، وتتناول -بالإضافة إلى الحل الأمني- الأبعاد الفكرية والثقافية والسياسية من أجل كبح جهود الذين اختاروا اللجوء إلى التخريب والدمار في سبيل تحقيق مآربهم. إنه لمن المؤسف والمحزن معاً أن يلجأ الإرهابيون المخربون، تجار مدارس التكفير، إلى ارتداء عباءة الإسلام، ينطقون باسمه، والإسلام بريء من خطابهم الدموي البعيد كل البعد عن ديننا الحنيف، بل والمناقض له ولتعاليمه السمحة.

إن الدعوة إلى تعاون على مستوى العالم للوقوف ضد الإرهاب هي في الأساس دعوة من أجل تحقيق السلام العالمي؛ إذ لا يمكن أن يكون التعاون فعالاً إلا بإحقاق السلام محلياً وإقليمياً وعالمياً. ويأتي في المقدمة قبل كل ذلك تحقيق السلام داخل الإنسان نفسه، ومنه نقطة الانطلاق الحقيقية لأن وجود التناقضات داخل الإنسان تعيقه عن تحقيق إنطلاقة حقيقية نحو السلام. ربما ما وقع في الجزائر - أرض المليون شهيد - يشكل مثلاً للتناقضات داخل النفس في مرحلة الانقلابات. فالإنسان الذي تواجد في بؤرة التوتر هو في الوقت نفسه مسالم، إرهابي، مفكر، منتم، متعرد، كافر، مسلم، عربي، أما زيني، جزائري، فرنسي. والحال في فلسطين قد لا يكون مختلفاً كثيراً عنه في الجزائر، وكذلك في العراق الآن، وربما

الكوارث التي يمكن أن تقع حين يضع يده على أسلحة الدمار الشامل. والكل يتذكر كيف أن كيلوغراماً واحداً من المسحوق الأبيض الناعم «البودرة» أوقع العالم في ذعر عجيب حين أرسل في رسائل بريدية. إذاً، يتعين على الجميع الاستمرار في الحملة الدولية ضد الإرهاب بتركيز لا ينقصه العزم ولا التصميم. ويجب تأطير هذه الحملة وتنفذها بفهم كامل للحقيقة الماثلة بأن الإرهاب «واحد ولا يتجزأ»، وأنه «دولي» كيفما كانت مصائبه، يرتكبه أفراد أو منظمات أو جماعات أو كيانات أو دول نعدّه أداة فعالة لتنفيذ سياستها.

ومن غير المنطق أبدأ أن الإرهاب الذي تواجهه أنت له الأولوية في المكافحة على الإرهاب الذي يواجهه هو (من الطبيعي أنه لا يمكن التفريق عن الشعور الوطني والمسؤولية تجاه الوطن). فالأمر إذاً يتطلب نشر ثقافة مشتركة عالية، ونشر شعور عام مشترك كأرضية لا بد منها لحشد الجهود المشتركة. وهناك إلحاح أكيد على إعادة تأهيل المنظمات الدولية لتصبح أكثر ملاءمة لمشكلات العصر، تعكس آلامه وحاجاته طبقاً للحقيقة. ومن المؤكد أن عالماً المعاصر القائم على «الاعتماد المتبادل» لا يملك بديلاً عن العمل المشترك النابع من منطلقات إنسانية عامة لا تتناقض مع الأديان التي أنزلت هدى للبشرية.

لا أرى حرجاً في الإشارة إلى أن الإدارة الأمريكية تتحمل مسؤولية كبرى في هذا المجال، خاصة مع وجود التيار الجديد فيها المبشر بالهادية الأمريكية للعالم. ويجب أن لا تُلغى هذه المسؤولية دور الآخرين، فالتعددية ثروة للإنسانية يجب تشجيعها وإفصاح المجال لها. ولا أرى حرجاً من جديد في الإشارة إلى أنه يترتب على الدول الأخرى مسؤولية العمل على إشراك الولايات المتحدة، إذ لا يمكنها التعامي عن ذلك، وإلا فالخلل كبير جداً. كما

كالعطف والمحبة وتجنب الأذى والمساعدة والكرم، و... و... كما أن لائحة حقوق الإنسان قد أكدت العدالة والتسامح والكرامة والحريات الأساسية. وإن صهر جميع تلك الروائع معاً يشكل الأساس النبيل لصرح إنساني لخير البشرية، والأمل كبير في أن تتضافر الجهود بكل حرص وجدية وإصرار وإخلاص من أجل خلق تلك المنظومة.

إن معركة تجفيف منابع الإرهاب هي معركة تتطلب حشد جميع الجهود لبناء «مجتمع جديد» تسوده قيم العدالة والحرية واحترام حقوق الإنسان والتصدي للفقر والظلم والتهميش، مجتمع يتساوى فيه الأفراد أمام القانون، وتختفي فيه دوافع التسلط والفساد والقهر. ولا تقتصر مسؤولية خلق «مجتمع جديد» على منطقة دون غيرها، أو على شعب محدد، أو على ديانة بالذات. لكن الغرب عموماً، وأمريكا بالذات، تقوم بدور مهم في هذا المجال، الأمر الذي يتطلب منه التخلي كلياً عن «المعايير المزدوجة» والكيل بمكيالين، والوقوف بعدالة تجاه قضايا الشعوب، وأهمها وأبرزها قضية الشعب الفلسطيني، وانتهاج سياسة لا تسطو على ثروات الشعوب الفقيرة؛ إذ يكفينا وضعها المزري. كما يتطلب الأمر كذلك تنقية العولة من وحشيتها وعدم إنسانيتها وشروطها المجحفة إقتصادياً بحقوق شعوب بلدان العالم الثالث.

ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تفاعل خلاق وقوي بين جهود الواعين من جميع شعوب العالم ومثقيهم ومفكريه وقادته الهادفة جميعها إلى بناء مجتمع يشارك جميع مواطنيه في رسم قوانينه واختيار مصيرهم بكامل الحرية والشفافية. كما يجب أن لا يكافح الإرهاب بطريقة إنتقائية ومتقطعة في إطار عمل الدولة القومية وأولوياتها. وبما أن الكثيرين يدركون عواقبه الرهيبة، فهم يدركون أيضاً

الغربيين إلا العودة إلى العقيدة الإسلامية ليفهمها على حقيقتها، فيكتشف عمق هذا «الصراع»؛ إذ لا أرضية له في الإسلام. وما عليه إلا أن يتعامل مع المسلمين كشركاء، وليسوا كأطراف في صراع، وأن يقتنع بأن أيام الاستعمار قد ولت، ومن ثم عليه أن يتخلى عن فرض قيمه عليهم. والأولى بالغرب عموماً أن يشجع العرب والمسلمين على الدخول في الديمقراطية واختيار الحكم الصالح، وأن يدخل في حوار جاد ومنفتح مع العالم الإسلامي يحترم المساراة والفوارق، ولا يقتصر على الحكومات فقط؛ بل يمتد إلى التنظيمات غير الحكومية، والتنظيمات الدينية، ورجال الدين والنشطاء في المجتمع المدني حتى لو رفضت الحكومات هذا المسلك.

الاضطهاد هو الخميصة التي يترعرع فيها التطرف، والروح العدوانية تتعاظم في أجواء الحكم المطلق، سواء كان إسلامياً أو غير إسلامي. والمعادلة ببساطة هي أن الناس يرتاحون حينما يتمكنون من الوصول إلى غاياتهم سلمياً؛ لكنهم يضطرون إلى استخدام العنف والإرهاب في غياب الديمقراطية، وحين يكون المسلك السلمي مقلقاً في وجوههم.

- الحملة ضد الإرهاب حملة طويلة بترتب التخطيط لها بعقلانية وصبر، فالعدو غير تقليدي ولا نمطي.

- على مكافحي الإرهاب تطوير إمكاناتهم دائماً لعلها تكون الأعلى يداً.

- يجب حرمان الإرهابيين من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل ومن احتمال حيازتها. ولعل هذا هو السبب الذي أدى إلى احتلال العراق بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل مع احتلال جميع المسببات.

- تركيز استراتيجية مكافحة الإرهاب على مواطن

ينبغي على أعضاء المجتمع الدولي تنفيذ التزامهم بالاتفاقات الدولية ومبادئ القانون الدولي.

إن العلم جاد في البحث عن فكر يجمد الحوار، ويحترم الحرية، ويغيب التطرف والغضب والتفوق والأصولية. وأكرر فأقول إن الإنسان أغنى من أن تكون تلك الصفات هي كل ما في جعبته. وأؤكد أن هذا الفكر المنشود المتحرر عاشق الحقيقة ينبذ أيديولوجيات الإرهاب التي انحطت بالدين إلى مستوى التكنولوجيا وشراستها، وشوهت جوهر التحالف السماوية التي انتهكتها إسرائيل في ممارساتها تجاه الفلسطينيين والعرب، بإسناد كامل وبدون حدود من أمريكا، بهدف استبعاد الآخرين واستخدام وسائل منحلة سياسياً، واستخدام السلاح والتسلط والنفاق.

إن إغلاق الباب في وجه أي احتمال لتوليد الإرهاب ليس مهمة فردية لمنظمة أو جهة أو مجموعة أو دولة، بل هي مهمة إنسانية عالمية يجب أن يتحمل الجميع مسؤوليتها. ولا يفهم من هذا أنها مهمة عسكرية أو أمنية فقط، إنها مهمة واسعة تدخل في جميع مجالات الحياة التي يُحتمل تواجدها الإرهاب فيها، وتتطلب، إضافة إلى العسكرية، سياسة وفكراً وثقافة لأن الإرهاب مركب خطر فيه السياسة والفكر والمسكرة أيضاً. لذلك فعلى الجميع بناء آليات لتمكين الشعوب والدول من القيام بدورها في إطار من العلاقات والمبادئ الدولية الملزمة.

إن اتباع سياسة واحدة لمكافحة الإرهاب أمر من غير المحتمل أن يتكلم بالناجح. لذا فمن الواجب التعرف على الفوارق في مأوي الإرهاب، ومن ثم اتباع السياسات التي تتواءم مع هذه الفوارق. والتحدي الكبير هذه الأيام هو تجاوز الجهالة والتجاهل من أطراف صراع الحضارات. وما على من يعتقد بهذا الصراع من

معرفتها لأسباب كره العرب للسياسة الخارجية الأمريكية، وأهمها دعمها اللامحدود لإسرائيل لتصنع منها القوة الأقوى من كل محيطها مجتمعاً في كل الأزمان. فإسرائيل تقوم بقتل الفلسطينيين واغتيالهم، وتقتل، وتجرف، وتهدم كل ما هو فلسطيني بسلاح أمريكي وتمويل أمريكي. وإن أعمال إسرائيل هذه تستثير حمية كل فلسطيني وعربي ومسلم وإنسان شريف، وتستتقره مضحياً بروحه ضد إسرائيل ومعها أمريكا.

- مثلاً أن خطر الإرهاب خطر عالمي، فالاستجابة له حري بها أن تكون عالمية أيضاً.
- تطوير فهم مشترك للخطر الإرهابي، وتنمية التعاون الدولي لمكافحةه، بل تشجيع حوار سليم بناء حول الإسلام والإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي.

نحن العرب مرعوبون، نؤلي الأدبار كلما سمعنا أي فرقة؛ ندبر ولكن لا نعرف أين، فأصبحنا نوصف بالمدبرين. والمعضلة الكبرى كيف ننقذ أنفسنا من هذا الرعب المتجدد الطاقة، ذاتياً وبشكل دائم. وقد حاول البعض تبرير هذا الرعب بالجهل والفقر والمرض والقهر، فاستشرى اليأس، فبرره «علماء» يأسون بعطب جيني!! والصحيح ليس هذا ولا ذلك، لأن هذا المفهوم النحس ليس من المستحيل إبطال طاقته. وبحق للمرء أن يتساءل: هل وأذ الإرهاب فكرنا؟ وهل مارس الإرهاب ضلأته في تحنيط فكرنا؟ إن الذي يؤن الأمر بعض الشيء هو أن الإرهاب هابط علينا، وليس نابعاً من عندنا. لذا فبالإمكان دحره، وبالإمكان اجتثاثه.

الضعف فيه، وحرمانه من المأوى والدعم والعطف والتمويل.

- على مكافحي الإرهاب إعادة بناء ما هدموه في طريق قضائهم عليه، وأن لا يديروا ظهورهم للدمار وكان شيئاً لم يكن لأن الإرهاب سرعان ما يعود وينمو من تحت الأنقاض.

- على الغرب أن يقتنع بأن الإسلام والمسلمين قوة خير وليس قوة شر، وعليه أن يتعامل معهم على هذا الأساس.

- الاستمرار في عزل الإرهابيين عن طريق تقديم البراهين المقتعة للشعوب، والتعاطي مع القضايا التي تطرحها الشعوب، ومخاطبة الأوضاع التي تنمو فيها الروح العدوانية.

- يجب الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية طاملاً هي مجندة للطرف، والفشل في حلها يعني الاستمرار في المعاناة. وعلى الغرب أن يدرك أن القضية الفلسطينية هي مصدر الشعور بالظلم وعليه حلها. يأتي ما يسمى «الإرهاب الفلسطيني» ردة فعل على الاحتلال الإسرائيلي، وسرعان ما يتوقف هذا «الإرهاب» إذا زال الاحتلال. ويأتي ما يسمى «الإرهاب الإسلامي» ضد الولايات المتحدة ردة فعل على الدعم الأمريكي للامحدود لإسرائيل. لذلك فإن معالجة أمريكية عادلة تقوم على الاعتراف بالحقوق الفلسطينية والمستلزمات الأمنية لإسرائيل ستضع حداً للكراهية الإسلامية العربية لأمريكا. تملك الإدارة الأمريكية سلوكاً متعامياً عن السبب الحقيقي للإرهاب في العالم، وتتظاهر بعدم

لقاء مفتوح مع وفد باكستاني زائر من معهد إسلام آباد لبحوث السياسات (IPRI)

أعضاء الوفد الباكستاني:

- د. پرويز إقبال تشيما Dr. Pervaiz Iqbal Cheema، رئيس معهد إسلام آباد لبحوث السياسات
- العميد المتقاعد منير محمود "Retd." Brig. Muneer Mahmud، القائم بأعمال نائب رئيس المعهد
- د. رشيد أحمد خان Dr. Rashid Ahmad Khan، باحث رئيسي في المعهد
- د. مقصود الحسن نوري Dr. Maqsoodul Hasan Nuri، باحث رئيسي في المعهد
- د. أحمد رشيد مالك Dr. Ahmad Rashid Malik، باحث في المعهد

أدار اللقاء:

- الأستاذ فالح الطويل، سفير وعين أردني سابق، وكاتب ومحلل سياسي



اللقاء موضوعات العلاقات الباكستانية العربية،
والإرهاب، والديمقراطية والإصلاح في الوطن
العربي، والعراق. ■

تكوّن اللقاء من جلسة سين وجيم باللغة
الإنجليزية. وحضره عدد من أعضاء المنتدى
وعدد آخر من المهتمين والصحافيين. وتناول

قراءة في كتاب

نماذج من العلمانية في الفكر العربي الحديث والمعاصر

تأليف: أ.د. أحمد ماضي

أ. محمد المشايخ *



(العلمانية)، الأمر الذي لا يلجأ إليه إلا أساتذة الدراسات العليا في المؤسسات الأكاديمية العالمية حين يطلبون من تلامذتهم في مرحلة الدكتوراة طلبات تعجيزية تتمثل في تكليفهم بالبحث عن بدايات، أو جذور، أو أصول، تشكل ظاهرة أدبية، أو فكرية، أو علمية، في دولة ما، أو في مجموعة من الدول. وها هو أ.د. أحمد ماضي يكلف نفسه بمهمة أكثر تعجيزاً في أثناء إجازة التفرغ العلمي التي منحتها الجامعة

أما الأهمية القصوى لهذا الكتاب، فتمثل في بحثه عن البدايات الحقيقية لأهم ظاهرة شهدت حركة السير التاريخية عبر مسيرتها الطويلة على صعيد المعمورة كافة

يمثل هذا الكتاب ثمرة مطالعات وحوارات ومناقشات فكرية طليعية التأم شملها في وجدان مفكر قيادي بعد أكثر من ثلاثين عاماً من التدريس في مؤسسة من أهم المؤسسات الأكاديمية العربية (الجامعة الأردنية) ، وبعد سنوات طويلة من الممارسة الفعلية لقيادة مؤسسة فكرية قومية (الجمعية الفلسفية العربية) ، وخلال قيادته لوكالة من أهم مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد الثقافي في الوطن العربي (رابطة الكتاب الأردنيين).

ود. أنور عبد الملك، ود. عادل ضاهر، ود. ناصيف نصار، وألبرت حوراني، ود. هشام شرابي، وز. ل. ليفين، ود. محمد شيا، ود. فؤاد زكريا، وأنور الجندي، ود. لويس عوض، ود. محمود حجازي، وحسن العطار، ود. فهمي جعدان، وغيرهم.

وخلال تداخل تلك الآراء واختلافها واتفاقها وتشعبها، ترشح بعض نظريات د. ماضي في العلمانية، مؤكدا أنها تقوم على أسبقية العقل؛ وبجراته المعهودة، يؤكد رفضها للدين.

كما يمكن القول إن هذا البحث يمثل ردا على خصوم العلمانية في الوطن العربي (الذين يؤكدون أنها مستوردة من الغرب، ولا تمت بصلة قريبة أو بعيدة لواقعنا، الأمر الذي يعني أنها نافذة، بل مهددة لقيمنا ووجودنا الحضاري القائم على الدين).

نماذج من العلمانية: شبلي شميل

وفي فصل جديد من فصول هذا الكتاب، يتوقف أ. د. ماضي عند نماذج من العلمانية في الفكر العربي الحديث والمعاصر، مبتدئا بشخصية شبلي شميل (١٨٥٠-١٩١٧)، باعتباره أحد أبرز المفكرين العرب في العصر الحديث، إضافة إلى اعتقاد كثير من الباحثين أنه أول صاحب الأوائل في عصر النهضة. فهو من وجهة نظرم: أول اشتراكي، وأول دارويني، وأول مادي، وأول صاحب عقل علمي. ويقول د. ماضي إن شميل عني بالدين من زوايا نظر كثيرة بحيث يمكن اعتباره رائداً لفلسفة الدين وتاريخه وسوسولوجيته في الشرق العربي

الأردنية له في العام الدراسي (٢٠٠٢-٢٠٠٣).
وتصدر له دار الشروق للنشر والتوزيع بعض ما كتبه عن بداية، أو بدايات، العلمانية في القرن التاسع عشر على مستوى شمولي يمتد إلى الوطن العربي بأقطاره كافة، مع التوسع في البحث عن ظروف ولادتها، وتحديد مصدر تلك الظروف، فيما إذا كانت داخلية أو خارجية، ومقارنة دور الداخل بالخارج، مشوقا القارئ، ودافعا له، للتمني عليه بالاستعجال في نشر ما تبقى في مكتبته من أجزاء أخرى لهذا البحث العلمي المحكم.

بزوغ العلمانية

ويعاني قارئ هذا الكتاب، أيما معاناة، وهو يطالع عددا كبيرا من الصفحات ليعرف كيف بزغت العلمانية، بعد أن كان يعتقد أن د. ماضي سيقدم له تلك المعرفة على طبق من فضة أو من ذهب، ناسيا، أي القارئ، أن عمالقة الفكر لا ينطقون إلا بطريقة علمية لها أصولها وفرضياتها التي تحتاج إلى إثباتات ودلائل علمية. ويضيف د. ماضي لذلك كله آراء أهم الفلاسفة والمفكرين في العالم العربي في موضوعه بزوغ العلمانية، وكلما أحس القارئ أن د. ماضي قد أوصله إلى الإجابة (من خلال شخصية محمد علي، الذي أثبت أنه كان علمانيا بإصلاحاته، وشخصية رفاعة رافع الطهطاوي، الذي أثبت أنه كان علمانيا في فكره عامة، وفي فكره الذي جسده في كتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» خاصة)، نجد خيوط الظاهرة تتسع وتتشعب، ويتدخل فيها المزيد من الشخصيات الفكرية، من مثل الحصري، وغالي شكري، ود. عزت القرني،

الحديث، حيث عالج الأديان بصورة موضوعية بعيدة عن الهوى والغرض، مجردا نفسه كليا مما هو ديني. وبالنظر إلى أنه دارويني، فقد استعان بالداروينية لتفسير الدين، على اعتبار أن نظرية النشوء والارتقاء يمكن تطبيقها على جميع الظواهر، بغض النظر عن اختلافها النوعي. وبناء على هذا، فإن هذه النظرية قادرة على تفسير الأديان المختلفة لأنها كالأنواع تنشأ من أصل واحد، ويتحول بعضها من بعض وتتنازع.

فرح أنطون

وفي أثناء حديثه عن النموذج العلماني الثاني، فرح أنطون (١٨٧٤-١٩٢٢)، يستشهد د. ماضي بروية عدد من الباحثين التي تخلص إلى أن شبلي شميل وفرح أنطون وسلامة موسى هم أبرز المفكرين العلمانيين في السياق التاريخي الذي يعنينا. ويورد د. ماضي أقوال عدد من أبرز المفكرين العرب في فرح أنطون وكتابه «ابن رشد وفلسفته»، مع محاورته الشخصية لمضمون الكتاب، ومناقشته لمؤلفه حول أبرز ما أورده فيه، مؤكدا أنه - أي الكتاب - أوضح هدف فرح أنطون المتمثل في نشر العلمانية، وإبعاد الدين عن أحوال السياسة وذاتها وكذبها ومفاسدها، وإنجاز وحدة وطنية بين عناصر الأمة، ومساواة مطلقة بين المواطنين، وأن أساس الإصلاح في نظره يكون باحترام حرية الفكر والنشر احتراما مطلقا.

ويبدو أن ما حدث مع شميل قد كاد يحدث مع فرح أنطون، لكن في سياق مختلف، حيث تراجع فرح أنطون عن الفلسفة المادية التي مال إليها، ووضع حدا للعقل، إذ أكد فيما سبق أن أي حد يوضع له إنما هو خلق له وقتل. وكل ذلك بهدف الفصل بين العلم والفلسفة والعقل من جهة، والدين والقلب من جهة أخرى، ومن ثم تحقيق الوحدة الوطنية بين معتقلي

ويغوص د. ماضي مطولا في الظروف التي أحاطت بـ«شميل» حتى أوصلته إلى الفلسفة المادية التي تبناها، والتي ساقته بالضرورة لأن يكون علمانيا، ولأن يكون على ثقة مطلقة بانتصار العلم، وبالقول إن للعلم مزايا على جميع الأديان، وإنه أعظم العوامل لتقليل الانشقاقات الناشئة عن الأديان، وإنه عامل موحد بين القوميات والأوطان المختلفة، وإنه لا غرض له إلا مقاومة التعصب بفتح العقول وتحريرها من القيود والأفكار المسبقة والمعتقدات التي تترتب عليها.

غير أن المفاجأة التي تصيب القارئ، بعد أن أصابت د. ماضي، تتمثل في أن شميل لم يبق ثابتا على الحادة حتى النهاية، إذ لوحظ شيء من التراجع الذي حير بعض الباحثين المعنيين بدراسته، وانتهوا إلى أكثر من تفسير. ومن هؤلاء د. محمد ضاهر، الذي استغرب أن ينبري شميل للمادي الملحد الذي لا يؤمن بأي من الأديان وتعاليمها للدفاع عن الإسلام، والذي خلس إلى القول إن موقفه الدفاعي هذا ربما كان تكتيكا للتقرب من الرأي العام

المسيحية والإسلام في المقام الأول .

لم تجد الاهتمام الكافي من قبل المفكرين العرب .

ولعل أهم الحقائق التي توصل إليها د. ماضي خلال هذا الكتاب تمثلت في خلاصة عبّر عنها بقوله: إن الصلة بين الدين والسياسة موضوع شغل المفكرين العرب في القرن العشرين على صعيدين: الأول هو مناصرة هذه الصلة بصورة إيجابية واعتبارها ضرورة لا بد منها، والثاني هو محاربة هذه الصلة، والدعوة إلى الفصل بينهما .

ويؤكد د. ماضي أن إيمان سعادة الشديد بالرابطة القومية والدولة القومية ساقه إلى قدر من التطرف في التصدي للرابطة الدينية والدولة الدينية، معتقداً أن الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة التي تكفل حرية الأمم وحقوقها، وتجهزها بجميع وسائل الفلاح، ومؤكداً أن للرابطة الدينية قيمة فعلية في الشؤون الدينية فقط، وأنه بالرغم من ذلك، فإن المبادئ المناهضة هي المبادئ الدينية الوحيدة التي تفيد الأمم في نهضتها القومية. كما نفى سعادة أي علاقة للدين بالدولة، وأكد أن القول بالجامعة الدينية ينتج تفكك الوحدة القومية، والانخزال في الحياة القومية، وأن الدولة القائمة على أساس ديني معين تعني أنها دولة ذلك الدين، ولا تشمل إلا المنتمين إلى دينها، ويخرج من عضويتها كل من انتمى إلى دين آخر، بمعنى أنه لا يتمتع بالحقوق والواجبات نفسها التي يتمتع بها المنتمي لدين الدولة .

ويوضح د. ماضي مبادئ سعادة الخاصة بالإصلاح، التي يتمثل أولها في فصل الدين عن الدولة، ثم فصل الدين عن السياسة، ثم إزالة

ويخلص د. ماضي دعوة فرح أنطون لفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية عبر خمسة أمور كبرى، وهي: إطلاق الفكر الإنساني من كل قيد خدمة مستقبل الإنسانية؛ والرغبة في المساواة بين أبناء الأمة مساواة مطلقة، بقطع النظر عن مذاهبهم ومعتقداتهم، ليكونوا جميعاً أمة واحدة؛ وأنه ليس من شؤون السلطة الدينية التداخل في الأمور الدنيوية لأن الأديان شرعت لتدبير الآخرة لا لتدبير الدنيا؛ ثم ضعف الأمة واستمرار الضعف فيها إلى ما شاء الله ما دامت جامعة بين السلطة المدنية والسلطة الدينية؛ وأخيراً استحالة الوحدة الدينية؛ وهذا أمر ينظره من أهم الأمور، وهو أكبر الأسباب التي دعت إلى الاضطرابات في الإسلام والمسيحية .

ويقول د. ماضي إن مفكرنا أراد من دعوته إلى العلمانية أن يتساوى الإنسان مع الآخر في الحقوق والواجبات. ويبدو أنه يتفق معه في هذه المقالة، فيكمل: لا ريب في أن أي نظام يراعي ذلك هو نظام علماني، شرط أن يلتزم الحياد في تعامله مع المواطنين، وينطلق من أن ما يميز هذا من ذاك هو كفايته، في المقام الأول، وأهليته لإشغال هذه الوظيفة أو تلك، وليس دينه أو مذهبه أو... .

أنطون سعادة

يبدأ د. ماضي حديثه عن أنطون سعادة (١٩٠٤-١٩٤٩) بالتأكيد على أنه كان أبرز مفكر قومي متحزب دعا إلى العلمانية بدون كلل أو ملل، وبحماس منقطع النظير، مع التأكيد على أن علمانيته

الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب .

الدين عن العلم .

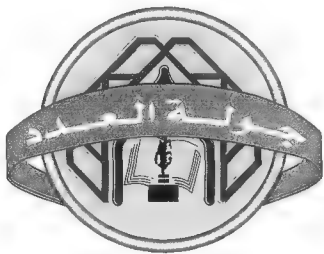
ولعل أهم ما في هذا الفصل أيضا قول د. ماضي خلاله: إن العلمانية تماثل أي دعوة، بمعنى أنه لا بد من أن يتبناها أناس يعملون على إقناع الآخرين بها والنضال من أجل تحقيقها، وإذا لم تتوافر لها الأكثرية، فإنها ستبقى حلما منشودا. ما تقدم يعني أن العلمانية نتيجة.

بوعلي ياسين

في مضامات ومقطعات متناثرة، يؤكد د. ماضي أن بوعلي ياسين (١٩٤٢-٢٠٠٠) ماركسي الاتجاه، ومستقل تمام الاستقلال، وأنه يشبه قلة قليلة من الماركسيين العرب من جهة استقلاله، وأنه يعتمد ما يسميه المنظار المادي الجدلي واعتناقه للاشتراكية التي ينعتها بأنها ديمقراطية، وأنه يشدد على الرابطة القومية. فهو اشتراكي قومي أو عروبي، كما يقول عن نفسه، وهو إنساني التوجه أو أممي، وأيضا كان خلدونيا. ويؤكد د. ماضي، بعد رحلة طويلة مع مؤلفات بوعلي ياسين وآرائه وأراء أبرز المفكرين العرب به وبطروحاته، أنه حرص على وحدة السكان، وانصهارهم في بوتقة واحدة، الأمر الذي لن يتحقق بنظره إلا بفصل الدين عن الدولة، مؤكدا أن العلمانية شرط لازم للوحدة القومية. ويبين في موقع آخر، أنه أضاف دعوة أخرى مفادها فصل

ويقرب د. ماضي في الصفحات الأخيرة من كتابه من كبد الحقيقة حين يقتبس قول د. عادل ضاهر: «إن العلمانية في حالة تراجع كبير في العالم العربي اليوم، والقوى العلمانية يتقلص ويتهمش دورها وتأثيرها الفاعل على الأحداث باطراد متزايد». ويضيف: «هل يجرؤ أحد من العلمانيين على الدعوة إلى تأسيس «جبهة العمل العلماني» والعمل من أجل قيامها فعلا؟»

إن مثل هذه التحليلات، والآراء القيمة السديدة والجريئة، والمحاورات المنتجة في مجال الفكر بعامة، والعلمانية بخاصة، ما كان لها أن ترى النور لولا أن سخر لها د. ماضي وقته وجهده وعلمه، فأضاء لنا حقائق كانت غافية في بطون الكتب، وفي أدمغة بعض المفكرين. والحق أقول إن كل ما في هذا الكتاب جديد علمي، وعلى غيري من طلبة د. ماضي، الذين نهلنا من علمه الغزير قبل ثلاثين عاما عندما كنا طلبته في كلية الآداب بالجامعة الأردنية. وما هو ما يزال يتبعنا، ويشعرنا أننا ما زلنا تلاميذا في مدرسته الفكرية، وأن المطلوب منا، بعد كل هذا الفيض من الكلام، العمل بوعي واستنارة وفق مبادئه وتطلعاته، ومبادئه ومفكري الصف الأول في عالمنا العربي وتطلعاتهم.



الحوار العربي الباكستاني الأول

[باللغة الإنجليزية]



ضمن المحاورات الأوسع بين غرب آسيا وجنوب شرقها، مستعرضاً التحديات التي تواجه الأمة من مراكش في أقصى الغرب إلى بنغلادش في أقصى الشرق، على أساس أن الأمة مفهوم عبر قطري وعبر قاري. وتحدث سموه عن الإصلاح بمفهومه الشامل في آسيا والإقليم العربي؛ مركزاً على البعد الإنساني المتمثل بمكافحة الفقر بشتى أنواعه، وأهمية مناهضة الأمية القانونية، وأهمية الأمن الإنساني والشورى.

ودعا سموه إلى سن القوانين للسلام بدلاً من القوانين والشرائع للحرب، وإلى نشر هذه القوانين في المنطقة الشرق أوسطية والآسيوية التي يزيد عدد سكانها على أي منطقة أخرى في العالم؛ مشيراً إلى أن من أهم هذه القوانين قدرة المجموعات والأشخاص على فهم الآخرين والتفاعل مع قيمهم وأفكارهم. كما أكد سموه

عقد هذا الحوار برعاية صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، في مقر المنتدى يوم الخميس الموافق ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وحضره أعضاء الوفد الباكستاني الزائر من معهد إسلام آباد لبحوث السياسات (IPRI)؛ كما حضره عدد من أعضاء المنتدى وعدد آخر محدود من المعنيين بالأمر من وزارة الخارجية الأردنية والصحافة.

تكون الحوار من جلستي عمل: واحدة صباحية ترأسها أ. وسام الزهاوي، أمين عام المنتدى؛ وأخرى مسائية ترأسها د. برويز إقبال نشيما، رئيس معهد إسلام آباد لبحوث السياسات/ رئيس الوفد الزائر.

افتتح سمو الأمير الحسن بن طلال الحوار بكلمة جامعة اعتبر فيها أن هذا الحوار العربي الباكستاني الأول يأتي



لدراسة التحديات التي تواجهها الأمة .

وناقش الحضور عدداً من أوراق العمل تناولت في الجلسة الأولى موضوعات العلاقات العربية الباكستانية، والتجربة الباكستانية في الأمن القومي والاقتصاد، والطاقة والمياه. كما تناولت في الجلسة الثانية موضوعات الديمقراطية والإصلاح في الوطن العربي، والإرهاب، والعراق .

كان الهدف من هذا الحوار التوصل إلى لغة مشتركة ومعالجة التحديات والمشكلات المشتركة.

وفي النهاية تم الاتفاق على أن تعقد مثل هذه الحوارات البناءة بين الأونة والأخرى، مرة في الوطن العربي وأخرى الباكستان، على التوالي. كما تم الاتفاق على أن ينهض الجانبان - منتدى الفكر العربي ومعهد إسلام آباد لبحوث السياسات - بمشروعات مشتركة حول القضايا التي تهم الوطن العربي والباكستان والأمة الإسلامية وعالم الجنوب عموماً، مسترشدين بما جاء في كلمة سمو الأمير الحسن بن طلال . ■

على أن الحل لمشكلتنا هو بالعودة إلى الثورى فيما بيننا نحن العرب قبل البدء بالحوار مع الآخرين، وبإجراء المزيد من الحوارات بين الدول العربية لتوضيح مواقفها بكل صراحة حول ما يدور في المنطقة من أحداث متسارعة تهدف إلى ضرب وحدتنا وعقيدتنا. وقال سموه إن القيم الأساسية الموجودة في الإسلام موجودة في الأديان الأخرى، والإسلام لا يدعو إلى مواجهة مع هذه الأديان؛ بل ربما من الأفضل أن تتحالف الأديان والطوائف في بوتقة تتحدى عالم السياسة، وترتفع إلى منزلة أعلى من عالم السياسة.

من جانبه، أكد د. برويز إقبال تشيما أهمية عقد مثل هذه اللقاءات والحوارات التي من شأنها أن تنعكس إيجابياً على الأمة وعلى الحوار بين الثقافات، وأن تسهم في مواجهة الكثير من التحديات والقضايا العالقة. كما دعا إلى إجراء بحوث مشتركة بين منتدى الفكر العربي ومعهد إسلام آباد لبحوث السياسات ومؤسسات البحوث الباكستانية الأخرى



الحوار العربي الكوري الأول

الملتقى الثالث للتعاون الكوري الشرق أوسطى:
التشارك بالخبرات والرؤية

بعنوان:

[باللغة الإنجليزية]



نظمه المنتدى مؤخراً، يقع في سياق واسع من الحوارات الموصولة بين غرب آسيا، الذي يضم الوطن العربي، وشرقها وجنوبها، اللذين يضمنان كوريا والباكستان والصين؛ مؤكداً أهمية توجيه الجهود نحو إعادة البناء والتطوير بعد فترات الحروب والاضطرابات، لا سيما في قطاعات التربية والتعليم، وبناء العقول والقلوب.

ودعا سموه إلى إيجاد أخلاقيات

الكوري. ثم استمع إلى ورقتي عمل، وعلق عليهما بإيجاز؛ مؤكداً ضرورة إيجاد مفهوم جديد للأمن يقوم على الثقة والسلام، وتعزيز الصداقة والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي. وشدد سموه على ضرورة أن يركز الإصلاح الإقليمي على قضايا الأمن الجماعي والتعاون بمفهومه الأوسع، الذي يتضمن الأمن الإنساني. وذكر الحضور بأن هذا الملتقى، مثله مثل الحوار العربي الباكستاني [الأول] الذي

عقد منتدى الفكر العربي هذا الحوار بالتعاون مع وزارة الخارجية والتجارة الكورية (MOFAT) ومؤسسة كوريا للسياسة الاقتصادية الدولية (KIEP) في مقر المنتدى يوم الأحد الموافق ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

افتتح سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى ورأعيه، الحوار بكلمة ضافية تناول فيها موضوع الحوار العربي



« الجلسة الافتتاحية: تحدث فيها أ. وسام الزهاوي، أمين عام المنتدى؛ والدكتور ووك تشاي Dr. Wook Chae، الباحث الرئيسي في KIEP؛ و د. أمين محمود، وزير الثقافة الأردني السابق؛ وأ. سي - يوسن Mr. Se-Joo Son، المدير العام لمكتب إفريقيا والشرق الأوسط في MOFAT.

« الجلسة الأولى: كانت برئاسة د. علي عتيقة، الأمين العام السابق للمنتدى. وتحدث فيها د. هوج - بايخ أي إم Dr. Hyug-Baeg IM، أستاذ العلوم السياسية في جامعة كوريا، حول «الديمقراطية في كوريا: الإنجازات والتطلعات المستقبلية»؛ و د. محمد سيد سليم، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، حول «نحو تفاهم استراتيجي جديد بين العرب والكوريين»؛ و د. نام - سيك أي إن Dr. Nam-Sik IN، من مؤسسة الشؤون الخارجية والأمن الوطني الكورية، حول «الوضع الأمني في شبه الجزيرة الكورية وهولها».

وتضمنت هذه الجلسة مداخلات من أ. حسن الأنباري، مستشار العلاقات الدولية في المعهد الدبلوماسي الأردني؛ وأ. يونغ - مين سيو Mr. Jeong-Min Seo، المراسل الصحافي في صحيفة يونج أنج Joong Ang اليومية الكورية؛ و د. عبد الحميد سيف الحدي، العضو الدائم في المجلس الاستشاري اليمني.

« الجلسة الثانية: كانت برئاسة أ. حمدي الطباع، رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين واتحاد رجال الأعمال العرب. وتحدث فيها د. ووك تشاي Dr. Wook Chae عن «التنمية الاقتصادية الكورية: الإنجازات والتحديات»؛ و د. نصر عبد الكريم، أستاذ الاقتصاد والتجارة المشارك في جامعة بيرزيت الفلسطينية، عن «الاقتصادات العربية: الاتجاهات والتحديات وتطلعات النمو الحديثة»؛

عمل مشتركة، وإلى التعاون والتواصل الثقافي على أساس أن التعاون ممكن وضروري في الاقتصاد والسياسة، ولا يقل ضرورة وإلحاحاً عنه في الثقافة؛ مذكراً بنموذجي مؤتمر هلسنكي وبرشلونة.

وتناول سموه عدداً من التحديات التي تواجه عالمنا، الذي يمتد من مراکش حتى بنغلادش، من حيث إنه الأكثر سكاناً وفقراً واضطراباً؛ مشيراً في السياق نفسه إلى أخطار التهديد النووي وأسلحة الدمار الشامل. ثم دعا إلى الحكمة والحصافة في التعامل مع هذه الملفات بما يضمن درء الأخطار. وشدد على أهمية الأمن الطاقوي والمائي في أقاليمنا المختلفة، وأهمية الاهتمام بالتغييرات المناخية في عالمنا. وأكد على تطوير الموارد البشرية، قبل كل شيء، وتعزيز القواسم المشتركة الإقليمية والعالمية.

وكذلك أشار سموه إلى أن آسيا بحاجة إلى استراتيجية للدبلوماسية العامة والتواصل في شتى الصعد؛ مؤكداً أهمية ترسيخ التعاون العربي الكوري وتفعيله في المجالات كافة، خاصة المجالات العلمية والتكنولوجية، باعتبار أن التكنولوجيا هي إدارة ناعمة تسعى إلى تنمية الموارد البشرية إلى أقصى حد بما يخدم الصالح العام. وأكد أهمية القوة الناعمة التي تستند إلى الثقافة والفكر بعيداً عن القوة الصلبة العمياء. كما دعا إلى الاستفادة من التجربة الكورية في التنمية المستدامة والتوفيق بين التنمية والاستقرار، وإلى استخدام تكنولوجيا الاتصال المتاحة للتقريب بين الشعوب والثقافات.

وتكوّن الحوار من جلسة افتتاح، وجلسة صباحية حول السياسة والمجتمع، وجلسة ثانية بعد الظهر حول الاقتصاد، وجلسة ثالثة مسائية على شكل مائدة مستديرة حول التواصل الثقافي بين الجانبين العربي والكوري. وكانت تفاصيل تلك الجلسات كما يأتي:-



• الجلسة الثالثة: مائدة مستديرة، وكان منسقاها د. تشونغ - يونغ آهن Dr. Choong-Yong Ahn، أستاذ الاقتصاد في جامعة تشونغ أنغ Chung Ang. وتحدث في هذه الجلسة د. بيونغ - يو هاه Dr. Byoung-Joo Hah من جامعة بوسان للدراسات الخارجية في كوريا، عن «الدراسات الكورية في الشرق الأوسط» ود. مصطفى المصمودي، رئيس الجمعية التونسية للاتصالات ومعهد الوسائل الإعلامية. وانتهت الجلسة بمناقشات حول ما دار فيها من موضوعات.

و د. يون - كيون تشاو Dr. Jun-Kyun Choi، من جامعة المعلومات والاتصالات الكورية، عن «رؤية تكنولوجيا المعلومات واستراتيجياتها في كوريا».

ودارت مداخلات في هذه الجلسة قام بها: عمر خليفتي، عضو مجلس أمناء المنتدى، حول «التعاون المقترح بين KIEP والمنتدى»؛ ود. بوكيونج بارك Dr. Bokyeong Park، الباحث في KIEP؛ و أ. محمد جواد عصفور، مدير بنك في البحرين وعضو المنتدى.

وفد من طلبة العلوم السياسيّة يزور المنتدى



على أهم القضايا التي تشغل بال المنتدى هذه الأيام، بما في ذلك القضايا الشبابية.

وتبع ذلك جولة في مقرّ المنتدى، شملت المكتبة ومجموعة الدكتور هشام الخطيب المعروضة في المنتدى منذ بضعة شهور، التي تحتوي على لوحات وصور أصيلة للأردن وفلسطين من القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين، والتي تُعدّها الأميرة الدكتورة وجدان علي «من أهم المجموعات الاستشرافية في الشرق الأوسط» [أنظر العدد (٢٢٣) من مجلة المنتدى؛ ص ١٩-٢٣].

زار مقرّ المنتدى، يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٥/١٢/٢٠، وفدٌ من طلبة قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية. وجاءت المبادرة من الدكتور سعد أبو دية، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة [أنظر كلمة أخيرة، ص ١٠٠ من هذا العدد].

والتقى الوفد في زيارته هذه الأستاذ الدكتور همام غصيب، مدير إدارة الدراسات والبرامج في المنتدى. فجرت جلسة مقترحة حول المنتدى وأهدافه والدور الذي ينهض به الفكر العربي المعاصر. كذلك عرج الحضور



سلسلة اللقاءات الشهرية

اللقاء رقم (٢٠٠٦/١)

(بالغة الإنجليزية)

«العراق — IRAQ — راق»

• المحاضر: السيد نوم هيدن

الناشط الأمريكي المعروف في مجالات الحقوق المدنية والعدل والسلام

• أدار اللقاء: الدكتور منذر حدادين

وزير المياه والري الأسبق

(الأربعاء ٢٠٠٦/١/٤)

اللقاء رقم (٢٠٠٦/٢)

المشهد الإسرائيلي الراهن عشية انتخابات الكنيست

• المحاضر: الأستاذ مروان كردوش

مدير الأبحاث في المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات الوطنية

• أدار اللقاء: الدكتور طاهر كنعان

مدير عام المركز وعضو المنتدى

(الأربعاء ٢٠٠٦/٢/١)

اللقاء رقم (٢٠٠٦/٣)

(بالغة الإنجليزية)

A World of More Conflict? Recent Discoveries in the Global Trends in Political Conflict

• المحاضر: الأستاذ الدكتور بيتر فالنستين

أستاذ كرسي داغ همرشولد في بحوث السلام والتفاعلات، جامعة أوهالا، السويد

• أدار اللقاء: الأستاذ حسن أبو نعمة

مدير عام المعهد الملكي للدراسات الدينية

(الأربعاء ٢٠٠٦/٢/٨)





القمة العالمية لمجتمع المعلومات بداية لعصر جديد

د. مصطفى المصمودي

الإنسان على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بحيث تتيسر له إمكانية جمع المعلومات من خلال الشبكات الرقمية ذات القدرة العالية والتكاليف الزهيدة. وسيقام هذا المجتمع على أسس إنسانية هدفها تلافي مظاهر الحيف التي اتسم بها المجتمع الصناعي. ومع انتشار المعلومات وتسارع توليد المعارف، يصبح الإنسان العادي متمكناً من إنجاز الكثير من الخدمات عن بعد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يصبح بإمكان أصحاب القرار توظيف تقنيات الاتصال في الحياة السياسية والدبلوماسية والدفاع الوطني، وغيرها من القطاعات الاستراتيجية. وسيحصل الانتقال نحو «المجتمع ما بعد الصناعي» عندما يبلغ قطاع الاقتصاد

لها منذ طالبت المجموعة الدولية يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بتنظيمها على مرحلتين. فتواصلت التحضيرات حتى انتهت مرحلتها الأولى بجنيف بعد المصادقة على إعلان المبادئ وبرنامج العمل، ثم استؤنفت التحضيرات من جديد حتى وصلت إلى تونس ووصل معها ما لا يقل عن ثلاثة وثلاثين ألف مشارك.

١- التعريف بمفهوم مجتمع المعلومات:

يستشف من المحاولات الأولى للتعريف بمجتمع المعلومات أنه يلي المجتمع الصناعي الذي ازدهر في عصر الاستعمار واتسم بالاستغلال الكاسح لمطامق البلدان الضعيفة. وفي هذا المجتمع الجديد يعتمد

في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الجمعة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، نزل الستار عن مشهد طويل بدأ في جنيف بمقر منظمة الأمم المتحدة في شهر كانون الأول/ديسمبر من سنة ١٩٧٥، وانتهى بتونس بعد ثلاثين سنة. كان اللقاء الأول بمبادرة تونسية لدعوة بلدان عدم الانحياز إلى الاهتمام بموضوع الإعلام والاتصال. وتمر الأيام ثم ينطلق الحوار مجدداً بعد ربع قرن، من المكان نفسه، لينتهي في تونس بصور بيان يعلن عن التزام عالمي ببناء مجتمع جديد يقوم على الإعلام والاتصال والمعلومات.

كان الحمل ثقيلاً وكان المخاض عسيراً. إنها القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي بدأت الاستعدادات



اللامادي نسبة كبيرة من الناتج الوطني قد تتجاوز ٥٠ بالمائة من الحاصل العام.

٢ - المراحل الإعدادية للقمة:

لقد بدأت الاستعدادات للقمة منذ صدور القرار الأممي حول الموضوع. فتعددت الندوات التحضيرية في كل القارات بمشاركة كل القوى الحية، خاصة مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وانطلقت الأعمال من إفريقيا، حيث انعقد المؤتمر الإقليمي الأول بباماكو عاصمة «مالي» في أواخر شهر أيار/ مايو ٢٠٠٢. وتواصلت الاجتماعات الإقليمية في مختلف المناطق، ومنها الندوات العربية التي انعقدت في القاهرة ودمشق ومراكش وبيروت.

وفي الأثناء انعقد ما لا يقل عن ٣٠ اجتماعاً قطاعياً للبحث في مواضيع متعددة ومتنوعة تغطي مختلف قطاعات المعلومات وتتصل أساساً بالقمة. وقد مهدت هذه الاجتماعات لثمانية اجتماعات تحضيرية انعقدت في جنيف وباريس وتونس. وبذلك يكون مجموع المشاركين في مختلف هذه

الاجتماعات ما لا يقل عن ٧٠ ألف مشارك، ومنهم الوفود الذين حضروا المرحلة الأولى للقمة بجنيف. وقد تطرقت هذه اللقاءات إلى جميع المواضيع المتصلة بالإعلام والمعلومات والاتصال ومختلف القضايا الرقمية التي ستكون في صلب مشاغل المجتمع الجديد، ومن ذلك قضايا حقوق الإنسان، وحرية التعبير، والملكية الأدبية، وإدارة الإنترنت والتنوع الثقافي، وحرية الإعلام، والفجوة الرقمية.

٣ - الوثائق الرسمية الصادرة عن المرحلة الأولى للقمة بجنيف:

صدر عن القمة في مرحلتها الأولى بجنيف وثيقتان أساسيتان هما إعلان المبادئ وخطة العمل، بالإضافة إلى بيان تكميلي صادر عن المجتمع المدني.

١ - إعلان المبادئ:

لقد صدر إعلان المبادئ في ٦٧ بنداً. وأكدت القمة من خلال هذا البيان التزام ممثلي شعوب العالم ببناء مجتمع معلومات يقوم على إمكانات مهمة وعلى تقاسم المعرفة، ويرتكز على التضامن العالمي

وعلى تفاهم أفضل بين الشعوب. وقد احتلت المكانة الأولى في هذا البيان المواضيع المتصلة بالعلوم، وبحقوق الإنسان في حرية التعبير والنفاذ المتواصل إلى المعلومات ومختلف التطبيقات الرقمية المتصلة بالتنمية الشاملة.

٢ - خطة العمل:

كانت خطة العمل التي تبنتها القمة ترجمة للرؤية المشتركة الواردة في «إعلان المبادئ»، وبرنامجاً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولتطوير البنى التحتية للمعلومات والاتصالات وتوسيع إمكانية النفاذ، وتطوير المناهج التربوية، وتشجيع البحوث العلمية ذات الصلة، وتنمية الموارد البشرية؛ وكذلك لبناء الثقة وتحقيق الأمان عند استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أما بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد تم التطرق إلى دورها في تحقيق التنمية المستدامة بحيث يجب أن تشمل الحكومة الإلكترونية، والأعمال التجارية، والتعليم، والصحة، والبيئة، والزراعة، ومختلف الأنشطة الاقتصادية.

٣ - الوثائق الصادرة عن المرحلة الثانية للجنة بتونس:

لقد صدر عن اللجنة في مرحلتها الثانية بتونس وثيقتان إضافيتان، وهما التزام تونس وأجندتا تونس لتنفيذ قرارات اللجنة في مرحلتها الثانية.

١- التزام تونس:

لقد جاء في هذا الاستهلال أن شعوب العالم، المجتمعين في تونس من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في إطار المرحلة الثانية للجنة العالية لمجتمع المعلومات، يعلنون عن التزامهم بقرارات قمة جنيف، واستدرك المشاركون في إعداد هذا البيان النقاط التي لم تحظ بالعناية الكافية في إعلان المبادئ، ومن ذلك قضايا الطفولة، والفجوة الرقمية التي تعاني منها المرأة، ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك الحد من الكوارث الطبيعية، وغيرها. وأضاف هذا الالتزام التأكيد على ضرورة التصدي للتهديدات المتزايدة لسلامة الإنترنت وأمنها، والترويج لثقافة عالية للأمن السيبراني. كما دعا البيان الحكومات إلى إبرام المعاهدات من أجل ملاحقة مرتكبي الجرائم في الحيز السيبراني، بغض النظر عن المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة.

ومن جهة أخرى، أعلن البيان عن تصميم القمة على التعامل بصورة حاسمة مع مشكلة البريد الإلكتروني التطفلي، والتعاون في اعتماد نهج متعدد الجوانب لمكافحة هذه الظاهرة، بتوفير التشريعات ووسائل التنفيذ المناسبة وتطوير التدابير التقنية.

٢- أجندة تونس:

لقد قسمت هذه الوثيقة إلى ثلاثة عناصر، وهي وسائل التمويل، وإدارة الإنترنت، ومتابعة التنفيذ.

أ- الوسائل المالية:

أكد المشاركون في هذا الفصل على الحاجة إلى بناء بيئة تمكينية تؤدي إلى نقل التكنولوجيا بما يعود بالنفع المتبادل على الجميع، وتسمح بالانفاذ إلى التكنولوجيا الملائمة المطلوبة دون أي تمييز. ودعا المشاركون إلى الإسراع بوضع آليات مالية محلية للتمويل، وحث جميع البلدان على بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزاماتها الدولية. ورحب المشاركون بإنشاء صندوق التضامن الرقمي، بوصفه آلية مالية مبتكرة ذات طبيعة طوعية، وطلبوا بالسعي إلى الحصول على موارد جديدة للتمويل «التضامني» باستكمال الآليات القائمة.

ب- إدارة الإنترنت:

رأى المشاركون أنه ينبغي إصلاح التقاسم غير المتكافئ لأعباء تكلفة التوصيل الدولي لشبكة الإنترنت، وتحقيق تكلفة معقولة بخفض تكاليف الإنترنت الدولية ودراسة مسألة التوصيل الدولي واستحداث معدات منخفضة التكلفة، مثل أجهزة الحاسوب. وطلبوا بإدخال المزيد من التعديلات على الترتيبات المؤسسية الحالية لإدارة الإنترنت لكي تتماشى المسائل المطروحة مع المبادئ المعلن عنها من طرف القمة، ونادوا من أجل ذلك باتباع نهج تطوري وتدرجي ومواكبة الاتفاق في إطار العمل التنفيذي من خلال منتدى عالمي.

ج- آليات التنفيذ والمتابعة:

لقد طالب المشاركون بوضع التشريعات التي تكفل استقلالية وسائل الإعلام وتعدديتها، واتخاذ التدابير الملائمة وفقا لحرية التعبير، مع مراعاة تقييدات معينة ينص عليها القانون من أجل احترام حقوق الآخرين وسمعتهم، وحماية الأمن الوطني والنظام العام. وأكدوا على ضرورة استخدام وسائل الإعلام للمعلومات ومعالجتها بطريقة مسؤولة وفقا لأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية.

قرارات الخطة العشرية لبناء مجتمع المعلومات وفي منتدى الإنترنت. كما أوكل إلى المكتب العالمى للمجتمع المدنى مهمة المتابعة على المستوى الدولى، والتنسيق مع الرابطات الإقليمية الممثلة له فى مختلف القارات والمناطق الجغرافية.

أما البلديات والمجموعات المحلية التى هى إحدى مكونات المجتمع المدنى، فإنها نظمت مؤتمرين كبيرين بليون (٢٠٠٣) وبلهارو (٢٠٠٥) قبل انعقاد القممين، وأصدرت إعلانين مهمين عبرت من خلالهما عن التزام جميع المسؤولين عن الجماعات المحلية بتنفيذ قرارات القمة.

وهكذا نجح المجتمع المدنى فى إقناع الأطراف الحكومية المتخوفة منه بارتفاع نسبة وعيه، وبخروجه من طور الراهقة إلى درجة النضج والعمل المسؤول البعيد عن الارتجال والتحرك الانفعالى فى الشوارع. وشعرت أغلبية الأطراف الأخرى أن المنظمات غير الحكومية المعنية هي مؤسسات حريّة بالمشاركة الفعالة فى بناء مجتمع المعلومات وفى التآبير الدولية، وأنه يمكن الوثوق بها مستقبلا لرفض المراءوات والإغراءات.

البلديات، وأكدوا على ضرورة اهتمام ممثلى هذا القطاع بمختلف الموضوعات.

وقد اتفقت منظمات المجتمع المدنى الدولى على إصدار «إعلان» خاص بها فى جنيف (٢٠٠٣) بعد ما تبقت من صعوبة تمرير البعض من أفكارها ضمن البيانات الرسمية. فأكد هذا الإعلان على حق المجتمعات فى استعمال البرمجيات المفتوحة والمجانية، وحذر من المبالغة فى منح الاحتكارات الفكرية إلى القطاع الخاص باسم حقوق الملكية الأدبية، مطالبا بربط أي امتياز لفائدة هذا القطاع فى مجالات الإبداع والابتكار بالصالح العام.

كما شارك فى الأعمال التحضيرية بجنيف ممثلون عن المنظمات غير الحكومية العربية، وألفوا فريق عمل، مثل باقي المجموعات الأخرى، للتفاوض والمشاركة فى الاستشارات المهمة التى سبقت انعقاد القمة، فساهم هذا الفريق بكل تألق فى فعاليات القمة بمرحلتها.

وفى قمة تونس تضامن المجتمع المدنى العالمى مع اللوائح الرسمية، وأصدر كذلك إعلانا إضافيا أكد فيه التزامه بالمشاركة الفعالة فى تنفيذ

كما نادوا بتنفيذ تدابير فعالة فى مجال التدريب والتعليم لحفز مشاركة الفتيات والنساء بصورة كاملة فى مجتمع المعلومات. والتزموا بوضع خط هاتفى مجاني وعالمى لمساعدة الأطفال، وبوضع أنظمة للرصد والإنذار باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأعلنوا عن اختيار يوم ١٧ أيار/ مايو من كل عام يوما عالميا للإنترنت.

ومن جهة أخرى، طالب المماركون الأمين العام للأمم المتحدة بأن يقدم تقريرا عن أنشطة تنفيذ مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإنشاء لجنة دائمة لمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وتقييمها كجزء من عملية متكاملة ومنسقة، على أن تقوم كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة بتسيير الأنشطة المتصلة بتخصصها.

٤ - مساهمة المجتمع المدنى:

شارك أعضاء المجتمع المدنى العالمى فى مختلف مراحل إعداد القمة، وفى فعاليتها بجنيف وتونس، وقد مثّلوا ١٦ عائلة أهلية، من ضمنها



بمشاركة من المنتدى الذي عرض تجربته عبر ٢٥ عاماً

الملتقى العربي الثاني للتنمية الإنسانية

مملكة البحرين ٧-٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

يناقش مفهوم الحرية الذاتية ضمن بلورة برامج عملية لتقارير التنمية الإنسانية العربية

رؤية الملتقى

انساقاً مع رؤية جمعية البحرين النسائية في «تمكين كوادراتي» في مسيرة التنمية الإنسانية، سعت الجمعية إلى بلورة تقارير التنمية الإنسانية العربية في برامج عملية تسهم في النهوض بالفرد والأمة، من خلال ملتقى سنوي متجدد يناقش النواقص في هذه التقارير، وتتعاون فيه الجهات المشاركة على تحويل المفاهيم النظرية إلى واقع عملي ملموس. كما تستعرض التجارب العملية الناجحة، وتناقش التحديات والصعوبات التي واجهت الجهات المعنية بتنفيذ البرامج ضمن إطار السعي إلى تمتع الأفراد بالحرية والمعرفة والجمال والرفاء والكرامة الإنسانية، وتحقيق الذات التابع من المشاركة الفعالة في المجتمع. وقد تبلورت أهداف هذه الرؤية بالآتي:

- ١- إذكاء الهمم، وإطلاق الطاقات الإنسانية في الوطن العربي وتوظيفها بكفاءة ليشعر كل فرد بمسؤوليته، ويسعى إلى رفقي ذاته ومجتمعه.

٢- بيان أهمية السعي لمعالجة النواقص الراهنة في الموارد المتعلقة بالمعرفة والحرية وتمكين المرأة، وتجاوز هذه النواقص، بل عكس اتجاهها بتحويلها إلى ميزات ينعم بها المواطن العربي.

٣- تكريس اكتساب المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بفعالية في بناء القدرات الإنسانية في شتى المناشط المجتمعية لتحقيق مجتمع المعرفة.

٤- الإصلاح الذاتي المُفرض إلى بناء قدرة ذاتية فردية، ومن ثم مجتمعية وقطرية تنسج حتى تحقق الإصلاح العربي المنشود لأنه السبيل الناجع والسليم للنهوض بالوطن العربي.

٥- تمكين المرأة العربية، وضمان مشاركتها، وتحرير طاقاتها في إطار المساواة والعدل والإنصاف؛ كونها ركن أساسي من أركان التنمية الإنسانية.

٦- إشراك منظمات المجتمع المدني في السعي لتحقيق



(الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص) في تعزيز الحرية الذاتية.

٧- السعي إلى إدراج الحرية الذاتية كأولوية في برامج عمل المؤسسات العربية المعنية والمهتمة بقضايا الإصلاح في الوطن العربي.

وقد بدأت جلسات المنتدى عقب حفل الافتتاح، الذي حضرته شخصيات رسمية وبرلمانية بحرينية وعدد من الدبلوماسيين، بعرض مجموعة من التجارب الناجحة في مجال إقامة مجتمع المعرفة. فقدت دة. سرور فاروحي، رئيسة برنامج «كن حراً» في جمعية البحرين النسائية، عرضاً حول تجربة حماية الأطفال من الاعتداء والإهمال. وعرض أ. نادر رجب، رئيس قسم الدراسات والبحوث في جمعية التجديد الثقافية البحرينية، تجربة الجمعية في إعادة قراءة التاريخ العربي والإسلامي، وتنقيح التراث الفكري والتاريخي من شوائب الأوهام والتزوير والتحريف. وضمن هذه الجلسة، قدم أ. كايد هاشم، مساعد مدير الدراسات والبرامج في المنتدى، عرضاً حول تجربة منتدى الفكر العربي خلال خمسة وعشرين عاماً (أنظر: ملاحم من تجربة المنتدى في هذا العدد)، متناولاً أبرز معالم المرحلة تاريخياً، ودور هذه المؤسسة الفكرية في التعامل معها، انسجاماً مع أهدافها العامة والروية المؤسسة لها، ومستعيناً بروى سمو الأمير الحسن بن طلال حفظه الله، رئيس المنتدى وراعيه. كما قدمت سمو الأميرة مشاعل بنت فيصل بن تركي بن عبد العزيز، رئيسة مركز إدراك المعرفة للتدريب والتنمية البشرية في المملكة العربية السعودية، عرضاً لتجربة هذا المركز في مجال المساعدة على إدراك المعرفة.

التنمية الإنسانية، وتفعيل دور هذه المنظمات عبر تصميم برامج وخطط تنموية.

٧- تفعيل الحوار الثقافي وتلاقح الأفكار وتبادل التجارب والخبرات بين البلدان العربية لتحقيق مقاصد التنمية.

أوراق الملتقى ومداولاته

اتخذ الملتقى الثاني حول تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٤ من عبارة «الحرية الذاتية جوهر التنمية الإنسانية» شعاراً دالاً على مضامين البحث التي تطرق إليها، من نظرة مؤداها أن أولى خطوات الحرية المنشودة لا تتم إلا عبر فك الأغلال والقيود الكامنة في أعماق الإنسان. ومن هنا توجه الملتقى في أهدافه إلى الآتي:

- ١- إلقاء الضوء على مفهوم الحرية الذاتية المغنية في ثقافة الإنسان العربي، وعلى أهميتها في نيل الحرية المنشودة.
- ٢- إبراز أهمية منظومة القيم الإنسانية في صياغة ثقافة الأمة (لا سيما ثقافة الحرية) لرشد مسيرة التنمية الإنسانية.
- ٣- التعرف على كيفية بناء ثقافة الحرية لدى الفرد وتعزيزها في الأسرة والمجتمع.
- ٤- تناول المحددات الذاتية والمجتمعية للحرية الذاتية وسبل علاجها.
- ٥- بيان أهمية المنظومة المعرفية في البناء الذاتي لثقافة الحرية، ودور المعرفة في تأصيل مبادئ التفكير الحر.
- ٦- بيان الدور العملي لقطاعات المجتمع الثلاثة



إنتاج المعرفة والإبداع والمفاهيم القادرة على الارتقاء بالأمة. وفي الورقة الثانية، وموضوعها «المسلمات الفكرية وأثرها على الحد من حرية الفرد»، تحدثت أ. رابحة الزيرة من جمعية البحرين النسائية، حول مختلف العوامل التي تحد من التفكير المستقل والإبداع، وكيفية التحرر الذاتي من هذه العوائق، وفتح آفاق الحرية الذاتية على مستوى الفرد والجماعة.

وفي تعليقه على ورقة أ. رابحة الزيرة، أوضح أ. كايد هاشم أن العمل لمستقبل تسوده قيم الحرية ويستهدف التنمية الإنسانية يستلزم الدعوة إلى تشريعات وقوانين في الوطن العربي تحمي قيم الحرية من التسلط القيمي المشوه باسم الدين والعشائرية والعادات والتقاليد البالية، وهي مهمة إصلاحية يجب أن تكون في أولويات نشر ثقافة الحرية الذاتية.

أما الجلسة الثانية، فقد تحدث فيها د. علي فخرو، عضو المنتدى، عن «الاستبداد والثقافة القبلية ودورها في تحديد فضاءات التفكير والإبداع وحصرها». ومن أبرز ما جاء في حديثه أن المشكلة في الوطن العربي بالنسبة للحرية هي مشكلة سياسية وليست ثقافية. كما تحدث في هذه الجلسة د. مصطفى حجازي عن موضوع «السلسلة القهرية في التنظيم المجتمعي العربي» من وجهة نظر نفسية (سيكولوجية).

واختتم المنتدى بجلسة لصياغة التوصيات شارك فيها جميع الحضور، حيث توزعوا على مجموعات عمل، كل مجموعة تجتمع على مائدة مستديرة لاقتراح توصيات ضمن عنوان محدد.

وحصّصت الجلسة الثانية من اليوم الأول للملتقى، التي ترأسها دة. وجيهة البحرانة، عضو المنتدى ورئيسة جمعية البحرين النسائية، لعرض أبرز مضامين تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥، وقدمتها دة. فوزية أبو خالد، عضو الفريق الاستشاري للتقرير من المملكة العربية السعودية.

وشارك أ. كايد هاشم في هذه الجلسة بمداخلة تطرّق فيها إلى ضرورة اقتراح تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٥ لوسائل عملية في تطبيق مضامينه على أرض الواقع، وإيضاح العلاقة في مفهوم الحرية بين الفرد والمجتمع والدولة، مشيراً إلى أن تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٤ اتسم بشيء من الغموض في هذه الناحية. كما أشار إلى أهمية مراعاة الواقع الاجتماعي الثقافي، ومدى إحكام المنظومات القيمية العربية نطاقها على التفكير، لا سيما عند رسم سيناريوهات مستقبل الحرية في الوطن العربي، علماً أن تقرير ٢٠٠٤ يشير إلى خيارين مستقبليين يتعدان نوعاً ما عن الواقعية، وهما: المصير الكارثي، والازدهار الإنساني.

أما اليوم الثاني للملتقى، فقد تضمنت جلسيتين: الأولى بعنوان «البناء الذاتي لثقافة الحرية - المعوقات الذاتية»، وتحدث فيها المفكر الإسلامي المجدد د. محمد شحرور، من الجمهورية العربية السورية، الذي تناول في ورقته موضوع «الرقابة الذاتية وأثرها في حرية الفكر واستقلاله». وكانت خلاصة دعوته ضرورة وضع منهجيات جديدة في دراسة الفقه الإسلامي تناسب ظروف العصر وتطورات مفاهيمه، ومراجعة أسس الثقافة الإسلامية لإعادة

مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات / سفارة هولندا

المؤتمر الثامن عشر لمنتدى الفكر المعاصر

حول

الأنسنة والمعرفة ومستقبل الإنسانية في القرن الحادي والعشرين

نوس ٧-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

خطاب الدكتور عبد الجليل التميمي

حضرة الأخ نور الدين حشاد، نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية

حضرة دة. ريتا دولسي رحمن، سفيرة هولندا بتونس

حضرات الوزراء وسفراء الدول الشقيقة والصديقة

حضرة الأستاذ المميز أندري ريمون

ضيوفنا الكرام من أساتذة وباحثين

سيادتي سادتي:

نظرا لما تحدثه من تداعيات سلبية على العلاقات بين الشمال والجنوب. ولمعالجة ذلك، استوجب علينا إرساء حوار مسؤول رفيع المستوى يمكن أن يكون وراء تبني رؤية مشتركة حول مبادئ السلم الاجتماعي والحضاري والديني، كما يمكن أن يتوج بمضامين الاحترام والتفاهم المتبادل، وهو ما سيؤدي بنا حتما إلى تجاوز العداوة وعدم التفاهم التي تسجت عبر التاريخ، وأثرت مباشرة وبقوة على سلوكنا ورواينا وأنظمة تعليمنا، كما يفسر تراجع الأنسنة بشكل واضح.

لقد استوجب العمل سوية، إذ التاريخ يتدافع بسرعة والزمن محسوب علينا، كما وجب عدم التردد والمراوغة للوصول إلى مثل الكونية والاحترام المتبادل والسلم الثمينة جدا لإرساء القواعد الأساسية للتوافق والتفاهم، بقطع النظر عن اختلاف جنسياتنا وحساسياتنا وثوابتنا ومبادئنا السياسية أو الحضارية الدينية.

ومن جهة أخرى، ففي زماننا هذا تثار في كل مكان إمكانية ما بعد العداثة ثم دور العولة اليوم، كما إن تقنيات الإعلام والاتصالات تمثل اليوم وسيلة ناجحة للدول السائرة في طريق النمو لتندرج ضمن السياق التاريخي. وكما هو معلوم، فإن نتائج التطورات التكنولوجية لا توزع بإنصاف على الجميع. وكذا الحال

كثيرة هي الأهداف التي نرمي إلى تحقيقها من خلال تنظيمنا للمؤتمر العالمي الثامن عشر لمنتدى الفكر المعاصر الذي على ضوئه نلتئم هذه النخبة من الجامعيين الباحثين من مختلف التخصصات، وهم المعروفون بكفاءاتهم على التحليل العميق والحوار المسؤول، ليساهموا معنا في المشاركة الفعلية والجديّة في هندسة اجتماعية وعلمية لاجتماع الغد.

إن تاريخ الزمن الحاضر الذي نعيشه الآن يدعونا لمناقشة عدد كبير من المسائل الجوهرية التي أصبحت شغل الإنسانية جمعاء، مثل ظاهرة التعصب، وعدم التسامح السياسي والديني، ورفض قبول التنوع الثقافي والحضاري، والكبرياء المشط في المعاملات، والتحاليل غير المنصفة، وجميعها تعد عوامل غير إيجابية البتة،



الدول العربية، على فضلكم
بمشاركتنا افتتاح هذا المؤتمر. ونحن
نعلم جيدا مدى الأهمية الاستثنائية
التي يوليها السيد عمرو موسى،
الأمين العام، لمثل هذه القضايا
المحورية الدقيقة في العالم العربي،
وسعيه الحثيث لتكثيف الاستشارات
واللقاءات مع مختلف الفئات
البحثية في كل من العالمين العربي
الإسلامي والأوروبي، بل
والدولي.

الشكر أيضا أوجهه إليكم معشر
الباحثين العرب والدوليين لمساهمتكم
بالحضور أولا، وثانيا لمساهمتكم
بتفعيل الحوار العلمي النزهي في
جدلية التواصل والتكامل بيننا
جميعا... ولتأكد الجميع أن هذه
المؤسسة، التي راهنت على التفكير
المعمق وممارسة حرية التعبير
الأكاديمي، لن تألو جهدا من خلال
أنشطتها المختلفة في مواصلة هذه
الرسالة العلمية النبيلة التي لا نبغي
منها شيئا سوى خدمة المعرفة
والحقيقة والحوار الحق، بعيدا تماما
عن الحساسيات السياسية أو العقائدية
المنزمنة، كما هو شأننا في الماضي
والحاضر... فشاركنا من جديد على
حضوركم الكفء هذا، ومشارككم
فعاليات هذا المؤتمر العالمي...
والسلام.

حقا في إزالة سوء التفاهم والصورة
المحزنة واليائسة التي تتضمنها
الخطابات السياسية والأيدولوجية
والدينية والإعلامية، والتي تأتي
دوما على لسان الكثير من القيادات
السياسية والإعلامية عبر العالم. كما
سوف يساعدنا على التغلب على
ظاهرة الطلق العام وعدم الارتياح،
ويحثنا على إرساء ثقافة التعايش
والتفاهم والتوافق، مؤملين من هذا
المؤتمر أن يكون فعلا دافعا حقيقيا
عن مبدأ تعدد حوار الثقافات
وانسجامها وتضامنها، بل وتكاملها،
مع إقرار مبدأ جدوى التنوع في
مضامينها وأبعادها الكونية
الإيجابية.

نقدم شكرنا إليك أيها الباحثة
دة. ريتا دولسي رحمن، سفيرة
هولندا بتونس، على الدعم الذي
تفضلت به لتنظيم هذا المؤتمر، إذ يتم
ذلك بكل شفافية دون التدخل في
الإشكاليات المطروحة للنقاش، أو في
نوعية اختيار المشاركين. وهذا ما
سوف يساهم في منح الشراكة العظيمة
بين الشمال والجنوب دلالة إيجابية
وتفعيلا صادقا لإرساء الحوار
الحق، متعدد التخصصات بين كل
المشاركين. لتتفضلني بقبول عالي
التقدير والامتنان.

إليكم شكرنا أخضره نور الدين
حضاد، نائب الأمين العام لجامعة

مع المعرفة، التي بقيت تماما تحت
سيطرة الدول المتقدمة. لنعمل على
إيجاد توزيع علمي مستقبلي عادل،
وليت ذلك من خلال دينامية وهندسة
جديدة للبحث العلمي للجامعة التي
تبقى، كما وصفها جاك دريدا،
الفضاء الوحيد لصناعة الحقيقة وبثها
والدفاع عنها.

إن العولة لا تعني قطعاً مشاركة
الجميع في تطوير الإنسان. وهذا ما
عانيه في أثناء القمة العالمية لمجتمع
المعلومات المنعقدة الشهر الماضي
بتونس، وأن الولايات المتحدة،
باعتبارها أول قوة في العالم، هي
غير مستعدة للسماح لإدارة عادلة
من طرف الخبراء الدوليين
للإنترنت. إن هذه القمة كانت من
جديد مناسبة لمعرفة الهوة
التكنولوجية الخطيرة التي لا يمكن
قبولها بين دول الشمال ودول
الجنوب، وأنه على الرغم من هذه
التضيقات والمشكلات، فهناك دوما
حلم استوجب تحقيقه، ألا وهو
الخيار ذو النزعة الإنسانية من خلال
نماذج الثقافات والحضارات الكونية
المتعددة.

فالأسفة تمثل اليوم الأمل لحل كثير
من المشكلات، وتجاوز الأوضاع
الصعبة لعدد كبير من شعوب العالم.
ويمكن أن يتم ذلك بفضل التحليل
الهادئ والمعمق الذي سوف يساهم



قطوف دانية

مِزَانُ الْعُمُرِ

الدكتور جبرائيل سليمان جبور

أستاذة شرف في دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى
الجامعة الأميركية في بيروت

أشرف على تحريره

الدكتور ميشال جبرائيل جبور

أستاذ في علم العصب والوراثة
الجامعة الأميركية في بيروت

الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م

الناشر : جمعية أصدقاء الكاتب والكتاب، بيروت - لبنان





المحتويات

الإعداد	5	الثورة السورية - مركز بولاق	88
نورثة - ذكرى العشي الزيدية	9	الثورة السورية - السلطة الفرنسية	92
مصور حياة ودهاء وأمنية	14	الكلمة وإرها	94
دعاء	15	إزيابلي مع الجامعة	97
أمية	17	ملحاحة ثالثة	100
طوبى وأهلي	19	أول رحلة قمت بها	104
الفرزين في بعض كتب الطبخ	20	القاهرة وأيو طروس	109
مدرستي الأولى ويظهر مذهب هالي	23	مع علي إيزابم بلش وأم كتلف	113
عام التخرج في حصص 1911	28	مع مصطفى التماس بالآ	117
الحرب الكبرى الأولى وكيف قضيتها	42	مع عمر طوسون بالآ	120
ساعة حرج	50	خلطة الشاغر	122
أثاني مراراً قبل أن أعرف الهوى	54	رسالتى للمجست	124
فتح القدس في القرنين	57	حياة خيال مطران قلته وسخطه	128
في مدرسة سوق الغرب	59	مع الشيخ إيزابم الشتر	131
بروت سنة 1921	63	موقوف للدكتور طه حسن	135
أنا سرور كامل الصباح	66	مهرجان السوري	137
العبد المودد كوكلي	69	شاب ولا كالشباب	140
الجمال والعاث	72	عصمة أرتال	143
مع الدكتور عبد الرحمن شهبندر	76	لا لسواد عيون الأمريكان	148
قتل أمي في القرد	79	حالات الجلاء في دمشق	152
تأملت قبل أن أأتمل	81	مع حسنة عروس	156
أنا والشعر	84	مكتبة نمرة بالآ	159

العام العشري الثاني بمجمعه

ور لندى ربح عينا	117	العام العشري الثاني بمجمعه	117
سبب حائلون	124	مرستون	124
في أسعد بلد - الله سرك	125	س في ذلك العهد لندى بارود	125
فوق رأسه فيه لندى	126	عنه على التوزيع	126
كرستيا هروس	127	أمناس الجاسر في أروقة	127
في بلد هروس	128	الشيخ مصطفى عبد البرود	128
عروس الشرق	129	الشاعر عمر أبو ريشة	129
في خروج كرج	130	ساعة سارة	130
الهياكل المبرعمة في سبام	131	الشاعرة دروي طروس	131
في الهند - تابع هالي	132	يوم أسمر مع طه حسن	132
في باكستان وسرك حرية الثقافة	133	أنا والاندلس	133
ملحج وحرمان	134	على متن الجبل من الطغوان إلى	134
مع فارس الشروبي	135	بروت	135
مهرجانات في العراق	136	حالات الحبس خشك	136
أصبحت أتمتوزيه ومهرجتها الأولى	137	جوانح آل جهور والندى	137
مهرجانات أسب	138	بين الطريف والندية	138
في إنداعة التمسكة العاشية الألامية	139	حول الشام	139
الجامعة في عينا العشري	140	في روم	140
الجامعة بعد ستة سنة	141	في بلاد أمجاد العرب	141
مطالعات مع أصحاب الطلبة	142	في قصر مطلة - هكذا تكون	142
الزيت يار شوج	143	الطريق	143
مع سببي في الإذاعة	144	في قرطبة الطويلة والندية الجمال	144
أنا وبعض الوهاب	145	إلى السمراء وسنة الشريف	145
أصبح أن اللغة العربية صيا	146	في سويسرا - الرافعة بين النبال	146
سنة 1970 وقاعدتي عن التعليم	147	في جونغ - لاندنيا	147
للذكور	148	في بلد الموسيقي	148
مطالعة أمري سارة	149	في باريس عروس الشن	149
مع الحوادث الأخيرة في لبنان	150	في بلد الكسلي	150
عروس لأعلام	151		

مع عمر طوسون بالآ

لحست أنكر ما أندي دفع بي وأنا في مصر سنة 1930 إلى حلب معلية سمو
الامر عمر طوسون بالآ وكان قد أصغر كتاباً من حلة إيزابم بالآ وكنت أقد
مقالاً عن الوهبية وليل ذلك مع الذي حلي في طلب مقاليته. وأعلمت كاتب
الإذاعة عنده كل ما أراهه وأني وائي مدرسي في قسم اللغة العربية في جامعة بيروت
الأمريكية فني إليه طلي مرعي وعين لي الساعة أخفينة عشرة من يوم لك، لا أذكر
تاريخه. ودعت إلى قصره في الزمكاك، فإذا على باب القصر من الحرس مثل ما ع
أواب قصور الملوك. وكان الحرس بالباس للزركش والصفدي المزحمة اسمع،
واستغنت بالدول فتكلم أحد اخرس مع مدير الإدارة، فأوزع إليه أن يلقى في
ودحت وقد وصلت قبل المردع اللين يسو سبع دقائق

وقادني أحد الحرس إلى مكتب مدير الإدارة متصاحباً وتحدثنا طلياً، ثم حين
بلمت الساعة الحادية عشرة إلا خمس دقائق تلقى لي عرلة الاستقبال غير الشا ع
وصولي ووجودي هذه في المكتب، فأشار علي بأن أقد إليه، فأرشدني طلي إلى قاعة
لاستقبال ودخلت وأنا به واقفاً بقات الطويلة فخلعت وهره بغني، ثم تلقى لي
مقدم وجلسنا نتحدث. وأخذ هو يسألني عن الجامعة الأميركية ومؤسستها وعملها
التشعير وعلاقتها بالجامعة الأميركية التي في مصر، فذكرت له كل ما أعلم عن
ذلك، وشرحت له أن مؤسستها كانوا من الشعير ولكنهم حين أسسوها قطعوا
صنعتهم بالمشعير، وقصروا العمل على التعليم بل إنهم في سنة 1921 عبروا

اسمها من الكلية السورية الاسيحية إلى الجامعة الأميركية في بيروت، ولم أكم عه
أها لا تزال إلى ذلك العهد تنفذ اجتماعات أمية تعليمية في الصباح يتكلم فيها
بعض الأساتذة أو العلما، الزائرين من أميركيين وغيرهم دون أي دعوة إلى التشعير
فحين حصي أو يجلب حاص. وعندها أكننت له أن الجامعة ترمي من وراء هذه
الاجتماعات الصحفية إلى النحية الاخفينة والزربية والوطنية فهي تنق يامد
الشخصية وتنشئة الفرد على حب الحرية والاستقلال ولها فاذ أكثر رجال الحركة
الوطنية في سوريا والعراق وفلسطين ولبنان هم من خرجها وكذلك بعض
رجال الصحافة المشهورين في مصر الذين يبرهم سمو في إدارة المتنفس وأغلام
والأهوام ولم أكر له بين أساء الوشئين في سوريا طلس الحروري
وعبد الرحمن شهبندر وأبنا من خرجي الجامعة فأقسم سمو وقال: أخرف عنها.
وكت سالت مدير مكتب البشا كم من الوقت يمكن أن أنقى في جلس حضرة
فقال لك ساعة طرنا في أشاتها مواضيع كثيرة وبنت في فيه شخصية عظيمة ليس
لكمكة عقله وقبرته من العرش وحسب بل لعلمه واتساع معرفته بتاريخ الأسرة
الحنينية والشرق العربي

وند تلفظ سمو وهانتي كتابه عن إيزابم بالآ وقد دفعه بتوجيهه، وأمرت
بعد ذلك اللقاء أن الأمير عمر طوسون بالآ من أعلم رجال الأسرة الحنينية إن لم
يكن أطعمهم على الإفلاق ومن أعظم أفراد الأسرة للكتابة شخصية وعقيدة. ومن
يبدري لعل ذلك هو الذي حال بين وبين الوصول إلى أن يكون مكر عمر بدل
فؤاد الأول الذي اختره الإنكليز.



المنتدى

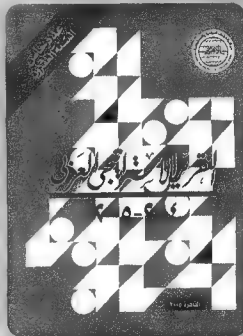
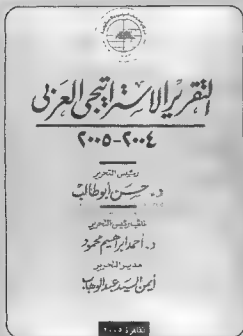
مكتبة

ملا

عدد خاص
السنة العشرون

التقرير الإستراتيجي العربي

٢٠٠٥-٢٠٠٤



وتتجسد إحدى أبرز دلائلها وأكبرها في القدرة على الاستمرارية في إنتاج عمل بحثي وفكري يستند إلى معايير العمل الجماعي المنظم، ويعالج قضايا الوطن والأمة والعالم من منظور وطني عروبي خالص، ويحاول أن يسبر غور الحدث بأكثر قدر ممكن من الموضوعية والنظرة العلمية، ويغوص في تفاصيله الرئيسية، ويضع التصورات الكبرى والتفسيرات المهمة، ويجتهد في استنباط الأحكام واستخراج النتائج. وهو يقدم كل ذلك في صورة معرفية متكاملة

مقتطفات من الافتتاحية

ثروة من المعرفة والفكر الحر

د. حسن أبو طالب

مع صدور هذا التقرير للعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، تمر عشرون سنة كاملة على صدور أول تقرير عربي استراتيجي برئاسة تحرير أ. السيد بسين في العام ١٩٨٦. وهي مناسبة علمية جليلة بكل المقاييس.



المنتدى

مكتبة

من

أثر الثقافة الشرقية على المرأة والرجل

منذ [خسة] وثلاثين ألف عام قبل الميلاد وحتى بزوغ عصر الثقافات العرقية

• المؤلف: جهاد علاونة

• الطبعة الأولى ٢٠٠٦

• طبع بدعم من وزارة الثقافة - عمان /الأردن



هذا كاتب جديد على الساحة الأردنية يفتح لنا آفاقاً رحبة على الماضي السحيق، يغوص في أغوار الأسفار والأساطير ليستخرج لنا منها ما هو جديد علينا ومثير للدهشة، ولما نجد كتاباً في إنتاجنا الحديث يجمع بين جدية الموضوع وعنصر التشويق.

كتاب «الثقافة الشرقية...» إطلالة سريعة على تلك الثقافة الغنية، لكنها إطلالة متنوعة. وهذا يجعلها مينة بالتشويق لما تتضمنه من معلومات وحسن التحليل والتعليق، وقد حاولت أن أبرز بعض هذه القسبات على هوامش الكتاب.

وبحسن الاستعادة عندما يتحدث. وبهذا فهو يسلب أسماع السامعين في كل موضوع يطرحه.

إن الثقافة الشرقية هي أساس أصيل لثقافات العالم. ومن الجدير أن يهتم بدراساتها ونشرها الكتاب العرب أصلاً. لكننا للأسف نجد قصوراً كبيراً من جانب كتابنا ومفكرينا، فمكتبتنا الحديثة تفتقر افتقاراً شديداً للمؤلفات عن هذه الثقافة. ومن هذه الناحية يضع هذا الكتاب لبنة في أساس المؤلفات في هذا الجانب، ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب.

[من مقدمة: محمد عابد طيفاشات]

من مأخذي على الكتاب كثرة الاستطراد من موضوع إلى موضوع. وهذا من طبيعة الكاتب التي أعرفها. فهو منقلب المزاج سريع التغير، لكن هذا التغير أعطى الكتاب تنوعاً يناسب العصر الحالي - عصر السرعة والتغير.

إنني، وأنا أقدم هذا الكتاب، من منطلق معرفتي الشخصية له، أقول إنه إنسان بسيط، عفوي الطيبة، مرح المزاج، عاشق للكتاب. فحيثما سار، فلا بد من أن يمر على المكتبة، يقرأ في كل موضوع، يحدهو عشقه الدائم للأساطير والتراث القديم. وهو يمتاز بجودة الحفظ لكل ما يقرأ،



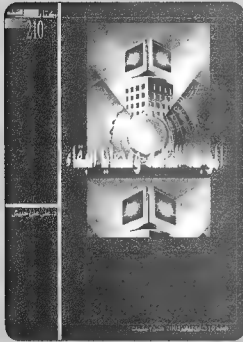
المنشور

مكتبة

من

كتاب الأهرام الاقتصادي

الموجة الثالثة وقضايا البقاء



• المؤلف: د. علي علي حبش

• العدد ٢١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥

• مطابع الأهرام التجارية - جمهورية مصر العربية

محتويات الكتاب

الفصل الأول:

• التعليم في القرن الحادي والعشرين.

الفصل الثاني:

• التنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي.

الفصل الثالث:

• المكوّن التكنولوجي في النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع:

• جودة البيئة بالإنسان وللإنسان.

الفصل الخامس:

• الإنسان المصري والموجة الثالثة.

الفصل السادس:

• نحو مجتمع المعرفة.

من مقدمة الكتاب

كتاب جديد تقدمه هذا الشهر من خلال سلسلة كتب الأهرام الاقتصادي. كتاب يرصد الدافع، ويستشرف آفاق المستقبل... إنه كتاب يقدم فيه مؤلفه العالم الجليل الدكتور علي حبش تحليلًا للعصر الجديد الذي نعيش فيه... عصر

العولمة والثورة التكنولوجية... عصر العلم والمعرفة...

عصر المعلومات.

ما هو شكل هذا العصر؟ وما هي أهم المتغيرات فيه؟

وما هو موقفنا فيه؟ وما هي أهم شروط البقاء فيه؟

أسئلة كثيرة تطرح خلال الصفحات القادمة مع إجاباتها

والتنبؤات بما سيكون عليه عالم الغد.

[رئيس التحرير]

سلسلة كتب الأهرام الاقتصادي





المنتد

مكتبة

من

تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين

• المؤلف: د. محمد السيد سليم

• الطبعة الثانية ٢٠٠٤

• دار القجر الجديد للنشر والتوزيع

تطور السياسة الدولية

في القرنين التاسع عشر والعشرين

تأليف

الدكتور / محمد السيد سليم

أستاذ

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

طبعة ثانية

(إعداد و تنسيق)
د. هاجر عبد الله لسان و هاجر
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

موضوع هذا الكتاب هو تطور السياسة الدولية خلال الحقبة الممتدة منذ انعقاد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥، وحتى نهاية الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩١. ويعرض الكتاب لتطور السياسة الدولية في إطار مفهوم مستمد من نظرية العلاقات الدولية بعد عرض المناهج التي سبق استخدامها لدراسة هذا التطور. وقد تم تقسيم الفترة الزمنية التي يغطيها الكتاب استناداً إلى تحديد نقاط التحول المحورية في السياسة الدولية، مع رصد الخصائص العامة للسياسة الدولية في القرنين التاليين للحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

عصر القطبية الأحادية والعولمة، مع خاتمة عامة توضح الاتجاهات العامة والدلالات النظرية لتطور السياسة الدولية عبر القرنين التاسع عشر والعشرين، والدروس المستفادة منها.

كذلك يشمل الكتاب مجموعة من الوثائق المهمة التي تتضمن أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي أثرت على تطور السياسة الدولية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

[من مقدمة الكتاب]

وفي كل فترة تاريخية يتم تحديد عناصر النسق الدولي، وهي الوحدات والبنیان والمؤسسات والعمليات السياسية المركزية، لتفسير فهم كيفية تطور العناصر عبر الفترة الزمنية التي يغطيها الكتاب، مع تضمين كل فصل خلاصة عامة لأهم معالم السياسة الدولية في الحقبة محل البحث. ويتضمن الكتاب خمسة عشر فصلاً تشمل فصلاً يوضح الإطار المفاهيمي للدراسة، وفصلاً ثانياً يلخص تطور السياسة الدولية والقوى المؤثرة فيها منذ صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨ وحتى مؤتمر فيينا، وفصلاً ختامياً يعرض لمآل تطور السياسة الدولية بعد نهاية الاتحاد السوفييتي، أي في



المشروع

مكتبة

من

حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي

• تحرير: أ.د. محمد السيد سليم

• الناشر: مركز الدراسات الآسيوية/ جامعة القاهرة



يتألف الكتاب من ثلاثة عشر فصلاً يتناول الفصل الأول منها، الذي كتبه الدكتور عصام حمزة، أصول حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي. وقد استعرض المؤلف ثلاثة منعطقات حضارية كبرى في تاريخ اليابان هي: الهيمنة الحضارية الصينية على اليابان، وتلقاها تجربة التفاعل الياباني مع الحضارة الغربية، وتوازي مع هاتين الخبرتين التفاعل الياباني التاريخي مع الحضارة الإسلامية. وشرح الباحث الطامح اليابانية ومطامح الدول الإسلامية من هذا الحوار، وشروط وأليات نجاح هذا الحوار. وقد استطرده د. محمد السيد سليم في الفصل الثاني في إيضاح شروط نجاح حوار الحضارات عموماً، وبين اليابان والعالم الإسلامي خصوصاً، مشيراً إلى التواحي المفهومية والمؤسسية اللازمة لتحويل هذا الحوار من مجرد تبادل للأحاديث في غرف مغلقة إلى أن يكون حواراً منتجاً للمعرفة التي توضح رؤى اليابان والعالم الإسلامي للقضايا الجديدة في عالم اليوم. كذلك استطرده مدحت أيوب في الفصل الثالث موضحاً سياسات اليابان تجاه القضايا الأساسية التي تهم العالم الإسلامي، وهي القضية الفلسطينية وقضايا أمن الخليج العربي وكشمير وغيرها، باعتبار أن تلك السياسات توفر إطاراً من المصالح المتبادلة بين الطرفين.

وفي الفصلين الرابع والخامس قدم السيد صدقي عابدين

و.د. مصطفى منجود دراستين حول الرؤى اليابانية لتسوية ورؤى العالم الإسلامي لتلك الظاهرة، على التوالي.

ونرجو أن يكون هذا الكتاب فائدة لدراسات أخرى عن حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي. ذلك أن مصالح الطرفين تتعلق بوضعها في ظل عالمي تسيطر عليه قوة عظمى واحدة.

[من مقدمة المحرر]





توفيق أبو بكر: آراء تبقى

توفيق أبو بكر للعبارتين الآتيتين:

يقول الكاتب العربي الطرطوشي:

[[علموا أن المستشير، وإن كان أفضل من الشير، فإنه يزداد برأيه رأياً، كما تزداد النار بالحطب ضوئاً. فلا يقدف في روعك أنك إذا استشرت الرجال، ظهر للناس منك الحاجة إلى رأي غيرك، فيقطعك ذلك عن المشاورة، فإنك لا تريد الرأي للفرح به، لكن للاقتناع به. وإذا أردت الذكر، كان أفسح لذكرك، وأحق عند ذوي الأنياب لسياستك، أن يقولوا لا ينفرد برأيه دون ذوي الألياب من إخوانه]].



يقول الكواكي:

[[الاستبداد أعظم بلاء، يتعمل الله به الانتقام من عباده الخاملين، ولا يرفعه عنهم حتى يتوبوا توبة الأنفة. نعم، الاستبداد أعظم بلاء لأنه وباء دائم بالقتل، وجذب مستمر بتعطيل الأعمال، وحريق متواصل بالسلب والغصب، وسيل جارف للعرمان، وخوف يقطع القلوب، وظلام يعمي الأبصار، وقصة سوء لا تنتهي، وهذا صريح معنى: «كما تكونوا يُولَ عليكم». الكتاب يعكس في جزء كبير منه عبارة طالما ردها الراحل وكرر كتابتها على ثنايا أوراقه: (الحقيقة نسبية وشكية، الحقيقة مؤلفة ومشروطة، النظرية حقيقة طالما لم تظهر نظرية أخرى).

[للتقدمة]

- إعداد: مركز جنين للمدراسات الاستراتيجية
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥
- مطابع الدستور التجارية

وفاء وإحياء لذكرى المفكر والكاتب السياسي توفيق أبو بكر، وتوثيقاً لجزء من مقالات أحد رموز الصحافة الفلسطينية والعربية وأعدتها، نقدم هذا الكتاب، الذي جاءت مقالاته مرئية «من الأقدم إلى الأحدث»، ليلاحظ القارئ كيف كانت مطالبه بالاعتدال وبناء الدولة الفلسطينية ضمن معايير بناء وإنجاز

مختلفة عن مرحلة الثورة. تلك الأفكار التي نادى بها أبو بكر، ومثلت وجهة نظر الأقلية في وقت من الأوقات، تحولت إلى مطالب الأغلبية، وبدأت الأمور تتحى باتجاه آخر نادى وحلم به أبو بكر طوال حياته.

ولتقدم هذا الكتاب، اخترنا أن تكون كلماتها الأكثر تعبيراً عن فكر توفيق أبو بكر وألمه. ولهذا الغاية، لم نجد ما هو أكثر تعبيراً عن مكونات نفس الراحل الكبير سوى كلمات خطها بقلمه فيها بعض من أفكار الكواكي والطرطوشي... إنها كلمات وجدناها على قصاصات ورقية حملها «أبو بكر» قادمًا من رحلته الأخيرة من بيروت، حيث كان قد شارك في مؤتمر حول المجتمع المدني في العالم العربي مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

«فكرة مهمة حول الديمقراطية» هو الاسم الذي أعطاه الراحل





المنشور



مكتبة

من

تأميم شركة قناة السويس دراسة في عملية اتخاذ القرار

• المؤلف: د. محمد السيد سليم

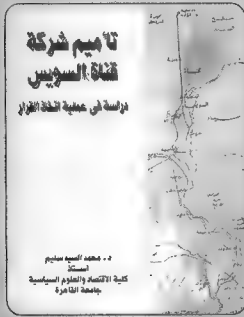
• الطبعة الأولى ٢٠٠٢

• دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع

مقدمة الكتاب

ما هو الجديد الذي يمكن أن يقدمه كتاب عن عملية تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ بعد مرور حوالي نصف قرن على التأميم؟ لعل أول جديد يقدمه الكتاب هو أنه يقوم بتحليل منهجي لعملية التأميم من زاوية عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لاستخلاص دلالات القرار بالنسبة للمحاذير التي ينبغي الاهتمام بتفاديها في تلك العملية، والإيجابيات التي ينبغي التركيز عليها لتعظيم عوائد عملية اتخاذ القرار. من ناحية ثانية، فإن الكتاب يتضمن مجموعة من الوثائق المتعلقة بقناة السويس وعملية التأميم، بما في ذلك وثائق تنشر لأول مرة، ومنها الوثيقة التي تتضمن الدراسة التي أعدها مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس عن استيلاء الشركة على حصص مصر في عوائد القناة، وقدمها رئيس المكتب إلى الرئيس عبد الناصر قبل اتخاذ قرار التأميم مستخدماً أياها لتقديم بديل لقرار التأميم. كذلك مذكرات الدكتور مصطفى الحفناوي عن عملية التأميم، وهي تنشر لأول مرة. ويقدم الكتاب الوثائق التي تشير إلى أن تأميم شركة قناة السويس كان مخططاً له منذ بدء الثورة سنة ١٩٥٢، وأنه لم يكن مجرد رد فعل لمحلب الغرب عرض تمويل مشروع السد العالي، وأن هذا المحلب كان مجرد المناسبة التي اتخذت لإعلان القرار.

كذلك، فإنه من خلال الدراسة المقارنة للوثائق، يلقي



الكتاب أضواء جديدة على الأسئلة المتعلقة بكيف ومتى عرف عبد الناصر بسحب عرض تمويل مشروع السد العالي، ومن كتب مشروع قانون التأميم، وما هي البدائل التي عرضت على عبد الناصر قبل اتخاذ قرار التأميم، وهل كان على عبد الناصر أن ينتظر حتى استلام شركة قناة السويس مع انتهاء عقد امتيازها سنة ١٩٦٨؟

ويتضمن الكتاب عشرة فصول توضح الإطار النظري لتحليل عملية اتخاذ القرار، وتطبق هذا الإطار على عملية اتخاذ قرار التأميم وتستخلص دلالاته.

[من مقدمة الكتاب]





المجلة

مكتبة

ص ١

مجلة

شؤون الأوسط

العدد ١٢٠ من فصلية شؤون الأوسط (خريف ٢٠٠٥)



كتب الافتتاحية رئيس التحرير بعنوان «في مواجهة التحالف الدولي». وكتب سيد حميد موسى «مرحلة جديدة في الملف النووي الإيراني».

ندوة العدد عن التحولات الإقليمية في لبنان وفلسطين وإيران شارك فيها اللواء المتقاعد ياسين سويد والدكتور سمير كرم والدكتور غسان العزي، وأدارها محمد نور الدين.

ملف العدد تناول «العولمة: الثقافة والمقاومة»، وساهم فيه: المنجي بوسنينة «مركزات أساسية لحوار حقيقي بين الحضارات»؛ وكمال حماد «العولمة العسكرية: من أفغانستان إلى العراق»؛ والحسين الإدريسي «الدولة النامية والأسماح العالمي»؛ وبركات محمد مراد «ثقافة المجتمعات في مواجهة العولمة»؛ وزينب نصار «المقاومة في العولمة».

حوار العدد أجراه محمد نور الدين في بلغاريا مع البروفيسور يوردان بيبف حول «النظام الدولي والإسلام والغرب».

وفي باب دراسات ومقالات كتب كل من: خالد غزال «السياسة الإمبريالية الأمريكية: العدوانية الكاملة»؛ ورضوان زيادة «النظام السياسي العربي وأزمة التغيير»؛ وعادل مصطفى أحمد «تطوير قناة جونقلي وإدارة الموارد في حوض النيل».

وفي التقارير كتب محمد نور الدين عن «هويات تركيا

الثلاث أو اللاهوية»؛ وعفيف عثمان عن «انتخاب نجاد والمساءلة النووية في الصحافة العربية»؛ وحلقة نقاش عن «الواقع الفلسطيني: تحديات وأفاق».

وفي باب قراءات راجع محمد رشاد الشريف كتاب دان شفتان «الفصل الإجباري»، وغازي شعيا كتاب جورج حجار «أمريكا في طور الرايح الرابع».

[مركز الدراسات الاستراتيجية]





تنعى أسرة منتدى الفكر العربي بمزيد من الحزن والأسى
فقد الأمة العربية ودولة الكويت

سمو الشيخ

جابر الأحمد الجابر الصباح

وتتقدم من الشعب الكويتي الغالي بأصدق مشاعر العزاء والمواساة؛
سائلة المولى العليّ القدير أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جنانه.
إنّا لله وإنا إليه راجعون



تنعى أسرة منتدى الفكر العربي بمزيد من الحزن والأسى
فقد الأمة العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة

الشيخ

مكتوم بن راشد آل مكتوم

وتتقدم من الشعب الإماراتي الغالي بأصدق مشاعر العزاء والمواساة؛
سائلة المولى العليّ القدير أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جنانه.
إنّا لله وإنا إليه راجعون





تنعى أسرة منتدى الفكر العربي بمزيد من الحزن والأسى
فقيه الأمانة العربية ومملكة البحرين

سمو الشيخ

فيصل بن حمد آل خليفة

(نجل الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين)

وتتقدم من الشعب البحريني الغالي بأصدق مشاعر العزاء والمواساة؛
سائلة المولى العليّ القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جنانه.
إنّا لله وإنا إليه راجعون

كتاب هذا العدد

أ.د. جميل جريسات

استاذ العلوم السياسية والإدارة
العامة/جامعة فلوريدا الجربية
وعضو المنتدى

هاتف: ٠٠١-٨١٣٩٧٤٢٢١٥

jreisat@chumal.cas.usf.edu

أ.د. عدنان بدران

رئيس وزراء الأردن السابق
وعصو المنتدى

خو: ٠٧٧٧-٥٣٢٤٣٤

فاكس: ٠٠٩٦٢٦-٥١٦٥٢٨٠

nbadran@wanadoo.jo



أ. عبد الله علي العليان

كاتب وباحث من عمان

خو: ٠٠٩٦٨-٩٩٤٩٨٩٧٦

فاكس: ٠٠٩٦٨-٢٣٢٩٣٩٠٩

alanyan@yahoo.com

أ.د. سعد أبو دية

استاذ العلوم السياسية
الجامعة الأردنية

فاكس: ٥٣٤٥٧٥٨

خو: ٥٧٧٥٩٦٨-٧٩-٩٦٢٢

abudayeh12@yahoo.com

أ.د. حميد الجميلي

استاذ الاقتصاد والعلاقات

الاقتصادية الدولية

أكاديمية الدراسات العليا

طرابلس؛ ليبيا

أ.د. كامل أبو جابر

عصو مابق في مجلس الأعيان

هاتف: ٠٠٩٦٢٦-٤١٢٨٣٣٠

ص.ب ٥٤٠٧ - عمان - الأردن

kamajjer2000@yahoo.com



أبجديات العمل السياسي

بقلم : الدكتور اسعد عبدالرحمن

مقولة : كل شيء يهون من أجل عيون الولايات المتحدة الأمريكية الزرقاء. فهي سرعان ما ستكاد الإعتدال العربي (ومن ضمنه الفلسطيني) باعترافلها بالحق العربي ومنظمة التحرير، أو هي ولا شك، وفي أسوأ الأحوال، ستدخل معنا في محادثات تشكل بعدها الأدنى اعتراضاً صريحاً أو ضمناً بالمنظمة، وقد استمر ذلك البعض مقدراً أن يكون ذلك أيضاً بمثابة خطوة أولى تعقبها خطوة الضغط على إسرائيل على غرار ما حدث عام ١٩٥٦. فعلاً كانت النتيجة؟ إدارة ظهر كاملة لنا من قبل الإدارة الأميركية؟ لا، بل طعنة أو طعنات في ظهورنا عبرت عن نفسها ليس بآرقام الموقف السياسي المعادي لمستمر، ولا بتعدد الفيتوات ضدنا في مجلس الأمن فحسب، وإنما عبرت عن نفسها أيضاً بآرقام قيمة المساعدات والهيئات الاقتصادية العسكرية الأمريكية المتكررة والمتزايدة لإسرائيل.

ومع كل هتير أميركي ضد الحق العربي، كنا نسارع إلى الاحتجاج اللغوي الأجوف كخطوة أولى، ثم إلى تقديم تنازل جديد كخطوة كائنة نهدد بالعودة لاستخدام سلاح اللفظ ضد الولايات المتحدة والغرب الراسعالي... وينتهي برغم نسبة انتاج نطقنا وعرضه في أسواقهم. ثم يأتي الفيتو الثاني أو المساعدات الجديدة لإسرائيل، فنرخص أسعار نطقنا. ثم يأتي الفيتو الثالث مع مزيد من الهيئات لإسرائيل. فنقوم بأعلام الولايات المتحدة باستعدادنا للغوري لأرجاع عوائد النفط التي جنيناها (إلى منقروعة) منهم. كيف؟ عن طريق إبداء جاهزيتنا لشراء الأسلحة من ترساناتهم العسكرية، حتى لو كانت هذه الأسلحة من الدرجة الثانية أو الثالثة. وفي هذا السياق، نوهم أنفسنا بأن الغرب عموماً و/أو الولايات المتحدة خصوصاً يستفيد لنا "صفحة سياسية متوازنة مقابل الصفقة" أو الصفقات العسكرية المجزية لها. وتتجلى هذه الصفقات السياسية في طلباتنا المستمرة بأن نقدم لإسرائيل ولهم التنازل في أثر التنازل حتى غدونا جالسين سياسياً "على البلاط"...

ومع ذلك، نحن ما نزال - وبيا للغاية - نتلقاها دائماً بموقف الولايات المتحدة ولا نتوقف لتتناول في حقيقة الأمر كي نتعلم، بل أن البعض منا ما فهم يتكلم للولايات المتحدة الأمريكية الأعداء على أساس أن إعلاناً ضعيف و/أو على أساس أن اللوبي الصهيوني قوة "لا يفلحها غلاب"... فمن - يا ترى - نتوقف لتتناول في حقيقة الوضع ولكي نتعلم، قمنا بجديد، أبجديات السياسة والعمل السياسي؟

ش في خلقه شؤون. فمن الناس من يحب التعامل مع الحقائق والأرقام، ومنهم من هو مغرم بأن يتعاطى مع التخيلات والأوهام. وباعتبار أننا نعيش على امتداد الوطن العربي في أجواء من الحرية والديمقراطية، يبدو أمراً مرموفاً أن يعترض الواحد منا على رغبات، وربما "مرايات"، الآخرين وبالأذات عندما تكون حالة عشق الأوهام مقصورة على الصيريات الخاصة بهؤلاء وخارج دائرة حقل العمل العام، وفي مثل هذه الحالة، لا حق لنا ولا لغيرنا بالإعتراض على ما اختاره بعض الناس الذين يستمتعون ببناء قصور في الهواء، ويتلذذون في الغوص بعيداً في أحلام اليقظة، فهو بالتأكيد حقهم المصان الذي كفلته لهم جميع الدساتير الديمقراطية وجميع مستشفيات الأمراض العصبية والعقلية كذلك.

أما أن تتساقب النظم والمنظمات السياسية والعسكرية العربية وراء السراب نتيجة أوهام هذه القيادة أو تلك، أو بالأحرى نتيجة أوهام هذا القائد أو ذاك، فإن الأمر عندئذ يستدعي منا وقفة وفي هذا السياق، فإن الساحة العربية مليئة بالأوهام والمزعمين وفي شتى الشؤون والقضايا والهجوم السياسية والاقتصادية بل والعسكرية والنزرب فوراً مثلاً واحداً يوضح هذه الحقيقة : فقد اعتقد البعض منا بأن إيجابيات حرب ١٩٧٣ أقررت حالة يمكن معها تطبيق انتصارات في مجال العمل السياسي / الدبلوماسي في موضوع الصراع العربي / الصهيوني وعلى أساس أن إسرائيل ومعظم أطراف العالم الغربي (والأمريكي منه على وجه الخصوص) قد أصبحوا جاهزين للإعتراف بالحقائق العربية ومن ضمنها الفلسطينية. ولذلك، بدأت أوساط هذا البعض تسعى بداب - بعد مناداتها بالصاخبة بالواقعية والبراغماتية - من أجل كسب و/أو تهديد الولايات المتحدة، وطماننة إسرائيل إلى أننا دولاً عربية ومنظمات قد تخليتنا وإلى الأبد عن الكذوبة سمي العرب لرمي اليهود في البحر. ولذلك، قمنا - كي لا نحدد ونقول قام ذلك البعض - بصياغة المشاريع والمبادرات والقرارات المتلاحقة (العربية والفلسطينية) التي استهدفت اظهار مغولييتنا وواقعتنا الجديدة.

ويشهد الله أننا نتبعنا بجرأة على امتداد الحقبة الأخيرة فقد تجاوزنا الخطوط البرتقالية جميعها ووجدنا بعضنا وقد دخل دائرة الخطوط الحمراء في العلاقة مع الولايات المتحدة. وكان الزعم لدى البعض، والعذر لدى البعض الآخر، والتبرير والتهاون لدى البعض الثالث، يتكفي باستمرار على

أخبار المنتدى في شهر

● الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي

استضافت الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي الى العضوية المؤازرة للمنتدى، ويضم المجلس ست دول عربية هي المملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وكات أمانة المجلس قد استضافت الهيئة العامة للمنتدى في ابريل ١٩٨٥ بالرياض

● ومعهد الكويت للأبحاث العلمية

كذلك وافق معهد الكويت للأبحاث العلمية على الإصمام كعضو مؤازر لمنتدى الفكر العربي دعماً له ونظماً من الأيمان العميق بأهمية الأهداف التي يسعى المنتدى لتحقيقها ومعهد الكويت للأبحاث العلمية هو أعز مؤسسات البحث العلمي في الخليج، ويقدم خدمة ممتازة للعلماء الكويتيين والعرب في العلوم الحديثة والتطبيقية، ويمدده العام هو الدكتور عدنان شهاب الدين عالم الطبيعة الحيوية المعروف

● الحوار العربي الأمريكي الثاني

انعقدت في مقر المنتدى بعمان يومي ٧ و ٨ كانون الثاني/يناير الماضي مدوة الحوار العربي الأمريكي الثاني بالتعاون من منتدى الفكر العربي ومعهد المشروع الأمريكي وهو أحد مراكز الفكر الاستراتيجي الرئيسية في الولايات المتحدة، ومقره واشنطن، وهو معروف بارتباطه بالحرب الجمهوري (الحاكم) وقد افتتح سمو الأمير حسن ورئيس المنتدى نشاطات هذه المدوة وشارك فيها واشتملت الندوة على ثلاث جلسات عمل خصصت الأولى لموضوع الصراع والتعاون بين الحضارات حيث تكلم الدكتور روبرت جيليلين من جامعة برينستون وعقب عليه الدكتور جواد العناني، مدير عام المستشارين الإداريين، وخصصت جلسة العمل الثانية لموضوع أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط حيث تكلم الدكتور روبرت برانجر نائب رئيس معهد المشروع الأمريكي وعقب عليه الدكتور اسعد عبدالرحمن رئيس مؤسسة عبد الحميد شومان، أما الجلسة الثالثة فقد عالجت موضوع السياسة الخارجية كعملية سياسية مستمرة وتكلم فيها السيد هارولد سلونجر وكيل الصريحة الأمريكية الأسبق وعقب عليه الدكتور كامل أبو جابر من الجامعة الأردنية وفي هذا العدد من النشرة استعراضاً لحاصلات الأوراق المقدمة

● التكنولوجيا المتقدمة وفرص العرب للدخول في مضمهرها

انعقدت في مقر المنتدى بعمان يومي ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير الماضي ندوة التكنولوجيا المتقدمة وفرص العرب للدخول في مضمهرها وقد افتتح الندوة سمو الأمير حسن وعقدت فيها أربع جلسات عمل قدم د. انطون زحلان - مستشار في لندن في الجلسة الأولى ورقة عمل بعنوان افكار في شأن التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة وعقب على الورقة كل من د. فخري الداغستاني رئيس الجمعية العلمية للملكة - الأردن، د. عادل ثابت مستشار العلوم والتكنولوجيا - اليكسو - تونس، وفي الجلسة الثانية قدم د. اسلمة الخولي ورقة عمل بعنوان التكنولوجيا المتقدمة وفرص العرب للدخول في مضمهرها وعقب على الورقة كل من د. المهدي المدجزة، د. ابراهيم درازان، د. عصام الدين جلال، د. يحيى سوريعة

واستعرضت الجلسة الثالثة وجهات نظر محددة اسهم فيها د. عبداللطيف بنشون، د. عدنان بدران، د. عدنان شهاب الدين، د. فخري الداغستاني وكانت الجلسة الختامية مفتوحة لمصاغة الخطوط العامة لاستراتيجية عربية للتقدم التكنولوجي ودور الاكاديميين ومراكز البحث العلمي والتكنولوجي وتكلم فيها د. عبدالله الدباغ، د. عدنان شهاب، د. علي الشمالان، د. علي كنان، د. فخري الداغستاني، ود. عدنان شهاب الدين و د. عبد السلام المجالي، وبعد آخر من المشاركين، وقدمت فيها اقتراحات محددة بشأن التحرك قفرياً وقومياً سمو تولية القاعدة التكنولوجية العربية، ويوضع مسألة التكنولوجيا المتقدمة على جدول أعمال القيادات العربية على أعلى المستويات

● مؤتمر اسرائيل والعلاقات الإسرائيلية - الأمريكية في الفترة ١٢ - ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، انقد مؤتمر اسرائيل والعلاقات الإسرائيلية - الأمريكية في مكتب ارتباطات جامعة اليرموك بعمان، الذي ينظمه مركز الدراسات العبرية في جامعة اليرموك الأردنية

وقد افتتح المؤتمر سمو الأمير حسن ولي عهد الملكة الأردنية الهاشمية بخطاب سياسي كما ان الدكتور سعد الدين ابراهيم أمين عام المنتدى ترأس إحدى جلسات العمل

وشارك في المؤتمر عدد كبير من المفكرين واساتذة الجامعات من العرب والأمريكيين التخصصين بدراسات الشرق الأوسط والشؤون الإسرائيلية



د. سعد أبو دية*

تشدد جميعاً فخرهم، أو تالين جميعاً فخرهم. لكن تكون أنت أقرب إلى الضاظة والظلة، وأكون أنا أقرب إلى الرفاة والرحمة. فإذا هرب هارب من باب، وجد باباً آخر ودخل فيه ... الخ).

وهكذا فإن السياسة هنا هي معاملة، وهي دبلوماسية، ومعاوية كان دبلوماسياً فذاً وقد استند (نسوس) بمعنى تعامل.

أما عبد الملك بن مروان، فقد عرف السياسة تعريفاً مباشراً، وعندما سأله ابنه الوليد: ما معنى السياسة؟ قال: هي (اقتناء قلوب العامة بالإنصاف لها، وهيبة الخاصة مع صدق مودتها، واحتمال هفوات الضائع).

وتلاحظ أن السياسة هنا هي تأثير ودبلوماسية، والتأثير إذا أجبرت دولة (أ) دولة (ب) على عمل معين، سواء رغبة (ب) في ذلك أم لم ترغب، دون استخدام القوة الفيزيائية، فهذا تأثير. وقد عرف الأستاذ الأمريكي ولش W. Welsh السياسة تعريفاً مشابهاً عندما ذكر في كتابه دراسة السياسة *Studying Politics* أن السياسة هي تأثير.

والحقيقة إن الدبلوماسية هي تأثير، وهي جزء من السياسة، فالسياسة مبادئ عامة وأفكار وتشريع، والدبلوماسية تنفيذ.

وعودة إلى موضوع، فقد ذكر كتاب *كلمة ودمعة* شيئاً عن فهم رجال تلك الفترة لمعنى السياسة بأنها تربية وترويض؛ إذ إن المقصود من الكتاب أن يكون كتاباً لتربية الناس وترويضهم.

وأخيراً لا بد أن أقول إن السياسة لفظاً جاءت من فعل السائس؛ إذ يسوس الدواب. وقيل إن السوس هو الطبع، ويقال فلان مجرب ساس وسيس عليه. وهكذا نلاحظ أن المعنى اللفظي يرتبط بالتربية والترويض أيضاً، والمهم أن الدبلوماسية هي تنفيذ السياسة، والبعض يخلط بينهما فيقولون السياسة العربية فاشلة، والحقيقة إن الدبلوماسية هي الفاشلة في معظم الأحيان.

السياسة في اللغة الانجليزية جاءت من كلمة Politics، وتطورت الكلمة تدريجياً من كلمة (Polis)، وهي مدينة دولة والدينة الدولة، مثل أثينا وإسبارطة ومكة ويثرب. وكلمة دبلوماسية بالإنجليزية هي من كلمة Diplomacy، وهي في الأصل (الورقة المطوية)، ثم أصبحت تطلق على كتاب المراسلات الرسمية والمخطوطات أو وثائق السفر.

لم يعرف العرب كلمة دبلوماسية؛ لكنهم عرفوا كلمة سياسية. وقد وردت في مفرداتهم وألفاظهم، وسوف أتابع الموضوع على هذا النحو.

في العصر الجاهلي: وردت كلمة سياسة على لسان الخنساء، الشاعرعة المخضمة، إذ قالت تصف قومها: ومعاصم لهاكئين، وساسة قوم محاشد.

وساسة هم المدافعون، والسياسة تعني الدفاع في قضيتها.

في العهد الإسلامي:

كان (القرآن الكريم) خالياً من كلمة سياسة أو أي اشتقاق لها، على عكس ما جاء في الحديث النبوي الشريف؛ حيث وردت كلمة سياسة لتعني الحكم.

ورد في الحديث:

«كان بنو إسرائيل يسوسهم أنبياءهم». ويسوسهم تعني يحكمهم. فالعروف أن أنبياء بني إسرائيل كانوا يحكمون لدرجة أنك تقرأ أحياناً كلمة الملك قبل سليمان أو داود، فيقولون الملك سليمان، أما المسيح عليه السلام فلم يحكم، وكان نبياً فقط.

وهكذا فإن السياسة في صدر الإسلام كانت تعني الحكم، ثم أصبحت تعني في العهد الأموي ما مفاده الدبلوماسية أو المعاملة. قال معاوية لزيد ابن أبيه عندما طلب منه تسليمه واحداً من عماله (سرق) الخراج وهرب:

(ليس ينبغي لمثلي ومثلك أن نسوس الناس بسياسة واحدة: أن



يكبر فينا الحلم ..
وتتجدد فينا الآمال والعزيمة ..
مع كل عام من عمركم المديد ..
وسيبقى الأردن دائما وأبدا .. أولا
يا سيدنا ..

المهندس نضال الحمدي
أمين عمان

قسيسة اشتراك
في المجلة وفي كتب المنتدى

مجلة المنتدى ☐

أرجو قبول اشتراكي في :

مجلة المنتدى + إصدارات عام ٢٠٠٦ (الكتب) ☐

الاسم :

العنوان :

طريقة الدفع : ☐ نقداً

قيمة الاشتراك* :

رقم ال CVV2 :

بطاقة فيزا رقم :

تاريخ انتهاء مدتها :

حالة بنكية (صافي القيمة)

رقم الحساب : 0118/001769 - 8/610 (البنك العربي، فرع الشميساني، عمان، الأردن)

التوقيع :

التاريخ :

ثملاً هذه القسيسة وترسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي :

منتدى الفكر العربي، ص.ب. (٩٢٥٤١٨)

عمان ١١١٩٠، الأردن

المجلة + الكتب	المجلة	داخل الأردن	خارج الأردن
للأفراد ، (٥٠) خمسون ديناراً أردنياً للمؤسسات ، (١٠٠) مئة دينار أردني	للأفراد ، (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً للمؤسسات ، (٤٠) أربعون ديناراً أردنياً	للأفراد ، (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات ، (١٠٠) مئة دولار أمريكي	للأفراد ، (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات ، (١٠٠) مئة دولار أمريكي

*قيمة
الاشتراك
السنوي

مجلس أمناء منتدى الفكر العربي (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥)

الرئيس والراعي : سمو الأمير الحسن بن طلال

نواب الرئيس

مصر	الدكتور عبد العزيز لحجاري
تونس	الأستاذ الهادي البكوش
البحرين	الأستاذ محسن العيني
الجزائر	الأستاذ الأخضر الهيبي
الكويت	الدكتور حسن الألبرايكة

الأعضاء

اليمن	الدكتور علي فخر	فلسطين	الدكتور أحمد صدقي الدجاني ^(١)
السعودية	الهندس عمر هاشم خليفتي	مصر	الدكتور حازم البيلالي
الأردن	الشريف فواز شرف	عمان	الدكتور حمد بن عبد الله الرياضي
الأردن	الأستاذة ليلى شرف	سورية	الدكتور شفيق الأخرس
الكويت	الدكتور محمد الرميحي	قطر	الدكتور عبد العزيز عبد الله تركي السبيعي
ليبيا	الدكتور محمد الفتيش	الأمن العام (٢٠٠٢/١ - ٢٠٠٤/١)	الأستاذ عبد الملك يوسف الجمر ^(٢)
السودان	الدكتور منصور خالد	الأمن العام (٢٠٠٤/٣ -)	الأستاذ وسام شوكت الزهاوي
مصر	الدكتورة منى مكرم عبيد	لبنان	الدكتور عدنان السيد حسين
العراق	الدكتور مهدي الماهاق	الغرب	الدكتور علي أواميل
الأردن	الدكتور هشام الخياط	ليبيا	الدكتور علي متيقة

(١) تولي تاريخ ٢٠٠٢/١

(٢) تولي تاريخ ٢٠٠٢/١

أعضاء لجنة الإدارة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥)

عضو	١ - الدكتور هشام الخياط	رئيس اللجنة	١ - الدكتور هشام الخياط
عضو	٢ - الأستاذة ليلى شرف	عضوة	٢ - الأستاذة ليلى شرف
الأمن العام (٢٠٠٢/١ - ٢٠٠٤/١)	٣ - الدكتور علي متيقة	عضو	٣ - الدكتور علي متيقة
الأمن العام (٢٠٠٤/٣ -)			

الهيئة الاستشارية للمجلة (أضانيا)

١. ناصر الدين الأسد	١. سمير حباشة	١. إبراهيم بدران
٢. هشام الخطيب	٢. الشريف فواز شرف	٢. إبراهيم عز الدين
٣. يوسف نصير	٣. فوزي خرايبة	٣. أسامة الخالدي
	٤. ثبيل الشريف	٤. سحبان خليفات

♦ الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي

